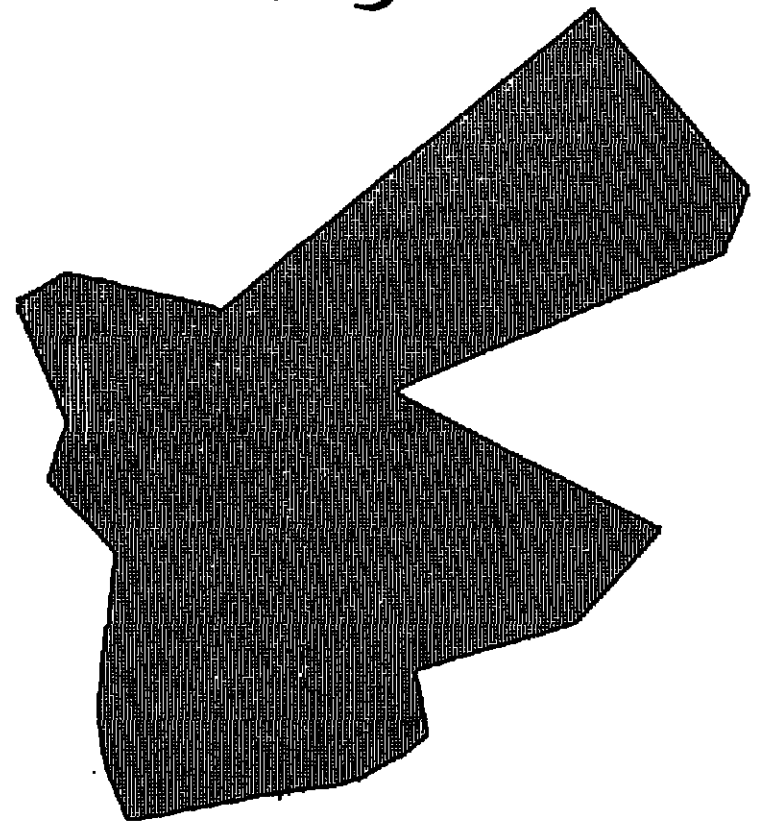


٢٠٢٥
١



المملكة الأردنية الهاشمية
الجريدة الرسمية



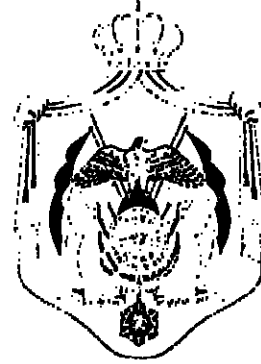
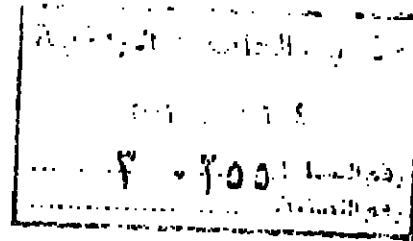
عمان: الأحد ١٣ محرم سنة ١٤٢٤هـ. الموافق ١٦ آذار سنة ٢٠٠٣م.

العدد: ٤٥٨٩

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

هك من النسخ

Handwritten signature or mark



٢٠٠٥

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٨٩ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٦

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
١١٩٠	- قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٣ - قانون معدل لقانون المجلس الأعلى للشباب
١١٩٢	- قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٣ - قانون معدل لقانون المجلس الأعلى للإعلام
١١٩٦	- قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٣ - قانون معدل لقانون التقاعد العسكري
١١٩٩	- قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٣ - قانون معدل لقانون التقاعد المدني
١٢٠١	- قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٣ - قانون معدل لقانون الشركات
١٢٠٣	- نظام رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٣ - نظام معدل لنظام التأمين الصحي في القوات المسلحة الأردنية
١٢٠٥	- نظام رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٣ - نظام اللجنة الاولمبية الأردنية
١٢٢٣	- نظام رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٣ - نظام الصلوقي الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية
١٢٣٣	- نظام رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣ - نظام ترخيص المختبرات الطبية الخاصة
١٢٤٢	- نظام رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٣ - نظام معدل للنظام تنظيم وإدارة وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
١٢٤٥	- نظام رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣ - نظام رسوم الرخص والتصاريح الإشعاعية
١٢٥٠	- نظام رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٣ - نظام أسس وشروط منح رخص وتصاريح العمل الإشعاعي
١٢٦٢	- نظام رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٣ - نظام التنظيم الإداري لهيئة الطاقة النووية الأردنية
١٢٦٦	- نظام رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣ - نظام اللوازم لهيئة الطاقة النووية الأردنية

مكتبة البرلمان

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٤
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٣

قانون معدل لقانون المجلس الاعلى للشباب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المجلس الاعلى للشباب لسنة ٢٠٠٣)
ويقرأ مع القانون رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي
قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (ج) من المادة (٤) من القانون الاصلي بالفاء البنود (٢) و (٤) و (٧)
منها والاستعاضة عنها بما يلي :-
٢- مندوب عن وزارة التربية والتعليم يسميه الوزير .
٤- مندوب عن امانة عمان الكبرى يسميه الامين .
٧- مدير عام الصندوق .

المادة ٣- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص
التالي :-

١- يجتمع المجلس مرة على الاقل كل شهرين بدعوة من رئيسه او نائبه عند
غيابه ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاته بحضور اغلبيه اعضائه على ان
يكون من بينهم الرئيس او نائبه ويتخذ قراراته باكثرية ثلثية لثانية اصوات من
اعضائه على الاقل .

١٢٨٥	- تشكر مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتصنيع
١٢٨٦	- قرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ - صادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور
١٢٨٨	- تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ - تعليمات تنظيم الكفالات المالية للموظفين
١٢٩١	- قرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ - تعليمات معايير التدريب وإصدار الشهادات والتوثيق للعاملين في البحر
١٣١٢	- تعليمات أسس وشروط استيفاء رسوم تصاريح العمل للصل غير العرب في مشاريع المناطق الصناعية المؤهلة التي يتم توسعتها
١٣١٤	- المخابر الطبية الخاصة
١٣١٥	- تصحيح خطأ

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١٣١٨	- الأوسمة
١٣١٨	- وكالات الوزراء
١٣٢٠	- الموظفون
١٣٢١	- المجلس الأردني
١٣٢١	- الاستمارة
١٣٢٣	- الشؤون البلدية
١٣٦٠	- المواصلة للقرارات
١٣٦٥	- الاعلا
١٣٧٧	- المطالبات

حكم من النسخ

المادة ٤- تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : باضافة عبارة (وتشكيل الجمعية العامة والمجلس وفقاً لاحكام هذا النظام)

بعد عبارة (وضع نظام اللجنة) الواردة في الفقرة (ب) منها .

ثانياً : بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ج- تبقى الانظمة الصادرة استناداً لقانون رعاية الشباب سارية المفعول

الى ان يتم وضع النظمة لتحل محلها وفقاً لاحكام هذا القانون ولهذه

الغاية يمارس رئيس المجلس الصلاحيات المخولة للوزير بمقتضى أي

من تلك الانظمة .

٢٠٠٣/١/١٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء ووزير العدل وزير الداخلية بالوكالة فارس النابلسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبدالرزاق طباشات	وزير التنمية الادارية وزير البيئة الدكتور محمد الذنبيات
وزير الخارجية وزير الاعلام بالوكالة الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الأشغال العامة والإسكان وزير المياه والري بالوكالة المهندس حسني ابو غدا
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طولقان	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الرزبي	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور احمد خليل
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير النقل ووزير السياحة والآثار نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير الصحة الدكتور وليد المعاني	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الصحة الدكتور وليد المعاني
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة محمد سامر الطويل	وزير التربية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طراد الفايز	وزير التربية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٨
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٣

قانون معدل لقانون المجلس الاعلى للاعلام

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المجلس الاعلى للاعلام لسنة ٢٠٠٣)
ويقرأ مع القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي
قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٨-

يهدف المجلس الى تحقيق ما يلي :-

١- تنمية القطاع الاعلامي بصورة تراعي المبادئ الرئيسية التالية :-

١- التعبير عن هوية الوطن بجميع فئاته واطرافه وبما يعكس ارادته
وتطلعاته .

٢- خدمة اهداف الدولة .

٣- مواكبة روح العصر بما فيها من مستجدات ومتغيرات .

هــ كـ مـ اـ لـ

٤- تعزيز القدرة التنافسية لوسائل الاعلام الاردنية مع وسائل الاعلام

الاجرى في ضوء المتغيرات التقنية والفنية التي يشهدها العالم .

ب- مساعدة مؤسسات الاعلام على القيام بدورها الرقابي في المجتمع في

مناخ من الحرية المسؤولة والاستقلالية وعلى اساس مهني متطور .

ج- تشجيع تعدد الهيئات والمؤسسات الاعلامية ، وتأكيد استقلالية اداراتها

واحترام حرية الرأي والتعبير ، وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار لاستقطاب

القطاع الخاص في مختلف الانشطة والمجالات الاعلامية .

د- تنمية الموارد البشرية في قطاع الاعلام وبما يكفل بصورة رئيسية

مايلي :-

١- تطوير الاداء الاعلامي ليقوم على المهنية والتميز والابداع والحرية

المسؤولة .

٢- التقيّد باخلاقيات المهنة واحترام حقوق الآخرين .

٣- مواكبة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المعاصرة .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٩-

يعارس المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

أ- الاسهام ، وبالتعاون مع الجهات المعنية ، في رسم السياسة الاعلامية وفي

وضع الخطط المنظمة للقطاع الاعلامي بما يتفق مع اهداف المجلس ،

ومراجعة هذه السياسة وتلك الخطط وتقييمها في ضوء المستجدات في

مجال الاعلام .

ب- وضع خطط وطنية تراعي المتغيرات الحديثة المختلفة وبصورة تتيح

اسهام الاعلام ، بالفتح ومصدالية ، في تحقيق التنمية السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ج- الاسهام في وضع مواليق شرف بالتعاون مع الجهات المعنية لتنظيم

المسؤولية الذاتية لوسائل الاعلام والعاملين فيها ومتابعتها ، وبصورة تعزز

المهنية وتحمي حقوق الافراد ، وتحافظ على المسؤولية الاجتماعية

لوسائل الاعلام .

د- المشاركة مع الجهات الحكومية المعنية لوضع تصور مشترك ومتكامل فيما

يتعلق باجهزة الاعلام ، ومراجعة ذلك وفقا للمتغيرات والمستجدات .

هـ- تنفيذ الخطط الوطنية اللازمة لتدريب وتأهيل العاملين في قطاع الاعلام

وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية وعقد المحاضرات والندوات في

المجالات الاعلامية المختلفة بما يتفق مع اهداف المجلس وذلك

بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .

و- متابعة الانشطة الاعلامية المختلفة للتحقق من :-

١- اتاحة الفرصة لحرية التعبير عن مختلف التيارات والآراء في

المجتمع .

٢- الحفاظ على استقلالية اجهزة الاعلام .

٣- توفير التأهيل المناسب للصحفي ، وعدم تعرضه لأي ضغوط تؤثر على

نشاطه المهني .

ز- اقتراح مشروعات القوانين والانظمة المتعلقة بقطاع الاعلام بالتنسيق مع

الجهات المعنية .

ح- النظر في أي شكوى ترد الى المجلس والعمل على تسويتها في ضوء

مواليق الشرف الاعلامية المعتمدة .

ط- اجراء المصالحة بطلب من الاطراف المعنية في حالات النزاع المتعلقة

بالقضايا الاعلامية ، وذلك قبل قيام أي من تلك الاطراف بأي اجراء

قانوني امام السلطات المختصة .

هـ- من الفصل

ي- اجراء الدراسات والبحوث واعداد التقارير المتعلقة باهداف المجلس ونشرها .

ك- تبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية المماثلة .

ل- اصدار التعليمات والقرارات التنظيمية اللازمة لتنفيذ لارات المجلس .

المادة ٤- تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي باضافة عبارة (بما في ذلك الانظمة المتعلقة بشؤون الموظفين والشؤون المالية في المجلس) الى آخرها .

٢٠٠٣/١/٢٨

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الرغاب	نائب رئيس الوزراء ووزير العدل فارس النابلسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبدالرزاق طهيشات	وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام الدكتور محمد علاش العدوان
وزير التنمية الادارية ووزير البيئة الدكتور محمد الذبيبات	وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو	وزير الاشغال للعامة والاسكان المهندس حسني ابو غدا
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الاصحاحات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة المهندس " محمد علي " البطاينة
وزير المياه والري ووزير التخطيط بالوكالة الدكتور حازم القاصر	وزير الفلك ووزير السياحة والآثار ناصر الذهبي	وزير الصل المهندس مزاحم المحيسن
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية ووزير الخارجية بالوكالة شاهر باك	وزير الدبلوماسية الطنان المجالي
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طارق الفايز	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة محمد سامر الطويل
		وزير التنمية الاجتماعية ووزير الصحة بالوكالة الدكتور زويده المصطفى

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ونبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٣

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ ٢٠٠٣/١/١ ويستثنى من ذلك كل من تتم احالته على التقاعد بعد تاريخ ٢٠٠٣/١/١ وحتى تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (د) من المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

د- على الرغم مما ورد من احكام في هذا القانون أو أي قانون آخر ، لا تسري احكام هذا القانون على الافراد والضباط الذين يلتحقون بالخدمة في القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية باستثناء الحالات التالية :-

١- حالات استشهاد أو فقدان الضباط أو الافراد المنصوص عليها في هذا القانون على أن تبقى هذه الحالات خاضعة لاحكامه وان تقوم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتسديد حقوقهم المالية لوزارة المالية .

مكمن النسخ

٢- حالات حرمان الضباط أو الأفراد من جميع حقوقهم التقاعدية المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون على أن تقوم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتسديد حقوقهم المالية لوزارة المالية .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤-

تحتسب الخدمة المقبولة للتقاعد من تاريخ دخول الضابط أو الفرد في خدمة القوات المسلحة وتدخل في حساب الخدمة المدة التي يقضيها أي منهما في الاسر وأي خدمة سابقة له تكون خدمة مقبولة للتقاعد بمقتضى أحكام قانون التقاعد المدني النافذ المفعول باستثناء خدمته قبل اكماله السادسة عشرة من عمره ، ويبدأ تطبيق أحكام هذه المادة من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء .

المادة ٤- تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ج) اليها بالنص التالي :-
ج- تزداد المدة المقررة بجواز احوالة الضابط أو الفرد على التقاعد بواقع ستة اشهر سنويا ولمدة ثماني سنوات وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون المعدل الى ان تصبح المدة عشرين سنة .

٢٠٠٢/١٢/٣١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الرقاب	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس الشابسلي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير الثقافة بالوكالة الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	وزير دولة للشؤون السياسية وزير الاعمال الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير التممية الادارية الدكتور محمد الذنبيات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الأشغال العامة والسكان المهندس حسني ابو غدا	وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان
وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير النقل ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الدخيلة قبطان المجالي
وزير الصحة الدكتور وليد المعاني	وزير الزراعة طاراد الحايك	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة محمد سامر الطويل
		وزير التممية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة

هكاهن العمل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ لصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واصافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٣ قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ ٢٠٠٣/١/١ .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً : بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
ب- الخدمات التي يقضيها الموظف بعد اكماله الستين من العمر الا اذا كانت في منصب وزاري او عضوية مجلس الامة او من يشمله تعريف الوزير بمقتضى المادة (٢) من هذا القانون وعلى ان تراعى في ذلك احكام المادة (١٢) منه .

ثانياً : باضافة الفقرة (و) اليها بالنص التالي :-
و- خدمات الضباط والافراد الذين يلتحقون بالخدمة في القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية .

٢٠٠٢/١٢/٣١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير الثقافة بالوكالة الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيبشات	وزير دولة للشؤون السياسية وزير الاعلام الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الذليبيات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير النقل ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة ناصر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الدخيلة قبطان المجالي
وزير الصحة الدكتور وليد المعالي	وزير الزراعة طارق الفايز	وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة زويدة المعاطة
	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة محمد سامر الطويل	

محكم من النسخ

لجن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٧
لصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ولأمر باصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٣

قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع القانون رقم
(٢٢) لسنة ١٩٩٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانوناً
واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (١٨٦) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب)
منها :-

(كما يجوز للمجلس اذا استدعت الضرورة استعمال رصيد الاحتياطي
الاجباري المتكون لدى الشركة ، بصورة جزئية وحسب مقتضى الحال ، لتغطية
مدفوعاتها لمقاصد تسوية الارباح الزائدة المتحققة للحكومة زيادة عن نسبة الربح
المحدد بموجب اتفاقية الامتياز المعقودة معها على ان يعاد بناء هذا الاحتياطي
وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة) .

٢٠٠٣/٢/٢٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
ووزير الدفاع
المهندس علي ابو الراغب

نائب رئيس الوزراء
ووزير العدل
فارس النابلسي

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
مصطفى القيسي

وزير التعليم العالي
والبحث العلمي
الدكتور محمد حمدان

وزير
الشؤون البلدية
الدكتور عبدالرزاق طهبشات

وزير دولة للشؤون السياسية
ووزير الاعمال
الدكتور محمد عثمان العدوان

وزير التنمية الادارية
ووزير البيئة
الدكتور محمد الذنيبات

وزير
المالية
الدكتور ميشيل مارتو

وزير الاغفال
العامة والاسكان
المهندس حسني ابو غيدا

وزير
التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
الدكتور فواز حاتم الزعبي

وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
الدكتور احمد هليل

وزير الطاقة والثروة المعدنية
ووزير العمل بالوكالة
المهندس "محمد علي" البطاينة

وزير
المياه والري
الدكتور حاتم الناصر

وزير النقل
ووزير السياحة والآثار
نادر الذهبي

وزير
التخطيط
الدكتور باسم عوض الله

وزير
الصناعة والتجارة
الدكتور صلاح الدين البشير

وزير دولة للشؤون
الخارجية ووزير الخارجية بالوكالة
شاهين باك

وزير
الدخيلة
لقطان المجالي

وزير
الصحة
الدكتور وليد المعالي

وزير
الثقافة
حيدر محمود

وزير
الزراعة
طارق الفايز

وزير الاقتصاد الوطني
ووزير دولة
محمد سامر الطويل

وزير
التنمية الاجتماعية
الدكتور رويدا المعاينة

محكمة العدل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٣
نظام معدل لنظام التأمين الصحي في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التأمين الصحي في القوات المسلحة الاردنية لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع النظام رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (١٧) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (د) اليها بالنص التالي :-

د- لرئيس هيئة الاركان بناء على تنسيب مدير الخدمات الطبية الملكية صرف علاوة عمل اضافي من موازنة صندوق التأمين الصحي للممرض والممرضة والقابلة القانونية والعاملين في المهن الطبية المساندة بنسبة (٢٥٪) من مجموع رواتب وعلاوات كل منهم المستحقة بموجب التشريعات النافذة على ان تتوافر في أي منهم الشروط التالية :-

- ١- ان يكون حاصلاً على ترخيص قانوني بمزاولة المهنة اذا تطلبت طبيعة مهنته ذلك .
- ٢- ان يكون من حملة الشهادة الجامعية او شهادة الدبلوم من معهد معترف به لا تقل مدة الدراسة فيه عن ثلاث سنوات .
- ٣- ان يكون عاملاً في حقل اختصاصه في الخدمات الطبية .

٤- ان يكون مكلفاً بعمل اضافي منتظم بعد اوقات الدوام الرسمي
المقرر .

٢٠٠٣/١/١٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي ابو الراغب

نائب رئيس الوزراء ووزير العدل
وزير الداخلية بالوكالة
فارس النابلسي

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
مصطفى القيسي

وزير التعليم العالي
والبحث العلمي
الدكتور محمد حمدان

وزير
الشؤون البلدية
الدكتور عبدالرزاق طبخشات

وزير التنمية الادارية
وزير البيئة
الدكتور محمد الذنيبات

وزير الخارجية
وزير الاعلام بالوكالة
الدكتور مروان المعشر

وزير
المالية
الدكتور ميشيل مارتو

وزير الأشغال العامة والاسكان
وزير المياه والري بالوكالة
المهندس حسني ابو غيدا

وزير
التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
الدكتور فواز حاتم الزعبي

وزير الأوقاف والشؤون
والمؤسسات الاسلامية
الدكتور احمد هليل

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس " محمد علي " البطاينة

وزير النقل ووزير
السياحة والآثار
نادر الذهبي

وزير
التخطيط
الدكتور باسم عوض الله

وزير
العسل
المهندس مزاحم المحيسن

وزير
الصناعة والتجارة
الدكتور صلاح الدين البشير

وزير دولة
للشؤون الخارجية
شاهر باك

وزير
الصحة
الدكتور وليد المعالي

وزير
الثقافة
حيدر محمود

وزير
الزراعة
طاراد الفايز

وزير الاقتصاد الوطني
وزير دولة
محمد سامر الطويل

وزير
التنمية الاجتماعية
الدكتور رويده المعاطة

محكمة العدل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٣

نظام اللجنة الاولمبية الاردنية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون اللجنة الاولمبية

رقم (٦٦) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام اللجنة الاولمبية الاردنية لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني

المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

اللجنة	:	اللجنة الاولمبية الاردنية .
الجمعية	:	الجمعية العامة للجنة .
المجلس	:	مجلس ادارة اللجنة .
الرئيس	:	رئيس اللجنة / رئيس المجلس .
الامين العام	:	امين عام اللجنة .
اللاعب الاولمبي	:	أي لاعب شارك في أي من دورات الالعاب الاولمبية .

الميثاق الاولمبي : مجموعة القوانين والانظمة والتعليمات والاحكام
الصادرة عن اللجنة الاولمبية الدولية واي تعديل
يطرأ عليها .
العضو : الشخص الطبيعي او الاعتباري .

المادة ٣- لمقاصد هذا النظام :-

أ- تنصرف عبارة (الاتحاد الرياضي) الى كل مما يلي:-

الاتحاد الاولمبي : الاتحاد الاردني للالعاب الرياضية

المعتمدة والمدرجة في الدورات

الاولمبية والعضو في اتحاد دولي

تعترف به اللجنة الاولمبية الدولية .

الاتحاد المعترف به اولمبيا : الاتحاد الاردني لالعاب رياضية غير

معتمدة وغير مدرجة في الدورات

الاولمبية والعضو في اتحاد دولي

تعترف به اللجنة الاولمبية الدولية .

الاتحاد غير المعترف به : الاتحاد الاردني لالعاب رياضية غير

معتمدة وغير مدرجة في الدورات

الاولمبية والعضو في اتحاد دولي لا

تعترف به اللجنة الاولمبية الدولية .

ب- وتعني عبارة (الاتحاد النوعي) الاتحاد الذي يمارس نشاطا يخدم

الحركة الرياضية ويساهم في دعم الحركة الاولمبية ، وبوافق

المجلس على عضويته في اللجنة .

محكمة العدل

المادة ٤- تلتزم اللجنة في رعايتها للحركة الرياضية الاردنية وفي قيامها بمهامها بتطبيق المبادئ الاساسية للميثاق الاولمبي باستقلالية وحيادية وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

المادة ٥- تتولى اللجنة في سبيل تحقيق اهدافها المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- نشر المبادئ الاساسية للفكر الاولمبي من خلال الانشطة الرياضية والبرامج التثقيفية بما لا يتعارض مع القوانين والانظمة الاردنية والميثاق الاولمبي .
 - ٢- تطوير الرياضة الاردنية بالتعاون مع الاتحادات الرياضية الدولية والقارية والاقليمية والوطنية .
 - ٣- اعداد القيادات الرياضية الاردنية وتطوير مهاراتها .
 - ٤- العمل على ازالة العقبات التي تعترض تمثيل المملكة في الالعاب الاولمبية .
 - ٥- منع التمييز في الرياضة .
 - ٦- الحد من العدائية وشغب الملاعب .
 - ٧- منع استخدام المنشطات والعقاقير والمواد الممنوعة من قبل اللجنة الاولمبية الدولية او الاتحادات الدولية .
 - ٨- حماية الشعارات الاولمبية والرمز الاولمبي والشعلة الاولمبية وكلمات (اولمبي) و(اولمبياد) و(اولمبيا) وأي كلمة مشتقة من اي منها .
- ب- على الصعيد الدولي :-
- ١- المشاركة في دورات الالعاب الاولمبية .
 - ٢- اختيار اللاعبين الذين يمثلون المملكة في الالعاب الاولمبية وفقا للاسس المعتمدة في اللجنة الاولمبية الدولية واعتماد تسجيلهم وذلك بالتنسيق مع الاتحادات ذات العلاقة .

- ٣- مراقبة اللاعبين الذين يمثلون المملكة على الصعيد الرياضي الدولي ومتابعة شؤونهم بما في ذلك تجهيزهم ونقلهم واسكانهم .
- ٤- المشاركة في اختبار المدن التي يعقد فيها بتنظيم الالعاب الاولمبية .
- ٥- تعيين اللجنة المنظمة للدورة الاولمبية التي تقام في المملكة وتزويدها بالتعليمات اللازمة وفقا لاحكام الواردة في الميثاق الاولمبي .
- ٦- تأمين التواصل مع اللجنة الاولمبية الدولية واللجان الاولمبية الاخرى واللجان المنظمة للالعاب الدولية والقارية والاقليمية .
- ٧- اتخاذ القرار بالاشتراك في الالعاب الدولية والقارية والاقليمية .
- ٨- تقديم تقارير دورية عن انشطتها الى اللجنة الاولمبية الدولية .

الجمعية

المادة ٦- تتألف الجمعية من :-

- أ- الاعضاء العاملين ، المبتدئين تالياً ، وهم الذين يحق لهم التصويت في اجتماعاتها والترشيح لعضوية المجلس :-
- ١- العضو الاردني في اللجنة الاولمبية الدولية ان وجد .
- ٢- الاتحادات الاولمبية .
- ٣- الاتحادات المعترف بها اولمبيا .
- ٤- اثنين من اللاعبين الاولمبيين تسميها لجنة اللاعبين الاولمبيين في اللجنة ، شريطة ان لا يكون قد مضى على اخر مشاركة لكل منهما في الالعاب الاولمبية ما يزيد على ثلاث دورات .
- ٥- الاعضاء المميزين وهم الاشخاص الطبيعيون الذين تمت تسميتهم من المجلس ووافقت الجمعية باغلبية اصوات اعضائها العاملين في اجتماع عادي لها على قبولهم اعضاء عاملين في الجمعية .

محكمة العدل

ب- الاعضاء المراقبين ، المبنيين تالياً ، وهم الذين يحق لهم المشاركة في اجتماعاتها دون ان يكون لهم حق التصويت فيها او الترشيح لعضوية المجلس :-

- ١- رؤساء الاتحادات الدولية لاي لعبة رياضية من ذوي الجنسية الاردنية .
- ٢- اعضاء الشرف وهم الذين تمت تسميتهم من المجلس اعضاء مراقبين في الجمعية .
- ٣- الاتحادات غير المعترف بها اولمبيا .
- ٤- الاتحادات النوعية .
- ٥- الجهات الرياضية التي تعتمد اللجنة للاشراف على أي لعبة رياضية .

المادة ٧- يراعى في تأليف الجمعية ان لا يقل عدد الاتحادات الاولمبية عن خمسة وان لا يزيد عدد الاعضاء المميزين والاتحادات المعترف بها اولمبيا على بقية عدد الاعضاء العالمين .

المادة ٨- يجب ان تتوفر في الشخص الطبيعي العضو في الجمعية وممثل أي عضو اعتباري فيها الشروط ، المبينة تالياً ، والمثبتة بمقتضى وثائق تقدم لهذه الغاية وبناء على طلب من المجلس :-

- أ- ان يكون اردني الجنسية .
- ب- ان لا يقل عمره عن اثنين وعشرين سنة وان لا يتجاوز السبعين ويستثنى من ذلك العضوان اللذان تمت تسميتهما من لجنة اللاعبين الاولمبيين .
- ج- غير محكوم بخيانة او بجنحة مخلة بالشرف او الامانة ومتمتعاً بكامل حقوقه المدنية .
- د- ان يكون من الشخصيات المرموقة رياضياً مؤمناً بالحركة الاولمبية مطلقاً على مبادئها ومبادئها الاساسية .

هـ- ان لا يكون قد صدر بحقه خلال السنوات الاربعة الاخيرة عقوبة الشطب او التجديد من أي جهة رياضية .

المادة ٩- أ- تعقد الجمعية ، بدعوة من الرئيس ، اجتماعاً عادياً مرة واحدة في السنة لمناقشة جدول اعمالها .

ب- يتألف جدول اعمال الجمعية مما يلي :-

- ١- الاطلاع على كتب تفويض ممثلي الاتحادات الاعضاء في الجمعية واعتمادها .
- ٢- الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية السابق والمصادقة عليه .
- ٣- مناقشة التقريرين الاداري والمالي للسنة المنتهية والمصادقة عليهما .
- ٤- دراسة الاقتراحات الواردة من الاعضاء والمدرجة على جدول الاعمال .
- ٥- اعتماد الاعضاء المميزين .

المادة ١٠- أ- تعقد الجمعية ، بدعوة من الرئيس ، اجتماعاً انتخابياً مرة كل اربع سنوات وخلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من اليوم الاخير المحدد لانتهاؤ دورة الالعاب الاولمبية الصيفية ، سواء اقيمت ام لم تقم ، وذلك لانتخاب الرئيس وسائر اعضاء المجلس .

ب- يتضمن جدول اعمال اجتماع الجمعية الانتخابي اضافة الى الامور المدرجة على جدول اعمال الجمعية العادي انتخاب رئيس المجلس واعضائه .

المادة ١١- أ- ترسل الاقتراحات المشار اليها في البند (٤) من الفقرة (ب) من المادة (٩) من هذا النظام الى جميع الاعضاء وتسجل في الامانة العامة قبل الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العادي بسبعة ايام على الاقل .

هــ كـ من الفصل

ب- لا يجوز بحث أو مناقشة أي أمور لم تدرج على جدول أعمال الجمعية
مالم تقرر أغلبية أعضاء الجمعية العاملين غير ذلك .

المادة ١٢- تعقد الجمعية ، بدعوة من الرئيس ، اجتماعاً غير عادي كلما دعت الحاجة
لبحث أمور محددة أو بناء على طلب موقع من ثلثي أعضائها العاملين
يقدمونه إلى المجلس على أن يتضمن أموراً معينة يطلبون بحثها في
الاجتماع .

المادة ١٣- تعقد اجتماعات الجمعية في الزمان والمكان المحددين في الدعوة
للاجتماع التي يتوجب توجيهها للأعضاء قبل مدة لا تقل عن خمسة عشر
يوماً من اليوم المحدد للاجتماع مرفقاً بها جدول أعماله .

المادة ١٤- يكون اجتماع الجمعية قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء العاملين وفي حال عدم
اكتمال النصاب ، تدعى الجمعية إلى اجتماع آخر بعد اسبوع لمناقشة
جدول الأعمال المحدد ويكون الاجتماع الثاني قانونياً مهما بلغ عدد
الحضور وبعد بدء الاجتماع بصورة قانونية لا يؤثر انسحاب أي من الأعضاء
الحاضرين ، مهما كان السبب ، على قانونية الاجتماع .

المادة ١٥- أ- يرأس الرئيس اجتماعات الجمعية وفي حال غيابه ينوب عنه نائبه الأول
أن وجد وفي حال غياب النائب الأول ينوب عنه النائب الثاني أن وجد
وهكذا .

ب- إذا تغيب الرئيس ولوايه يرأس الاجتماع أكبر أعضاء المجلس سناً وفي
حالة تغيب كامل أعضاء المجلس يرأس الاجتماع أكبر أعضاء
الجمعية سناً .

المادة ١٦- أ- يختار رئيس الاجتماع من بين أعضاء الجمعية مقررًا لها يتولى تدوين
محاضر اجتماعاتها .

ب- يوقع رئيس الاجتماع والمقرر جميع صفحات المحضر وتدوين المحاضر
في سجل مرقم دون إجراء أي تغيير أو تعديل عليها .

ج- يتم تدوين القرارات المتخذة في اجتماعات الجمعية في سجل يسمى
(سجل القرارات) بإشراف من الأمين العام وفي حال غيابه يختار الرئيس
من بين أعضاء المجلس من يقوم بذلك ويتم التوقيع على جميع صفحات
السجل من الرئيس والأمين العام ومن تولى تدوين القرارات .

المادة ١٧- أ- يشترط في ممثل العضو الاعتباري أن يكون مفوضاً بصورة رسمية لحضور
اجتماعات الجمعية والتصويت على قراراتها نيابة عن ذلك العضو ويشترط
أن يكون التفويض موقعاً من رئيسه وأمين سره .

ب- لا يحق للعضو العامل أن يفوض غيره بالتصويت في اجتماعات الجمعية .

المادة ١٨- يقتصر التصويت على الأمور المتعلقة بالألعاب الأولمبية في اجتماعات
الجمعية على أعضاء المجلس والاتحادات الأولمبية .

المجلس

المادة ١٩- أ- يتألف المجلس من رئيس وأربعة عشر عضواً يتم انتخابهم على النحو
التالي :-

- ١- ثمانية أعضاء يمثلون الاتحادات الأولمبية .
 - ٢- عضوين يمثلان الاتحادات المعترف بها أولمبيا .
 - ٣- عضو من لجنة اللاعبين الأولمبيين .
 - ٤- ثلاثة أعضاء يمثلون الأعضاء المميزين .
- ب- يعتبر حكماً أي أردني يعين في اللجنة الأولمبية الدولية عضواً في
المجلس وفي هذه الحالة يصبح عدد أعضاء المجلس ستة عشر عضواً
بمن فيهم الرئيس .

محكمة العدل

ج- يتم توزيع المناصب فيما بين الاعضاء في اول اجتماع للمجلس
بالاقتراع الداخلي على النحو التالي :-

- ۱- نائب او اکثر .
- ۲- امین عام .
- ۳- امین للصندوق .

د- لا يجوز للعضو ان يشغل اكثر من منصب في المجلس .

هـ- تكون مدة المجلس أربع سنوات ولدورة ألعاب اولمبية صيفية واحدة سواء اقيمت ام لم تقم .

المادة ٢٠-٢- يجوز لأي عضو عامل في الجمعية الترشيح لرئاسة المجلس أو لعضويته ولا يجوز له الجمع بينهما في الترشح .

ب- يفتح باب الترشيح لرئاسة وعضوية المجلس في اليوم الاخير لانتهاه دورة الالعب الاولمبية الصيفية ، سواء اقيمت ام لم تقم ، وتودع طلبات الترشيح لدى الامانة العامة للجنة ويغلق باب الترشيح بعد مرور خمسة واربعين يوما من ذلك التاريخ .

ج- تقديم طلبات ترشيح الاتحادات بصفتها الاعتبارية وليس بالصفة الشخصية لممثليها .

٥- يقوم الأمين العام بالإعلان عن أسماء المرشحين على لوحة الإعلانات في مقر اللجنة .

هـ - يستمر المجلس القائم والرئيس في قيامهم بمهامهم الى حين اجراء انتخاب كل منهما وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٢١- أ- يتم انتخاب الرئيس من الاعضاء العاملين في الجمعية وبشكل مستقل عن انتخاب الاعضاء .

ب- يتم انتخاب أعضاء المجلس وفقاً لتمثيل الجهة التي ينتمي إليها العضو ،
على أن يقتصر التصويت في انتخاب ممثلي الاتحادات الاولمبية وعضو
لجنة اللاعبين الاولمبيين على هؤلاء الاعضاء ويقتصر التصويت في
انتخابات ممثلي الاتحادات المعترف بها اولمبيا على هذه الاتحادات
ويقتصر التصويت في انتخابات الاعضاء المميزين على هؤلاء الاعضاء .
ج- للرئيس التصويت في انتخاب أعضاء المجلس بصفته ممثلاً للجهة التي
ينتمي إليها .

د- تحدد كيفية اجراء الانتخابات وفرز الاصوات وسائر الامور المتعلقة بها بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٢٢- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

أ- نشر الثقافة الرياضية وتوجيهها وتكريس مبدأ الخلق والروح الرياضية من خلال وسائل الاعلام المختلفة وغيرها من الطرق وتشجيع رجال الفكر والكتاب الرياضيين معنويا وماديا والاهتمام بكل ما يساعدهم على أداء مهامهم .

ب- رعاية الرياضيين المتميزين والموهوبين لتطوير قدراتهم ومواهبهم عن طريق ما يلي :-

١- استحداث (وسام الرياضة) ومنحه للذين قاموا بتمثيل المملكة
تمثيلا مشرفا اولمبيا ودوليا واقليميا وحققوا نتائج مرموقة في مختلف
الميادين الاولمبية والدولية والاقليمية والى الاشخاص الذين قاموا
بتادية خدمات جليلة للرياضة الاردنية على ان تجدد اسس منحه
بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

٢- تقدير الرياضيين المتفوقين ومنحهم المكافآت بالتنسيق والتعاون مع الجهات الرسمية .

ج- تشجيع التنافس الرياضي بما يتفق مع الاخلاق الرياضية .

هڪ امير انسان

ب- يجوز للرئيس تفويض أي من صلاحياته لأي من أعضاء المجلس .

المادة ٢٦- يتولى الأمين العام المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- تنفيذ قرارات المجلس .
- ب- إعداد التقرير الإداري السنوي وعرضه على المجلس لإقراره .
- ج- توجيه الدعوة لاجتماعات كل من الجمعية والمجلس والقيام بالترتيبات اللازمة لذلك .
- د- تدوين القرارات المتخذة في اجتماعات الجمعية وجلسات المجلس في سجل القرارات وتوقيعها من الرئيس .
- هـ- حفظ محاضر وقائع اجتماعات الجمعية وسجلات القرارات المتخذة في كل من اجتماعات الجمعية وجلسات المجلس .
- و- الاشراف على كادر العاملين في اللجنة .
- ز- أي مهام أخرى يكلفه بها الرئيس .

المادة ٢٧- أ- يمارس أمين الصندوق الصلاحيات التالية :-

- ١- إعداد مشروع موازنة اللجنة وتقديمه للمجلس تمهيدا لعرضه على الجمعية .
 - ٢- تنفيذ القرارات المالية للمجلس حسب التعليمات والاصول المالية .
 - ٣- متابعة وتحصيل جميع الإيرادات العائدة للجنة .
 - ٤- مسك الدفاتر المحاسبية حسب الاصول .
 - ٥- إعداد التقرير المالي والحسابات الختامية للسنة المنتهية وعرضهما على المجلس لإقرارهما .
- ب- لأمين الصندوق الاحتفاظ بسلفة يقررها المجلس وذلك للصرف على الأمور المتعلقة بعمل اللجنة .

المادة ٢٨- مع مراعاة احكام الميثاق الاولمبي وعلى الرغم مما ورد في الفقرة (ج) من المادة (٢٢) من هذا النظام ، يجوز للمجلس تعيين أمين عام وأمين صندوق متفرغ بأجر من غير أعضاء المجلس لممارسة الاعمال المنصوص عليها في المادتين (٢٧) و(٢٨) من هذا النظام ولا يحق للأمين العام أو أمين الصندوق المعين بهذه الصفة التصويت في جلسات المجلس أو اجتماعات الجمعية .

المادة ٢٩- أ- على كل من يرغب في الانسحاب الى عضوية اللجنة ممن تنطبق عليه شروط العضوية تقديم طلب خطي بذلك للأمانة العامة متضمنا التعهد بالتقيد بانظمة اللجنة وتسديد رسوم الانسحاب والاشتراك فيها .

ب- على أي اتحاد رياضي أو جهة مشرفة على أي رياضة ترغب في الانسحاب الى عضوية اللجنة تقديم طلب بذلك وفقا لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة مرفقا به الوثائق التالية :-

- ١- اللوائح الداخلية والتعليمات الصادرة بموجبها .
 - ٢- قائمة باسماء جميع أعضاء الهيئة الادارية وعناوينهم .
 - ٣- شهادة من الاتحاد الدولي للعبة تتضمن انتسابه اليه واشتراكه في انشطته وإذا لم يكن للعبة اتحاد دولي فيكتفى بشهادة من اللجنة الدولية أو الاقليمية القائمة على تنظيم اعمال هذه الرياضة .
 - ٤- أي وثائق أخرى يطلبها المجلس .
- ج- يجب ان تكون الوثائق المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة موقعة من رئيس الاتحاد أو رئيس الجهة الرياضية المشرفة وأمين سر الاتحاد أو هذه الجهة وممهوره بخاتم الاتحاد أو خاتم الجهة المشرفة حسب مقتضى الحال .

هــكـا من الفصل

د- لغايات تقديم الشهادة المنصوص عليها في البند (٣) من الفقرة (ب) من هذه المادة ، يجوز للمجلس تزويد أي اتحاد أو جهة رياضية ، قبل الموافقة على انتسابه ، بشهادة تتضمن انه المسؤول عن ادارة اللعبة على الصعيد الوطني لرافاقها في الطلب المرفوع للاتحاد الدولي أو للجنة الدولية أو الاقليمية وذلك بعد التثبت من انه الجهة الوحيدة المعنية بادارة شؤون اللعبة في المملكة .

هـ- تعفى الاتحادات النوعية من تقديم الشهادة المنصوص عليها في البند (٣) من الفقرة (ب) من هذه المادة .

و- باستثناء الاعضاء المميزين ، يتم قبول انتساب الاعضاء الى اللجنة بقرار من المجلس وتبقى العضوية قائمة ما لم يتم فقدانها لاي سبب كان وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٣٠-١- يجب تسديد بدل الاشتراك في عضوية اللجنة خلال شهر كانون الثاني من كل سنة .

ب- اذا لم يتم العضو بتسديد بدل الاشتراك والانتساب المستحقين عليه خلال مدة تتجاوز لهاية شهر شباط من السنة يفقد حقه في التصويت على قرارات الجمعية والترشيح للمجلس وذلك الى ان يتم تسديد ذلك البديل .

ج- يحدد بدل الاشتراك المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وكيفية استيفائه بتعليمات صادرة عن المجلس .

المادة ٣١-١- على كل اتحاد اشعار اللجنة عن كل تغيير يطرأ على مجلس ادارته او العضوية فيه او على انظمته وتعليماته ولوائحه الداخلية وذلك خلال شهر من تاريخ اجراء التغيير .

ب- يجب ان تكون كل رسالة موجهة الى المجلس موقعة من رئيس الاتحاد (او من يفوضه) وامين سره وممهورة بختم الاتحاد وبخلاف ذلك تهمل .

المادة ٣٢-١- يعتمد ممثل الاتحاد في اللجنة بموجب كتاب رسمي وعلى الاتحاد تزويد اللجنة بممثل هذا الكتاب عند تعيين ممثل جديد ولا يفقد مندوب الاتحاد المعتمد بكتاب رسمي عضويته الا بكتاب مماثل .

ب- يكون المندوب المعتمد من الاتحاد على الوجه المذكور في الفقرة (أ) من هذه المادة مفوضا بالتصويت عن الاتحاد في اجتماعات الجمعية والمجلس .

المادة ٣٣-١- اذا ارتكب العضو او ممثل العضو الاعتباري مخالفة لقوانين اللجنة وانظمتها او اذا تبين ان سلوكه يجعله غير جدير بعضويتها ، فللمجلس اتخاذ قرار باسقاط عضويته في الجمعية او استبدال مندوبه اذا كان شخصا اعتباريا وذلك بعد ان يدعى امام المجلس للدلاء بدفاعه ويتخذ قرار اسقاط العضوية او استبداله بقرار يتخذه المجلس بأغلبية ثلثي اعضائه .

الهيئة التحكيمية للبث في النزاعات الرياضية

المادة ٣٤-٣- تمشياً مع الميثاق الاولمبي يشكل المجلس هيئة تحكيمية او اكثر تتولى البث في أي خلاف رياضي قد ينشأ بين الرياضيين او الجهات الرياضية وتحدد طريقة تشكيل الهيئة وصلاحياتها ومهامها وطريقة عملها على اختلاف درجاتها وكيفية اتخاذ قراراتها وسائر الامور المتعلقة بها بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية .

محكمة التحكيم

احكام عامة

المادة ٣٥-أ- لا يجوز اجراء أي تعديل على احكام هذا النظام الا بقرار من الجمعية صادر عن ثلثي اصوات الاعضاء العاملين في اجتماع يعقد لهذه الغاية .
ب- تقوم اللجنة بارسال التعديلات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة مترجمة الى اللغة الانجليزية او الفرنسية الى اللجنة الاولمبية الدولية تمهيداً لاعتمادها والمصادقة عليها .

المادة ٣٦- تزود اللجنة الاولمبية الدولية بنسخ من محاضر جلسات اجتماعات الجمعية باللغة العربية واللغة الانجليزية او الفرنسية وموقعة من الرئيس والامين العام باعتبارها نسخاً اصلية .

المادة ٣٧-أ- تنفيذاً لمقاصد المادة (٢٠) من قانون المجلس الاعلى للشباب المعمول به ، والى حين انتخاب الرئيس والمجلس وفقاً لاحكام هذا النظام يتولى رئيس المجلس الاعلى للشباب المهام والصلاحيات التالية :-
١- تمثيل اللجنة وممارسة صلاحيات الرئيس ومجلس الادارة .
٢- دعوة الجمعية العامة للجنة لعقد اجتماعها الانتخابي الاول خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ نفاذ احكام هذا النظام ويكون رئيساً للاجتماع المنعقد ويتولى الاشراف على انتخابات الجمعية .
ب- يجوز لرئيس المجلس الاعلى للشباب تسمية من يراه مناسباً لمعاونته في الامور الفنية والادارية للاجتماع الانتخابي الاول .

المادة ٣٨- يلغى (نظام اللجنة الاولمبية الاردنية) رقم (١٨) لسنة ١٩٨٢ واي تعديل طرأ عليه على ان تبقى التعليمات الصادرة بموجبه نافذة المفعول الى ان تعدل او تلغى او يستبدل غيرها بها وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٣٩- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٣/١/١٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء ووزير العدل وزير الداخلية بالوكالة فارس النابلسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	وزير التنمية الادارية وزير البيئة الدكتور محمد الذنبيات
وزير الخارجية وزير الاعلام بالوكالة الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الاشغال العامة والاسكان وزير المياه والري بالوكالة المهندس حسني ابو غيدا
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فؤاد حاتم الزعبي	وزير الاوقاف والشؤون والمقاسات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير الطاقة والشؤون المحلية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير النقل ووزير السياحة والآثار نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير الصحة المهندس مزاحم المحيسن	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طارق الفايل	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة محمد سامر الطويل
		وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة

هك من النسخ

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٣

نظام الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية
صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (١٤) من قانون المجلس الاعلى للشباب
رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حينما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المجلس الاعلى :	المجلس الاعلى للشباب .
الصندوق :	الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية المؤسسة بمقتضى احكام قانون المجلس الاعلى للشباب .
المجلس :	مجلس ادارة الصندوق .
الرئيس :	رئيس المجلس .
المدير :	مدير عام الصندوق .

المادة ٣-أ- يشكل مجلس ادارة الصندوق برئاسة رئيس المجلس الاعلى وعضوية كل من :-

- ١- امين عمان الكبرى .
- ٢- امين عام المجلس الاعلى .
- ٣- المدير .
- ٤- رئيس اتحاد الغرف التجارية الاردنية .
- ٥- رئيس احدى الغرف الصناعية يختاره الرئيس .
- ٦- احد اعضاء مجلس ادارة اللجنة الاولمبية الاردنية يختاره رئيسها .
- ٧- ثلاثة اشخاص ممن يسهمون في دعم الحركة الشبابية والرياضية يختارهم الرئيس .

ب- تكون مدة العضوية للاعضاء المنصوص عليهم في البنود (٥) و(٦) و(٧) من الفقرة (أ) من هذه المادة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة ، ويجوز انهاء عضوية أي منهم بتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته .

ج- يختار المجلس من بين اعضائه نائبا للرئيس .

المادة ٤- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- وضع معايير تقديم الدعم للجهات الشبابية والرياضية بما في ذلك المساهمة في الابنية والمشاريع والمنشآت والمرافق الشبابية والرياضية .
- ب- ابرام العقود والاتفاقيات اللازمة لقيامه بأعماله .
- ج- تحديد اوجه الانفاق واولوياته بمقتضى خطة عمل سنوية استناداً للاسس التي يحددها المجلس الاعلى .
- د- تنمية الموارد المالية للصندوق بما في ذلك اقرار خطط استثمار امواله .
- هـ- وضع التعليمات اللازمة لتحديد بدل الخدمات مقابل استخدام المؤسسات والمنشآت والمرافق الشبابية والرياضية .
- و- تعيين مدقق حسابات قانوني للصندوق وتحديد بدل انجابه .

مجلس الاعلى

- ز- اختيار بنك أو أكثر لإيداع أموال الصندوق فيها .
 ح- اقرار مشروع موازنة الصندوق ورفعها الى مجلس الوزراء للموافقة عليه .
 ط- اقرار الميزانية العمومية للصندوق والحسابات الختامية له ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليهما .
 ي- تشكيل اللجان اللازمة لمساعدته على قيامه بمهامه من بين أعضائه أو غيرهم بما في ذلك لجنة الشؤون الادارية والمالية والاستثمار على أن تحدد صلاحيات أي منها وطريقة عملها في قرار تشكيلها .

المادة ٥- أ- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه عند غيابه مرة على الأقل كل شهر ، ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاته بحضور سبعة من أعضائه على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم ، ويتخذ قراراته بأكثرية اصوات خمسة من أعضائه على الأقل .

ب- يعين الرئيس من بين موظفي الصندوق امينا لسر المجلس يتولى تبليغ الدعوة لاجتماعاته والإعداد لها وتنظيمها وتدوين محاضرها والقرارات المتخذة فيها وحفظ القيسود والسجلات والمعاملات الخاصة بالمجلس .

ج- تحدد مكافآت أعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس الأعلى .

المادة ٦- أ- يعين المدير بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس الأعلى ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية والوظيفية في قرار تعيينه .

ب- يتولى المدير المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- إعداد خطة العمل السنوية المتعلقة بأعمال الصندوق وتقديمها للمجلس للموافقة عليها .
- ٢- متابعة تنفيذ خطة العمل والقرارات التي يصدرها المجلس .
- ٣- الاشراف على إدارة الجهاز الاداري في الصندوق وضمان حسن سير العمل فيه .

- ٤- أعداد مشروع موازنة الصندوق ورفعها الى المجلس .
 ٥- أعداد الميزانية العمومية والحسابات الختامية للصندوق ورفعها الى المجلس .
 ٦- أي مهام أخرى يكلفه بها الرئيس واي صلاحيات تخول له بمقتضى التعليمات الصادرة بموجب احكام هذا النظام .
 المادة ٧- أ- تحدد درجات ورواتب وعلاوات الوظائف في الصندوق وفقا لسلم الرواتب التالي :-

الفئة	الدرجة	ادنى مربوط الراتب بالدينار	اعلى مربوط الراتب بالدينار	العلاوة المحددة
الاولى	الاولى	٤٧٠	٦١٠	٢٢٠
	الثانية	٣٩٠	٤٦٠	٢٠٠
	الثالثة	٣٤٠	٣٨٠	١٩٠
الثانية	الرابعة	٢٩٠	٣٣٠	١٧٠
	الخامسة	٢٦٠	٢٨٠	١٦٠
	السادسة	٢١٥	٢٥٠	١٢٠
	السابعة	١٩٠	٢٠٥	١٠٠
	الثامنة	١٧٠	٢٨٥	٨٠
الثالثة	التاسعة	١٥٠	١٨٠	٧٥
	العاشر	١٣٠	١٤٥	٧٠
	الحادي عشر	١١٥	١٢٥	٦٠
	الثاني عشر	١٠٠	١١٠	٥٠

- ب- تكون الزيادات السنوية بنسبة مئوية لا تتجاوز (٥٪) من الراتب الاساسي حسب تقييم الموظف والموازنة المعتمدة للزيادات كما يقررها المجلس .

هــ
مكتبة البرلمان

- ج- يستحق الموظف علاوة عائلية وفقا لاحكام نظام الخدمة المدنية ويتقاضى بدل انتقال وسفر بمقتضى احكام نظام الانتقال والسفر المعمول بهما .
- د- لا يجوز تعيين او ترفيع شاغلي الوظائف المهنية المساعدة والكتابية الى درجة تزيد على التاسعة حسب سلم الرواتب المذكور في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٨-أ- يتم تحديد مسميات الوظائف ووصفها ودرجاتها واعادتها والمتطلبات الواجب توافرها في شاغلي هذه الوظائف واسس تعيينهم وترفيعهم وتدريبهم بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس ووفقا لجدول تشكيلات الوظائف السنوي الذي يضعه المجلس لهذه الغاية .

ب- يجوز بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس المستند الى توصية اللجنة الادارية ، وبموافقة رئيس الوزراء ، التعيين في وظائف المجلس بموجب عقد شامل لجميع العلاوات والمدة المناسبة للخبراء والاستشاريين او الموظفين ممن تتوافر لدى أي منهم مؤهلات عالية او خبرات مميزة او كليهما وتتطلبها مصلحة العمل في الصندوق ولا يتناسب مقدار الراتب المحدد وفق احكام هذا النظام مع هذه المؤهلات والخبرات .

المادة ٩-أ- يكون الرئيس آمر الصرف في الصندوق طبقا لموازنة الصندوق والمسؤول عن اتخاذ جميع الاجراءات للمحافظة على امواله وله اجراء أي تامين يراه ضروريا لهذه الغاية .

ب- يعتبر اجمالي النفقات المقدرة في موازنة الصندوق الحد الاعلى المسموح الاتفاق منه .

المادة ١٠-أ- يجوز نقل مخصصات من مادة في موازنة الصندوق الى مادة اخرى وفقا للصلاحيات التالية :-

- ١- بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس لنقل مخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية .

- ٢- بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير لنقل مخصصات من مواد النفقات الجارية الى مادة اخرى ضمن هذه النفقات .
- ب- يجوز للمجلس بناء على تنسيب الرئيس وبموافقة من مجلس الوزراء احداث مواد في النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد النفقات الرأسمالية ذاتها اذا استدعت ذلك متطلبات عمل الصندوق .
- ج- لا يجوز نقل مخصصات من مواد النفقات الرأسمالية الى مواد النفقات الجارية .
- د- لا يجوز نقل المخصصات من مجموعة الرواتب والاجور والعلاوات الى أي مادة اخرى .

المادة ١١-تنظم السجلات والمستندات والاجراءات الخاصة بالعمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بعمل الصندوق بموجب تعليمات يصدرها الرئيس بناء على تنسيب المدير وفقا لأصول المحاسبة المعتمدة وبما يحقق ما يلي :-

أ- تقديم المعلومات والبيانات واعداد التقارير المالية والرقابية واظهار نتيجة اعمال الصندوق والتدفق النقدي بشكل دوري لإظهار مركزه المالي .

ب- تحديد الاسس والضوابط والاجراءات المتعلقة بإدارة إيرادات الصندوق ونفقاته والمحافظة على حقوقه .

المادة ١٢- تخضع حسابات الصندوق لرقابة ديوان المحاسبة وتدقيقه .

- المادة ١٣-أ- يكون الرئيس مسؤولا عن تأمين لوازم الصندوق وفق احكام هذا النظام واي تعليمات صادرة بموجبه .
- ب- لا يجوز شراء لوازم او التعاقد على تقديم خدمات للصندوق الا اذا توافرت المخصصات المالية اللازمة لذلك .
- ج- لا يجوز تجزئة اللوازم المراد شراؤها الى صفقات متعددة .

حكمة العمل

المادة ١٤- أ- يقدم طلب شراء اللوازم قبل وقت كاف لاتمام عملية الشراء ولا ينظر في أي طلب يوصف بأنه مستعجل الا اذا كانت حاله الاستعجال ناشئة عن حاجة طارئة لم تكن متوقعة وذلك بقرار من الرئيس .
ب- تحدد في الطلب مبررات الشراء وترفق به المواصفات الفنية للوازم وكميتها والقيمة التقديرية لها .

المادة ١٥- يراعى في عمليات شراء اللوازم الرياضية ان تكون مواصفاتها مطابقة للمقاييس الاولمبية او الدولية وعلى اساس مبدأ المنافسة في الاسعار والافضلية في الجودة ومدة التنفيذ والتوريد .

المادة ١٦- يتم شراء اللوازم وفقا للصلاحيات التالية :-

أ- للرئيس :-

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠) الف دينار في كل عملية شراء وذلك بالطريقة التي يراها مناسبة .

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار في كل عملية شراء بواسطة لجان مشتريات تؤلف أي منها من ثلاثة موظفين يعينهم الرئيس بناء على تنسيب المدير حسب طبيعة اللوازم المطلوب شراؤها وتتخذ توصياتها بأكثرية أصوات أعضائها على الأقل .

ب- للمدير :-

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٥٠٠) خمسمائة دينار في كل عملية شراء وذلك بالطريقة التي يراها مناسبة .

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٥٠٠) خمسة آلاف دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة المشتريات المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ١٧- أ- يشكل المجلس لجنة تسمى (لجنة العطاءات) برئاسة أحد أعضائه وعضوية أربعة من موظفي الصندوق تتولى صلاحية شراء اللوازم التي تزيد قيمتها على (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار ، على ان يعاد تشكيلها مرة كل سنتين على الأكثر .
ب- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور جميع أعضائها وتتخذ قراراتها بأكثرية أعضائها على الأقل وعلى العضو المخالف ان يبين أسباب مخالفته خطيا .

ج- يعين المدير أحد موظفي الصندوق أمين سر للجنة يتولى تدوين محاضر اجتماعاتها و حفظ سجلاتها وقيودها .

د- يحق للجنة العطاءات الاستعانة بلجان فنية متخصصة من الصندوق او خارجه .

المادة ١٨- تخضع قرارات لجنة العطاءات للمصادقة وفقا للصلاحيات التالية:-

أ- بقرار من الرئيس اذا كانت قيمة العطاء (٥٠٠٠) خمسين الف دينار فأقل .
ب- بقرار من المجلس اذا كانت قيمة العطاء تزيد على (٥٠٠٠) خمسين الف دينار .

المادة ١٩- يتولى الرئيس توقيع أوامر الشراء والعقود والاتفاقيات المتعلقة باللوازم والمنظمة بموجب احكام هذا النظام وله تفويض المدير بذلك .

المادة ٢٠- يشكل المدير لجنة تسلم او أكثر تتألف من ثلاثة من موظفي الصندوق من غير أعضاء لجنة العطاءات او المشتريات تتولى تسلم اللوازم التي ترد للصندوق وتزيد قيمتها على (٥٠٠) خمسمائة دينار .

المادة ٢١- يحدد المدير انواع السجلات والبرمجيات الواجب استعمالها والبيانات التي يجب ان تتضمنها بما يتفق مع الاساليب الحديثة في إدارة اللوازم والمستودعات .

حكمة الفصل

المادة ٢٢- تصرف اللوازم بموجب مستند صرف لوازم بعد توقيعه من المدير أو من يفوضه على النموذج المعتمد في الصندوق .

المادة ٢٣- أ- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام يلتزم الصندوق بتطبيق أحكام نظام الخدمة المدنية والنظام المالي ونظام اللوازم ونظام الاشغال الحكومية المعمول بها لدى الوزارات والدوائر الحكومية .

ب- لمقاصد أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات كل من الوزير والوزير المختص ويمارس المدير صلاحيات الامين العام المنصوص عليها في تلك الانظمة .

المادة ٢٤- يلغى (نظام الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية الرياضية) رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٠ .

المادة ٢٥- يصدر المجلس بناء على تنسيب الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٣/١/١٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	نائب رئيس الوزراء ووزير العدل ووزير الداخلية بالوكالة فارس النابلسي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير التنمية الادارية ووزير البلدية الدكتور محمد الذنيبات	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيخشات	وزير التخطيط العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان
وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير المياه والري بالوكالة المهندس حسني ابو غيدا	وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو	وزير الخارجية ووزير الاعلام بالوكالة الدكتور مروان المعشر
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان
وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير النقل ووزير السياحة والآثار نادر الذهبي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة
وزير الصحة الدكتور وليد المعالي	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير
وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة محمد سامر الطويل	وزير الزراعة طراد الفايز
	وزير الثقافة جابر محمود	

محكمة العدل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣
نظام ترخيص المختبرات الطبية الخاصة
صادر بمقتضى المادتين (٥) و(٦٦)
من قانون الصحة العامة رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام ترخيص المختبرات الطبية الخاصة لسنة ٢٠٠٣)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة
لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	:	وزارة الصحة .
الوزير	:	وزير الصحة .
المهنة	:	مهنة العلوم الطبية المخبرية .
اللجنة	:	لجنة ترخيص المختبرات الطبية الخاصة المشكلة بموجب احكام هذا النظام .
المختبر الطبي	:	المكان المجهز والمرخص لاجراء التحاليل الطبية لغايات تشخيص المرض أو الوقاية منه .
مدير المختبر	:	الشخص المرخص لإدارة مختبر طبي خاص وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٣- تسري احكام هذا النظام على العاملين في المهنة وعلى المختبرات الطبية الخاصة
بما في ذلك التابعة منها للمستشفيات الخاصة .

المادة ٤- لا يجوز مزاولة المهنة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزير وفقا لاحكام
هذا النظام .

المادة ٥- تشمل العلوم الطبية المخبرية ما يلي :-

- أ- علم الامراض النسيجي وتخصصاته الفرعية .
- ب- علم الامراض السريرية وتشمل التخصصات الفرعية التالية :-
 - ١- علم مبحث الدم .
 - ٢- علم الكيمياء الحيوية او الكيمياء السريرية .
 - ٣- علم الاحياء الدقيقة الطبية ويشمل علوم البكتيريا والفيروسات
والطفيليات والفطريات .
 - ٤- علم المناعة .
 - ٥- علم بنك الدم ونقله .
 - ٦- علم الوراثة .
- ٧- أي علم اخر يوافق الوزير على اضافته بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ٦- يشترط فيمن يمنح ترخيص مزاولة المهنة أن يكون اردني الجنسية وغير محكوم
بجناية او بجنحة متصلة بالشرف والاخلاق ويحمل المؤهلات العلمية المنصوص
عليها في هذا النظام .

المادة ٧- تحدد فئات ترخيص مزاولة المهنة على النحو التالي :-

- أ- اختصاصي المختبرات الطبية ويشمل ذلك من يلي :-
 - ١- الطبيب الحاصل على شهادة المجلس الطبي الاردني في أي من
فروع العلوم الطبية المخبرية .

حكاية الرجل

المادة ١١-أ- يقدم طلب ترخيص المختبر الطبي الى القسم المختص في الوزارة على

الانموذج المعتمد مرفقا بالوثائق التالية :-

١- صورة عن البطاقة الشخصية الصادرة عن الاحوال المدنية او وثيقة اثبات الشخصية لغير الاردني .

٢- ثلاث صور شخصية .

٣- المؤهلات العلمية او صورة مصدقة عنها .

٤- شهادات الخبرة مصدقة حسب الاصول .

ب- يتولى القسم المختص في الوزارة تدقيق الوثائق والتأكد من صحتها ويرفع تنسيبائه بشأن الطلب الى اللجنة .

ج- تصدر اللجنة قرارها بمنح الموافقة المبدئية او بعدم منحها على ان يكون قرارها مبررا .

د- على مقدم الطلب وخلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ منح الموافقة المبدئية قابلية للتمديد لمرة واحدة اعداد مكان تتوافر فيه الشروط المحددة في التعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

هـ- يمنح مقدم الطلب الموافقة النهائية بقرار من الوزير بناء على تنسيب اللجنة بعد التأكد من توافر الشروط المقررة في المكان .

و- لا يجوز لطالب الترخيص مباشرة العمل قبل منحه الموافقة النهائية .

ز- اذا لم تتم مباشرة العمل في المختبر الطبي خلال سنة من تاريخ منح الترخيص فيعتبر هذا الترخيص ملغى حكما .

المادة ١٢-أ- لا يجوز لمدير المختبر ادارة اكثر من مختبر واحد او انشاء أي فرع له او الاشراف على مختبرات المستشفيات الخاصة .

ب- يحظر على مدير المختبر ممارسة أي عمل له علاقة بالمهنة الطبية باستثناء البحث العلمي او التعليم بما لا يزيد على ست ساعات اسبوعيا .

ج- يجوز لمدير المختبر ، في حالة تغيبه عن عمله ، ان ينوب عنه بموافقة الوزير

مدير مختبر اخر لمدة لا تزيد على شهر اذا كان التغيب بسبب المرض ولمدة لا

تزيد على ثلاثة اشهر اذا كان التغيب بسبب الالتحاق بدورة علمية او دراسية

تتعلق بعمله .

المادة ١٣-أ- لا يجوز استعمال المختبر الطبي الا للاعمال المتعلقة بتشخيص الامراض

والوقاية منها .

ب- يلتزم المختبر الطبي بلائحة الاجور التي يصدرها الوزير بناء على تنسيب

اللجنة .

المادة ١٤-أ- على مدير المختبر عند قيامه باعماله التقيد بما يلي :-

١- مبادئ الدستور الطبي .

٢- عدم اجراء أي فحص غير مؤهل لاجرائه او غير مطلوب منه .

٣- وضع قائمة بأنواع الفحوصات المرخص له باجرائها في المختبر وارسال

نسخة منها الى الوزارة على ان يبين الى جانب كل فحص الطريقة

المتبعة في اجرائه .

٤- تبليغ مديرية الصحة المختصة في المنطقة التي يعمل فيها عن كل حالة

مرض سار يكتشفها في المختبر خلال مدة لا تزيد على اربع وعشرين

ساعة من ظهور نتيجة الفحص .

٥- الاحتفاظ بنتائج الفحوصات التي يقوم بها المختبر الطبي بالطريقة

وللمدة التي يحددها الوزير بناء على تنسيب اللجنة .

ب- يكون مدير المختبر مسؤولا عن جميع الاعمال التي تتم في المختبر بما في

ذلك ما يلي :-

١- التأكد من اتباع الطرق العلمية والمعايير الدقيقة في اجراء الفحوصات

واستخراج النتائج وتحليلها .

٢- التوقيع على التقارير الصادرة عن المختبر .

٣- الاشراف المباشر على اعمال الفنيين والفنيين المساعدين .

مكتبة النجف

المادة ١٥- على جميع المختبرات الطبية المرخصة التقيد بتطبيق مبادئ وأسس السلامة العامة داخل المختبر والتخلص من النفايات المخبرية بطريقة سليمة وذلك وفقا للتشريعات النافذة والتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ١٦- للوزير او من يفوضه تشكيل لجنة او اكثر للرقابة على المختبرات الطبية وللقسم المختص في الوزارة اجراء التفتيش في أي وقت على أي مختبر ورفع تقرير بذلك الى الوزير .

المادة ١٧- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من المادة (١٢) من هذا النظام ، اذا توفى مدير المختبر فيجوز بقرار من الوزير بناء على طلب من الورثة تعيين مدير مختبر آخر غير متفرغ للإشراف عليه لمدة لا تزيد على ستة اشهر من تاريخ الوفاة يتم بعدها توفيق اوضاع المختبر وفقا لاحكام هذا النظام وتعيين مدير متفرغ له ، وبخلاف ذلك يصدر الوزير قراره باغلاق المختبر .

المادة ١٨- يعتبر كل شخص مرخص له بادارة مختبر طبي قبل نفاذ احكام هذا النظام وكأنه قد رخص بمقتضاه شريطة توفيق اوضاعه مع احكامه والتعليمات الصادرة بموجبه خلال سنة واحدة من تاريخ لقاذه .

المادة ١٩- أ- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة ادارة النوعية الشاملة) من سبعة اختصاصيين في المختبرات الطبية تتولى وضع اسس وشروط ادارة النوعية الشاملة في المختبرات الطبية وتطبيقها بما في ذلك برامج ضبط الجودة وتحسينها .

ب- على جميع المختبرات الطبية المرخصة بموجب احكام هذا النظام او التي رخصت قبل لقاذه الالتزام بتطبيق ادارة النوعية الشاملة بما في ذلك الاشتراك ببرامج ضبط الجودة وتحسينها ودفع أي بدل مقابل الخدمات التي تقدمها اللجنة وذلك استنادا لتعليمات يصدرها الوزير بناء على تنسيب من اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٢٠- للوزير بناء على تنسيب اللجنة الغاء الترخيص الممنوح لمزاولة المهنة في أي من الحالات التالية :-

- أ- اذا ثبت ان منح الترخيص كان مستندا الى بيانات غير صحيحة .
- ب- اذا زال شرط من الشروط المقررة لمنح الترخيص .
- ج- اذا اصبح مدير المختبر غير قادر على ادارة المختبر او اصاب بمرض مقعد يمنعه من ممارسة عمله او اصبحت ممارسته للمهنة تشكل خطرا على الغير .
- د- اذا خالف آداب المهنة وادين بجرم مخل بالشرف .

المادة ٢١- تستوفي الوزارة الرسوم التالية :-

- أ- عشرة دنائير عن ترخيص ممارسة المهنة .
- ب- خمسة وسبعين دينارا عن ترخيص المختبر الطبي .

المادة ٢٢- يصدر الوزير بناء على تنسيب من اللجنة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك الشروط والمواصفات المتعلقة بالمختبر الطبي من حيث المساحة والمتطلبات الصحية والادوات والاجهزة واللوازم الواجب توافرها فيه .

هـ- كمن العمل

المادة ٢٣- يلغى (نظام ترخيص وإدارة المخابر الطبية) رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٢ وما طرأ عليه من تعديلات .

٢٠٠٣/١/١٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء مستطى القيسي	نائب رئيس الوزراء ووزير العدل ووزير الداخلية بالوكالة فارس التالبي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مستطى القيسي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبشات	وزير التنمية الإدارية ووزير البيئة الدكتور محمد اللذيني
وزير الخارجية ووزير الاعلام بالوكالة الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير المياه والري بالوكالة المهندس حسني أبو خديا
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الراعي	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور احمد طليل
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير للقلل ووزير المباحة والآثار لادن الأدهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير الصناعة المهندس مزاحم المحيسن	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر بك
وزير الثقافة جابر محمود	وزير الزراعة طارق الخليل	وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدا المعايطة

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢١
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٣
نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة
الشؤون البلدية والقروية والبيئة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الشؤون البلدية
والقروية والبيئة لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع النظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٦ وما طرأ
عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

محكمة العدل

المادة ٢- يعدل النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولا: بالغاء عنوانه والاستعاضة عنه بالعنوان التالي :-

نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٦

نظام تنظيم وإدارة وزارة الشؤون البلدية

ثانيا: بالغاء اسمه الوارد في المادة (١) منه ليصبح كما يلي (نظام تنظيم

وإدارة وزارة الشؤون البلدية لسنة ١٩٧٦) .

المادة ٣- يعدل تعريف (الوزارة) و(الوزير) و(الامين العام) الوارد في المادة (٢) من

النظام الاصلي لتصبح كمايلي :-

الوزارة : وزارة الشؤون البلدية .

الوزير : وزير الشؤون البلدية .

الامين العام : امين عام الوزارة .

المادة ٤- تعدل الفقرة (ج) من المادة (٣) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (وزارة

الشؤون البلدية والقروية والبيئة) وعبارة (وزير الشؤون البلدية والقروية

والبيئة) الساردتين فيها والاستعاضة عنهما بعبارتي (وزارة الشؤون البلدية)

و (وزير الشؤون البلدية) على التوالي .

٢٠٠٣/١/٢١

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس الخالدي	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة للشؤون السياسية وزير الاعلام الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبدالرزاق طهيشات	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير التنمية الادارية وزير البيئة الدكتور محمد الذبيبات
وزير الأوقاف والشؤون والمقننات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فوزي حاتم الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو عيدا
وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير النقل ووزير السياحة والآثار نادر الذهبي	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير الداخلية لقطن المجاني	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير
وزير التنمية الاجتماعية وزير الصحة بالوكالة الدكتورة رويدة المعايطة	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة محمد سامر الطويل	وزير الزراعة طاراد القليل
	وزير الثقافة حيدر محمود	

هــ كـ من النـ

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٣
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣
نظام رسوم الرخص والتصاريح الاشعاعية
صادر بمقتضى المادة (١١) من قانون الطاقة النووية والوقاية الاشعاعية
رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام رسوم الرخص والتصاريح الاشعاعية لسنة ٢٠٠٣)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها
إلا ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الهيئة : هيئة الطاقة النووية الاردنية .
المجلس : مجلس ادارة الهيئة .

المادة ٣-١- تستوفي الهيئة عن اصدار الرخص الاشعاعية الشخصية او تجديدها سنوياً
الرسوم التالية :-

١- عشرين ديناراً عن رخصة مزاولة العمل الاشعاعي لحملة الدرجة
الجامعية الاولى (البكالوريوس) فما فوق .

٢- عشرة دنانير عن رخصة مزاولة العمل الاشعاعي لحملة الشهادة
الجامعية المتوسطة (دبلوم شامل) .

٣- ثلاثين ديناراً عن رخصة ضابط وقاية اشعاعية لحملة الدرجة الجامعية
الاولى (البكالوريوس) فما فوق .

٤- خمسة عشر ديناراً عن رخصة ضابط وقاية اشعاعية لحملة الشهادة
الجامعية المتوسطة (دبلوم شامل) .

٥- خمسين ديناراً عن رخصة خبير وقاية اشعاعية .

ب- تستوفي الهيئة عشرة دنانير عن اصدار أي نسخة اضافية او بدل فاقد لأي
من الرخص الصادرة بموجب احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج- لا يستوفي من عامل الاشعة الذي كان يعمل في المجال الاشعاعي قبل
صدور هذا النظام وممن يحمل مؤهلاً دراسياً دون الشهادة الجامعية
المتوسطة (دبلوم شامل) رسوم اصدار الرخص الاشعاعية الشخصية .

المادة ٤-١- تستوفي الهيئة عن اصدار رخصة الموقع الرسوم التالية :-

١- خمسين ديناراً عن المؤسسة الاشعاعية الصغيرة .

٢- مائة دينار عن المؤسسة الاشعاعية الكبيرة او المرفق النووي .

ب- تستوفي الهيئة عن اصدار رخصة المنشأة الرسوم التالية :-

١- خمسين ديناراً عن المؤسسة الاشعاعية الصغيرة .

٢- مائة دينار عن المؤسسة الاشعاعية الكبيرة او المرفق النووي .

ج- تستوفي الهيئة عن اصدار رخصة ممارسة العمل الاشعاعي (حيازة ،
استخدام) عن كل مصدر اشعة او تجديدها سنوياً ، الرسوم
التالية :-

١- مائة وخمسين ديناراً عن المؤسسة الاشعاعية الصغيرة .

٢- مائتين وخمسين ديناراً عن المؤسسة الاشعاعية الكبيرة .

محكمة العدل

- د- تستوفي الهيئة خمسمائة دينار رسوم اصدار ترخيص ممارسة العمل الاشعاعي او تجديده سنوياً ، للمرفق النووي .
- هـ- تستوفي الهيئة عن اصدار نسخة بدل فاقد او نسخة اضافية من الترخيص الاشعاعي المؤسسي الرسوم التالية :-
- ١- عشرة دنانير عن ترخيص الموقع او المنشأة للمؤسسة الصغيرة وعشرين ديناراً للمؤسسة الكبيرة وخمسين ديناراً للمرفق النووي .
 - ٢- عشرة دنانير عن ترخيص ممارسة العمل الاشعاعي عن كل مصدر اشعة للمؤسسة الصغيرة وعشرين ديناراً عن كل مصدر اشعة للمؤسسة الكبيرة وخمسين ديناراً للمرفق النووي .

المادة ٥-أ- تستوفي الهيئة عن اصدار الترخيص الاشعاعي لمختبر حار في عيادة الطب النووي او غرفة العزل للعلاج بالناظرات المشعة الرسوم التالية :-

- ١- خمسين ديناراً عن ترخيص الموقع .
- ٢- مائة دينار عن ترخيص المنشأة .
- ٣- مائتي دينار عن ترخيص ممارسة العمل الاشعاعي (حيازة، استخدام) ، او تجديده .

ب- تستوفي الهيئة خمسة وعشرين ديناراً عن اصدار أي نسخة اضافية او بدل فاقد لأي من الرخص المذكورة في احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٦-أ- تستوفي الهيئة عن أي طلب للحصول على تصريح استيراد او نقل او تصدير او إعادة تصدير او تخزين مؤقت او عبور للمواد المشعة الرسوم التالية :-

- ١- دينارين للمواد المشعة ذات الانشطة الاشعاعية التراكمية التي لا تزيد على مائة ملي كوري .
- ٢- لمائتي دنانير للمواد المشعة ذات الانشطة الاشعاعية التراكمية التي تزيد على مائة ملي كوري ولا تتجاوز الف ملي كوري .

- ٣- ستة عشر ديناراً للمواد المشعة ذات الانشطة الاشعاعية التراكمية التي تزيد على الف ملي كوري ولا تتجاوز عشرة الاف ملي كوري .
 - ٤- اثنين وثلاثين ديناراً للمواد المشعة ذات الانشطة الاشعاعية التراكمية التي تزيد على عشرة الاف ملي كوري ولا تتجاوز مائة الف ملي كوري .
 - ٥- اربعة وستين ديناراً للمواد المشعة ذات الانشطة الاشعاعية التراكمية التي تزيد على مائة الف ملي كوري .
- ب- تستوفي الهيئة عن كل طلب تصريح استيراد او نقل او تصدير او إعادة تصدير او تخزين مؤقت او عبور اجهزة اشعاعية الرسوم التالية :-
- ١- عشرين ديناراً عن كل جهاز اشعاعي لا يزيد فرق الجهد الخاص به على مائة كيلو فولت او ما يعادله .
 - ٢- اربعين ديناراً عن كل جهاز اشعاعي يزيد فرق الجهد الخاص به على مائة كيلو فولت ولا يتجاوز مائتي كيلو فولت او ما يعادله .
 - ٣- ستين ديناراً عن كل جهاز اشعاعي يزيد فرق الجهد الخاص به على مائتي كيلو فولت او ما يعادله .

المادة ٧- تستوفي الهيئة دينارين رسوم مراقبة اشعاعية لمنح تصريح دخول الشاحنات الى المملكة عبر نقاط الحدود الاردنية .

المادة ٨- تستوفي الهيئة رسماً اضافياً بنسبة (١٠٪) من قيمة رسوم تجديد الرخص الاشعاعية الصادرة عن الهيئة عن كل شهر او جزء من الشهر تأخير بعد انتهاء مدة سريان مفعول الترخيص الاشعاعي .

هـ. ك. من العمل

المادة ٩- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٩/٣

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس التالبي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبشات	وزير دولة للشؤون السياسية وزير الاعمال الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير التنمية الإدارية ووزير البيئة ووزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية بالوكالة الدكتور محمد الذبيبات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل ماروق
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الثروة والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري وزير التخطيط بالوكالة الدكتور حاتم الناصر	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر بك	وزير الداخلية لقطان المجالي
وزير الثقافة ووزير النقل وزير السياحة والآثار بالوكالة حيدر محمود	وزير الزراعة طارق الفايز	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة محمد سامر الطويل
		وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٣
نظام أسس وشروط منح رخص وتصاريح العمل الإشعاعي
صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٢٦) من قانون
الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية
رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام أسس وشروط منح رخص وتصاريح العمل الإشعاعي
لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
القانون : قانون الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية النافذ
المفعول .
الهيئة : هيئة الطاقة النووية الأردنية .
المجلس : مجلس إدارة الهيئة .
الرئيس : رئيس المجلس .
المدير العام : مدير عام الهيئة .
المديرية : مديرية الترخيص والتفتيش الإشعاعي في الهيئة .
إجازة الشخص الطبيعي وفقاً لأحكام هذا النظام ،
لممارسة العمل الإشعاعي .

هكس العمل

ترخيص المؤسسي : إجازة أي مؤسسة لممارسة العمل الإشعاعي وحيازة مصادر الأشعة واستخدامها أو الاتجار بها أو إنتاجها أو نقلها أو معالجتها والتخلص منها أو إنشاء وتشغيل وإدارة المرافق والمنشآت النووية والإشعاعية .

ترخيص الموقع : إجازة أي موقع لاقامة منشأة نووية أو إشعاعية عليه أو لحيازة أي مصدر أشعة أو تصنيعه أو إنتاجه أو استخدامه أو تخزينه أو التخلص منه أو معالجته .

ترخيص المنشأة : إجازة أي منشأة أو مرفق نووي وإشعاعي ينشأ أو يستأجر لممارسة أي من أنواع العمل الإشعاعي وفقاً للشروط والمواصفات الفنية التي تتناسب والغرض من إنشائه .

ترخيص الممارسة : إجازة حيازة أو تشغيل أي مرفق نووي وإشعاعي ، أو أي مصدر أشعة أو التداول بها أو إنتاجها أو التعامل معها أو نقلها أو الاتجار بها أو استيرادها أو تصديرها أو التخلص منها أو الاستفادة منها بأي طريقة كانت .

التصريح الإشعاعي : الإذن الذي يمنح لشخص طبيعى أو مغنوي لتحويله بمسؤوليات محددة تتعلق بالوقاية من الإشعاعات والمعالجة بالأشعة أو السماح له بتقديم خدمات أو تسهيلات معينة لتمكين الشخص الحاصل على الرخصة من حيازة مصادر الأشعة أو استخدامها وفقاً لأحكام القانون .

المادة ٣-١- يقدم طلب الحصول على أي ترخيص أو تصريح وفقاً لأحكام هذا النظام على النموذج الذي تهيئه الهيئة مستوفياً الشروط والمتطلبات المحددة

بمقتضى التعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية وأي شروط أو وثائق أخرى ترى الهيئة ضرورة تقديمها .

ب- يشكل المدير العام لجنة فنية أو أكثر من بين موظفي الهيئة لدراسة الطلب والتأكد من صحة الوثائق والبيانات المقدمة والتحقق من استيفائها لجميع الشروط والمتطلبات المحددة وفقاً لأحكام هذا النظام ولها في سبيل ذلك إجراء الكشف الميداني بأشراف مفتشين مختصين .

ج- إذا تبين للجنة أن طلب الترخيص مستوف لجميع شروطه ومتطلباته ، ترفع توصياتها بشأنه إلى المدير العام تمهيداً لعرضه على المجلس ولاتخاذ القرار المناسب بهذا الخصوص .

المادة ٤- تصدر الهيئة ترخيصاً شخصياً لممارسة العمل الإشعاعي في أي من المجالات التالية :-

- أ- المجال الطبي :-
 - ١- أطباء الاختصاص .
 - ٢- الأطباء المقيمين .
 - ٣- فيزيائي الأشعة العلاجية والتشخيصية وفيزيائي الطب النووي .
 - ٤- فني أشعة أو مشغل مصادر مشعة .
- ب- المجال الصناعي .
- ج- المجال البحثي أو المخبري .
- د- مجال الخدمات الإشعاعية .
- هـ- خبير وقاية إشعاعية في أي من المجالات التالية :-
 - ١- الأشعة العلاجية .
 - ٢- الأشعة التشخيصية .
 - ٣- الطب النووي .
 - ٤- المفاعلات النووية أو المسارعات أو المشعات الصناعية .
 - ٥- الفضلات المشعة .

هــ كـ لـ نـ

٦- الطوارئ الإشعاعية .

٧- الرصد الاشعاعي البيئي او الشخصي .

و- ضابط الوقاية الإشعاعية في أي مؤسسة تمارس العمل الإشعاعي .

المادة ٥- يشترط لمنح الترخيص الشخصي ما يلي :-

١- ان يكون طالب الترخيص لائقا صحيا بموجب تقرير طبي صادر عن المراجع الطبي المعتمد من الهيئة .

ب- ان يجتاز الامتحان الخاص بالوقاية الاشعاعية الذي تجريه الهيئة ويعفى طبيب الاختصاص طالب الترخيص من هذا الشرط حيث يكتفى بان يكون حاصلاً على شهادة اختصاص صادرة عن المجلس الطبي الأردني .

المادة ٦- يشترط لترخيص الطبيب المقيم في أي من أقسام الطب النووي أو الأشعة العلاجية أو الأشعة التشخيصية أن يكون قد أكمل مدة إقامة لا تقل عن سنة موقلة بشهادة من المرجع المختص وعمل في مجال اختصاصه تحت إشراف طبيب اختصاص بالأشعة حاصل على الترخيص الإشعاعي من الهيئة .

المادة ٧-١- يشترط لترخيص فيزيائي الاشعة العلاجية او التشخيصية او فيزيائي الطب النووي أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الاولى في الفيزياء حداً ادنى .

ب- يشترط لترخيص فني الأشعة أو مشغل مصادر مشعة أو العامل الإشعاعي في المجال الصناعي أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية المتوسطة (دبلوم شامل) حداً أدنى يؤهله للعمل في التخصص المطلوب.

ج- يشترط ترخيص فيزيائي الاشعة العلاجية او التشخيصية او فيزيائي الطب النووي او فني الاشعة او مشغل مصادر مشعة او العامل الاشعاعي في المجال الصناعي ما يلي :-

١- أن يجتاز دورة تدريبية في مجال تخصصه تعتمدها الهيئة.

٢- أن يجتاز دورة تدريبية في مجال الوقاية من الأشعة تعتمد عليها الهيئة لا تقل مدتها عن ثلاثين ساعة أو أن يرفق بطلبه ما يثبت حصوله على مساق في الوقاية الإشعاعية خلال مدة الدراسة .

المادة ٨٥- يشترط لترخيص عامل الأشعة في المجال البحثي ، النظري أو التطبيقي أو المخبري ما يلي :-

أ- أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى حداً أدنى في العلوم أو التكنولوجيا أو الطب .

ب- ان تكون لديه خبرة في مجال البحث الإشعاعي الذي سيقوم باعداده .

ج- أن يحتاز دورة تدريبية في مجال الوقاية من الإشعاع تعتمد على الهيئة لا تقل مدتها عن ثلاثين ساعة أو ان يرفق بطلبه ما يثبت حصوله على مساق في الوقاية الاشعاعية خلال مدة الدراسة .

المادة ٩- يشترط لترخيص عامل الأشعة في مجال الخدمات الإشعاعية كصيانة مصادر الإشعاع أو إصلاحها أو تركيبها أو معاييرها أو توزيعها أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية المتوسطة (دبلوم شامل) حداً أدنى في التخصص المطلوب وأن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٧) من هذا النظام .

هڪ افسانوي ڪٽنب

د- الخدمات المساندة ومدى توافرها وخطط الطوارئ والحماية الفيزيائية للمنشأة المطلوب ترخيصها .

هـ- الأثر البيئي للممارسة الإشعاعية في الموقع .

و- مخططات الأراضي ومخططات الموقع ومخطط هندسي أول للمنشأة ، مصدقة جميعاً حسب الأصول .

ز- أي تقارير أو وثائق أو بيانات تطلبها الهيئة لها علاقة بعملية الترخيص الإشعاعي للموقع .

المادة ١٥- يشترط لترخيص المنشأة الإشعاعية أو النووية تقديم التقارير والوثائق المتعلقة بمايلي :-

أ- ترخيص الموقع الساري المفعول الصادر عن الهيئة .

ب- المخططات والتصاميم الهندسية للمنشأة المراد إقامتها وأماكن استخدام المصادر المشعة وتخزينها .

ج- مواصفات الأجهزة والمواد التي سيتم استخدامها في المنشأة ومدى مطابقتها لأسس الوقاية الإشعاعية والمواصفات الفنية المقررة .

د- نظم الأمن والأمان والوقاية الإشعاعية المستخدمة للمنشأة .

هـ- طبيعة وحجم الفضلات المشعة المتوقعة في المنشأة وتركيبها الكيميائي وحالتها الفيزيائية ونظام التخلص منها .

و- أي تقارير أو وثائق أو بيانات توضيحية لها علاقة بعملية الترخيص الإشعاعي .

المادة ١٦- يشترط لترخيص ممارسة العمل الإشعاعي أو النووي تقديم التقارير أو الوثائق المتعلقة بمايلي :-

أ- ترخيص الموقع وترخيص المنشأة الساري المفعول الصادر عن الهيئة .

ب- نوع النشاط الإشعاعي أو النووي المطلوب ممارسته في المنشأة .

ج- حجم ونوع المواد المشعة المستخدمة والمستوى الإشعاعي لها .

د- الأشخاص المرخصين لممارسة العمل الإشعاعي ومؤهلاتهم وخبراتهم .

هـ- نظام الأمن والأمان والوقاية الإشعاعية المتبعة عند مباشرة ممارسة العمل الإشعاعي .

و- خطة طوارئ إشعاعية معتمدة للمنشأة .

ز- الكوادر الفنية والإدارية التي ستشارك أو ستقوم بممارسة العمل المطلوب .

ح- أماكن تخزين المواد المشعة إلى أن يحين موعد استخدامها ، أو التخلص منها في حالة وجود الفضلات المشعة .

ط- العمر الافتراضي لمولد الأشعة في الجهاز الإشعاعي من بلد المنشأ .

ي- شهادة المنشأ وفحص القبول واذن التشغيل للجهاز الذي سيتم استخدامه .

ك- الدليل الفني (الكتالوجات) الخاص بمصدر الأشعة الذي سيتم استخدامه .

ل- برنامج ضبط الجودة لمصدر الأشعة الذي سيتم اتباعه أثناء ممارسة العمل الإشعاعي .

م- توافر وسيلة نقل خاصة معتمدة من الهيئة في حالة طلب ترخيص الأنشطة المتعلقة باستيراد أو تصدير أو إعادة تصدير أو عبور أو نقل أو توزيع المواد المشعة .

ن- اشتراك جميع العاملين بالأشعة في المؤسسة بخدمة الرصد الإشعاعي الشخصي وخدمة المسح الإشعاعي المكاني .

س- شهادة عدم معانعة من الشركة الصانعة بإعادة تصدير المصدر المشع بعد الانتهاء من استخدامه في المجال الصناعي والبحثي والمجالات الطبية التي تقرها الهيئة بموافقة المدير العام .

ع- تعيين ضابط للوقاية الإشعاعية في المؤسسة مرخص وفقاً لأحكام هذا النظام .

هـ- الأمن الإشعاعي

المادة ١٧- ١٥١ كان تقديم طلب الترخيص يتعلق باستخدام مصادر أشعة في مرافق قائمة فيتم التحقق ميدانياً بشأنها من مفتشي الهيئة للتأكد من دقة البيانات وصحتها ومطابقتها مع المواصفات والتصاميم والوثائق الهندسية المرفقة بالطلب شريطة توافر الشروط المنصوص عليها في المواد (١٤) و (١٥) و (١٦) من هذا النظام .

المادة ١٨- أ- تكون مدة الترخيص الشخصي أو المؤسسي الصادر عن الهيئة سنة واحدة قابلة للتجديد وفقاً لأحكام هذا النظام.

ب- يمنح الترخيص الإشعاعي للموقع والمنشأة لمرة واحدة ويبقى ساري المفعول ما لم يطرأ أي تغيير على شروط منحه .

المادة ١٩- يشترط لامتلاك أجهزة التصوير الإشعاعي المستخدمة في عيادات الأسنان وأجهزة التصوير الإشعاعي المستخدمة في العيادات البيطرية الحصول على الرخص الإشعاعية بنوعها المؤسسي والشخصي .

المادة ٢٠- تعتمد مستويات النشاط الإشعاعي المعفاة من إجراءات الترخيص والتفتيش الإشعاعي الواردة ضمن سلسلة وثائق الأمان الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى أن تخضع هذه الممارسات وجوباً لإجراءات التبليغ والتسجيل والمراقبة، وتحصيل الرسوم الخاصة بذلك.

المادة ٢١- أ- مع مراعاة أحكام أي تشريع آخر في المجال الإشعاعي يشترط لاستيراد أو تصدير أو إعادة تصدير أو عبور أو نقل أو توزيع أو تخزين مؤقت للمواد المشعة ذات عمر النصف القصير والمستخدمة في الأغراض الطبية الحصول على تصريح مسبق من الهيئة قبل موعد تسليمها بالنتي وسبعين ساعة على الأقل .

ب- يمنح المدير العام التصريح الإشعاعي لغرض محدد ولمرة واحدة بناءً على تنسيب من مدير المديرية شريطة توافر شروط السلامة والوقاية الإشعاعية التي تقررها الهيئة مع إرفاق جميع الوثائق اللازمة ووفقاً لما تقرره الهيئة .

المادة ٢٢- يصدر المجلس بتنسيب من المدير العام التراخيص التالية :-

أ- الترخيص المؤسسي الإشعاعي لترخيص الموقع أو المنشأة أو لممارسة العمل الإشعاعي .

ب- الترخيص الإشعاعي الشخصي .

مكتبة الرضا

المادة ٢٣- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٢/٣

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس التالبي	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعمال الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طهبشات	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان
وزير المالية الدكتور ميشيل ماروق	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير التنمية الإدارية ووزير البيئة ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة الدكتور محمد الذنبيات
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوفان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا
وزير العصص المهندس مزاحم المحيسن	وزير المياه والري وزير التخطيط بالوكالة الدكتور حاتم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة
وزير الصحة الدكتور وايد المعاني	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير
وزير التربية الاجتماعية والدولة رويده المعايطة	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة محمد سامر الطويل	وزير الثقافة ووزير للقل ووزير السياحة والآثار بالوكالة حيدر محمود

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٣

نظام التنظيم الإداري لهيئة الطاقة النووية الأردنية
صادر بموجب المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الإداري لهيئة الطاقة النووية الأردنية لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- الهيئة : هيئة الطاقة النووية الأردنية .
- المجلس : مجلس إدارة الهيئة .
- الرئيس : رئيس المجلس .
- المدير العام : مدير عام الهيئة .
- المديرية : أي مديرية في الهيئة .
- اللجنة : لجنة التخطيط في الهيئة .

المادة ٣- تتولى الهيئة القيام بالمهام المنصوص عليها في قانون الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية النافذ المفعول .

هــ كـ لـ مـ نـ

المادة ٤- يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة على النحو التالي:-

- أ- المدير العام .
- ب- المديريات التالية :-

 - ١- مديرية البحوث والتطبيقات النووية .
 - ٢- مديرية الوقاية الاشعاعية .
 - ٣- مديرية التفتيش والترخيص الاشعاعي .
 - ٤- مديرية التعاون الدولي والمعلومات .
 - ٥- مديرية الخدمات الاشعاعية والمعايرة .
 - ٦- مديرية الشؤون الادارية والمالية .

- ج- وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي .

المادة ٥- يرتبط بالمدير العام كل من :-

- أ- مساعد المدير العام .
 - ب- مديري المديريات .
 - ج- المستشارين .
 - د- رئيس وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي .
- ويكون كل منهم مسؤولاً امامه عن المهام والواجبات الموكولة له وعن حسن سير العمل في مديريته او وحدته والاقسام المرتبطة باي منها .

المادة ٦- أ- يسمي الرئيس بناء على تنسيب المدير العام مدير كل مديرية او وحدة .
ب- يسمي المدير العام بناء على تنسيب المدير المختص رؤساء الاقسام في كل مديرية .

المادة ٧- أ- تشكل في الهيئة لجنة تسمى (لجنة التخطيط) برئاسة المدير العام وعضوية مساعد المدير العام ومديري المديريات ، ويسمى المدير العام احدهم نائباً لرئيس اللجنة يتولى صلاحياته في حال غيابه .

ب- تتولى اللجنة دراسة الامور التالية وتقديم التوصيات الى المدير العام لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها :-

- ١- الخطط والبرامج والانشطة الخاصة بالهيئة وتقييمها دورياً .
- ٢- مشروع الموازنة السنوية للهيئة وجدول تشكيلات الوظائف فيها .
- ٣- مشروعات القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بعمل الهيئة .
- ٤- أي امور اخرى يحيلها الرئيس او المدير العام اليها .

المادة ٨- أ- تجتمع اللجنة مرة على الاقل كل شهر بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابه ، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور اغلبيه اعضائها على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه ، وتتخذ توصياتها باكثرية اصوات اعضائها على الاقل .

ب- لرئيس اللجنة او نائبه عند غيابه دعوة أي من المستشارين او موظفي الهيئة او أي شخص من خارجها للمشاركة في اجتماعات اللجنة للاستئناس برأيه في الامور المعروضة عليها .

ج- يسمي المدير العام احد موظفي الهيئة اميناً لسر اللجنة يتولى تنظيم جدول اعمالها وتدوين محاضر جلساتها وحفظ قيودها ومعاملاتها ومتابعة تنفيذ توصياتها .

المادة ٩- أ- للمجلس بناء على تنسيب المدير العام المستند الى توصية اللجنة احداث أي مديرية في الهيئة او دمج أي من المديريات في غيرها او الغاء أي منها .

ب- للمدير العام بناء على تنسيب اللجنة احداث أي قسم في المديرية او دمجها في غيره او الغاؤه .

هــ كـ لـ مـ نـ

المادة ١٠- يصدر المجلس بناء على تسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام

هذا النظام بما في ذلك ما يلي :-

- أ- تحديد المهام والواجبات المنوطة بمساعد المدير العام والمستشارين .
- ب- تحديد مهام المديرين والوحدات والاقسام ومسؤولياتها .
- ج- وصف وظائف موظفي الهيئة .
- د- تحديد العلاقة واساليب الاتصال بين المديرين وسائر الوحدات الادارية في الهيئة .

٢٠٠٣/٢/٣

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء مستطفي القيسي	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس التايهي	وزير دولة للشؤون رئيس الوزراء مستطفي القيسي
وزير دولة للشؤون مستطفي القيسي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان	وزير دولة للشؤون مستطفي القيسي
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير التنمية الادارية ووزير البيئة ووزير الاعمال والشؤون والمؤسسات الاسلامية بالوكالة الدكتور محمد الذبيبات	وزير الخارجية الدكتور مروان المصري
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور اوزار حاتم الزحبي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان
وزير المهندسين ملاحم المحجوب	وزير المياه والري وزير التخطيط بالوكالة الدكتور حاتم الناصر	وزير الصحة الدكتور وليد المعالي
وزير الصحة الدكتور وليد المعالي	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الدبلوماسية لقطن المجالي
وزير التجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الزراعة الزراعة طارق الفايز	وزير الزراعة الزراعة طارق الفايز

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٣

ناشر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣

نظام اللوازم لهيئة الطاقة النووية الاردنية

صادر بمقتضى المادة (٢٦) من قانون الطاقة النووية والوقاية الاشعاعية

رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام اللوازم لهيئة الطاقة النووية الاردنية لسنة ٢٠٠٣)

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني

المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الهيئة :	هيئة الطاقة النووية الاردنية .
المجلس :	مجلس ادارة الهيئة .
الرئيس :	رئيس المجلس .
المدير العام :	مدير عام الهيئة .
المديرية :	مديرية الشؤون المالية والادارية .
المدير :	مدير المديرية .
اللوازم :	الاموال المتقولة اللازمة للهيئة وصيانتها والتأمين عليها والخدمات التي تحتاج اليها .
المتعهد :	أي شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتوريد اللوازم للهيئة .

هــ كـ لـ مـ نـ

الواجبات والمسؤوليات

المادة ٣- يكون المدير العام مسؤولاً عن توفير ما تحتاج اليه الهيئة من اللوازم وفق احكام هذا النظام .

المادة ٤- يكون المدير مسؤولاً عن الاشراف على اللوازم الخاصة بالهيئة ومراقبة التصرف بها واتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة لحفظها وتنظيمها وحسن الاستفادة منها واستعمالها للغايات المقررة لها بموجب تعليمات يصدرها المدير العام .

المادة ٥- أ- يحدد المدير انواع سجلات اللوازم وبياناتها والقيود والنماذج الواجب استعمالها والمعلومات التي يجب ان تتضمنها بما يتفق مع احدث الاساليب المتبعة في ادارة اللوازم وتنظيم المستودعات .
ب- يحدد المدير المواصفات القياسية المحلية للوازم التي تستعمل في الشطة الهيئة وكيفية الاحتفاظ بها والعمل على الحصول على المواصفات القياسية العالمية للالفة منها عند اعداد وثائق العطاءات .

المادة ٦- تتولى المديرية المهام والصلاحيات التالية :-

- وضع خطط ادارة اللوازم في الهيئة ومتابعة تنفيذها .
- طرح العطاءات ومتابعتها والاحتفاظ بسجلاتها ووثائقها .
- متابعة تنفيذ عقود الشراء واجراءات التخلص على اللوازم التي يتم شراؤها من الخارج .
- اجراء الدراسات اللازمة لتطوير ادارة اللوازم وحوسبتها والاحتفاظ بالمواصفات القياسية لها .
- تقديم الرأي والمشورة للمدبريات في مجال ادارة اللوازم .

شراء اللوازم

المادة ٧- لا يجوز شراء أي لوازم للهيئة او التعاقد على تقديم خدمات لها الا اذا رصدت المخصصات المالية اللازمة لذلك ولا يجوز شراء لوازم تزيد على حاجة الهيئة .

المادة ٨- أ- يقدم طلب الشراء قبل وقت كاف لاتمام عملية الشراء والتوريد ولا ينظر في أي طلب يوصف بالاستعجال الا اذا كانت هذه الحالة ناشئة عن حاجة طارئة لم تكن متوقعة .

ب- يحدد في طلب الشراء مبررات الشراء ويرفق به وصف واف للوازم المطلوب شراؤها بما في ذلك وحدة المادة وطريقة تغليفها وحزمها ومناولتها وكميتها والقيمة التقديرية لها والمدة اللازمة لتوريدها وطريقة الشراء .

ج- يتم الشراء بموجب امر شراء صادر عن المدير العام او من يفوضه وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٩- يراعى في جميع عمليات الشراء ما يلي :-

- مبدأ المنافسة .
- الحصول على اكثر اللوازم جودة بالنسب الاسعار والفضل الشروط .
- قدرة المتعهد على توريد اللوازم حسب الشروط والمواصفات وخلال المدة المحددة لذلك .
- عدم تجزئة اللوازم المتشابهة المراد شراؤها الى صفقات متعددة .

المادة ١٠- اذا تساوت المواصفات في اللوازم ودرجة جودتها وشروطها الاخرى فعلى الجهة المختصة بالشراء مراعاة ما يلي :-

- اعطاء الافةلية للوازم المنتجة في المملكة على ان تحسب اسعارها على اساس فارق السعر التفضيلي الذي يقرره مجلس الوزراء .

هــ كـ لـ نـ

٣- إذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها لا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.

٤- إذا لم تقدم عروض مناسبة وكافية للعطاء والتمت الجهة المختصة بضرورة شراء اللوازم عن طريق استدراج عروض.

المادة ١٣- يتم شراء اللوازم وفقا للصلاحيات التالية :-

أ- للرئيس :-

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار في كل عملية شراء.

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٢٠٠٠) عشرين ألف دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة مشتريات مؤلفة من ثلاثة موظفين من الهيئة يعينهم الرئيس بناء على تنسيب المدير العام ورأسها اعلاهم درجة او اقدمهم فيها على ان يعاد تشكيلها من اعضاء اخرين كل سنتين على الاكثر وتتخذ توصياتها بالاجماع او بالاكثريه.

ب- للمدير العام :-

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠) ألف دينار في كل عملية شراء.

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة المشتريات المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة.

ج- للمدير :-

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٣٠٠) ثلاثمائة دينار في كل عملية شراء.

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على (٢٠٠٠) ألفي دينار في كل عملية شراء وذلك بواسطة لجنة المشتريات المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة.

د- مع مراعاة ما ورد في هذا النظام لا يتم شراء أي لوازم تزيد قيمتها على (٢٠٠٠) عشرين ألف دينار الا بواسطة لجنة العطاءات المشكلة وفقا لاحكام هذا النظام.

المادة ١٤- يجوز للجهة المختصة بشراء أي لوزام ، تبديل لوازم مستعملة بلوازم اخرى جديدة او مستعملة ، بناء على تقرير من لجنة فنية يشكلها المدير العام لهذه الغاية ، على ان يتم الاتفاق مع الجهة التي سيجري لبادل اللوازم معها على سعر عادل لكل من اللوازم المتبادلة وبما يحقق مصلحة الهيئة .

المادة ١٥-١- يشكل المجلس لجنة تسمى (لجنة العطاءات) برئاسة المدير العام وعضوية اربعة اعضاء الثمان من اعضاء المجلس يسمي احدثهما نائبا للرئيس ، والثمان من كبار موظفي الهيئة وتمارس اللجنة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه على ان يعاد تشكيلها مرة كل سنتين على الاكثر .

ب- تجتمع لجنة العطاءات بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابه للنظر في الامور المدرجة على جدول اعمالها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ما لا يقل عن اربعة من اعضائها على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه وتتخذ قراراتها باكثرية اصوات ثلاثة من اعضائها على الاقل ولا يجوز الامتناع عن التصويت وعلى العضو المعارف ان يبين اسباب مخالفته عليها .

ج- يعين المدير العام احد موظفي الهيئة مقررا للجنة يتولى تدوين محاضرها وحفظ سجلاتها وقيودها ومتابعة تنفيذ قراراتها .

د- تضع قرارات اللجنة للمصادقة وفقا للصلاحيات التالية :-

هـ- من الأعمال

- ١- بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير العام اذا كانت قيمة العطاء تزيد على (٢٠٠٠٠) عشرين ألف دينار ولا تتجاوز (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار .
- ٢- بقرار من المجلس وموافقة رئيس الوزراء اذا كانت قيمة العطاء تزيد على (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار .

المادة ١٦-١- يحق للجنة العطاءات المشكلة بموجب احكام هذا النظام الاستعانة بالخبراء والفنيين المختصين من الهيئة او من خارجها للاستفادة من خبراتهم في دراسة عروض العطاءات المطروحة عليها .

ب- للرئيس بناء على تنسيب رئيس لجنة العطاءات منح الخبراء والفنيين من خارج الهيئة مكافآت مالية تتناسب مع الاعمال التي قاموا بها بتكليف من اللجنة .

المادة ١٧- على الجهة المختصة بتصديق قرارات لجنة العطاءات اتخاذ القرار اللازم بشأنها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها والا تعتبر مصدقة حكما .

المادة ١٨- تنظم اجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها والامن نسخها وطريقة دراسة العروض والاحالة والضمانات الواجب تقديمها من المناقصين والمتعهدين والمسؤوليات والالتزامات المترتبة عليهم عند عدم الالتزام بعروضهم او تنفيذ عقود الاحالة المبرمة معهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب المدير العام وترفق بكل دعوة عطاء تطرحه الهيئة .

المادة ١٩- يطرح المدير العام العطاء ويجوز له توزيع الدعوة دون مقابل على الملحقيات التجارية العربية والاجنبية والشركات غير المقيمة في المملكة والجهات التابعة للحكومة والجهات التي يرى ان من مصلحة الهيئة توجيهها لها .

المادة ٢٠- يتولى المدير العام التوقيع على اوامر الشراء والعقود والاتفاقيات الخاصة بتوريد اللوازم مع المتعاقدين تنفيذا لقرارات لجنة العطاءات .

المادة ٢١- للرئيس ان يعهد عند الحاجة الى دائرة اللوازم العامة بشراء اي لوازم للهيئة وله ان يطلب توريد اي لوازم من اي متعهد تمت احالة عطاء عليه من دائرة اللوازم العامة بالاسعار والشروط ذاتها اذا كان قرار الاحالة يجيز ذلك .

المادة ٢٢- للجنة العطاءات ان تعهد الى لجنة او هيئة او شركة متخصصة القيام بفحص اللوازم قبل شحنها لبيان مدى مطابقتها للمواصفات وتوافر الجودة اللازمة فيها .

ادارة اللوازم

المادة ٢٣- يتم شحن وتوريد جميع اللوازم المتعاقد عليها من داخل المملكة وخارجها باسم الهيئة .

المادة ٢٤-١- يتم تسلم اللوازم التي لا تتجاوز قيمتها (٥٠٠) خمسمائة دينار من قبل امين المستودع المختص .

هــ كـ اـ مـ اـ لـ اـ مـ لـ

ب- يشكل المدير العام لجنة تسلم او اكثر تتألف من ثلاثة من موظفي الهيئة تناط بهم مهمة تسلم اللوازم التي ترد للهيئة من المتعهدين والتي تزيد قيمتها على (٥٠٠) خمسمائة دينار ، ويجوز لها بموافقة المدير العام الاستعانة بالفنيين والخبراء عند الضرورة .

المادة ٢٥- يقوم أمين المستودع بتسليم اللوازم باعتبارها امانة وبصورة مبدئية فور وصولها لموقع التوريد لعين العام اجراءات تسلمها .

المادة ٣٦-١- تقوم لجنة التسليم بالاجراءات التالية :-

- ١- التأكد من مواصفات اللوازم الموردة ومطابقتها للشروط المقررة في عقود التوريد من حيث النوعية والكمية ومكان التوريد وموعده ، مع مراعاة الاتفاقيات المبرمة بشأنها بما في ذلك تركيبها وتشغيلها واجراء الفحص اللازم عليها .
- ٢- تسلم اللوازم الموردة خلال عشرة ايام من تاريخ توريدها .
- ٣- تنظيم محضر تسلم باللوازم الموردة مع بيان قبول او رفض اللوازم لمخالفاتها للمواصفات والشروط وبيان نسبة المخالفة ، مع تسليم نسخة من المحضر للمتعهد ولأمين المستودع المعني وتعتبر النسخة المسلمة الى المتعهد اشعاراً له بالقبول او الرفض .

ب- اذا نشأ خلاف بالرأي بين اعضاء لجنة التسليم يرفع الامر للمدير العام للبت فيه ويكون قراره نهائياً .

ج- اذا قررت لجنة التسليم رفض تسلم اللوازم الموردة لمخالفاتها المواصفات والشروط المقررة للمتعهد الذي ورد تلك اللوازم الاعتراض على قرار اللجنة ، خلال مدة لا تتجاوز عشرة ايام من تاريخ تسلمه لمحضر التسليم ، الى الجهة التي اصدرت قرار الشراء ويكون قرارها في القبول او الرفض نهائياً ، وتعتبر اللوازم التي رفض تسلمها بحكم الامانة .

د- يقوم المتعهد بنقل اللوازم التي رفضت الهيئة تسلمها على نفقته خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ اشعاره بضرورة نقلها من المكان الموجودة فيه ، الا اذا اقتضت المتطلبات الصحية او الامنية نقلها او اتلافها قبل ذلك الموعد ، فاذا تأخر في القيام بذلك عن الموعد المحدد له يعتبر متنازلاً عنها للهيئة التي لها حق الرجوع عليه بنفقات النقل والاتلاف اذا استدعى الامر ذلك .

هـ- يجري تسلم المساعدات والهبات من اللوازم بمطابقتها مع وثائق الشحن او الفواتير او أي وثيقة اخرى تبين مواصفات اللوازم وكمياتها ، واظهار أي مخالفة في النوعية والكمية عن المواصفات والشروط الواردة في الاتفاقية او الفواتير او وثائق الشحن ، ويجري ادخالها في القيد حسب الاصول .

المادة ٣٧- يتم ادخال اللوازم في قيد المستودع بعد تسلمها من قبل لجنة التسليم او أمين المستودع المختص مباشرة على ان تكون معززة بالوثائق التالية :-

- أ- مستند الادخال .
- ب- محضر لجنة التسليم .
- ج- قرار الاحالة او طلب الشراء .

مكتبة البرلمان

د- الفائورة أو بوليصة الشحن .

المادة ٢٨- تعزز مستندات الادخال الصادرة عن المستودع الذي نقلت اليه اللوازم بمستندات الاخراج للوازم التي لم نقلها من مستودع اخر ، وترسل نسخة من مستند الادخال الى المستودع الذي اخرجت منه اللوازم .

المادة ٢٩- تقيد عهدة ، حسب الاصول ، اللوازم الزائدة في المستودع على ارصدة السجل او القطع او الاجزاء التي لم استخرجها من لوازم جرى شطبها .

المادة ٣٠-١- يتم تخزين اللوازم في المستودعات الخاصة بها في الهيئة بحيث تكون سليمة وجاهزة لتسليمها عند الطلب وتراعى طبيعة كل نوع من انواع اللوازم عند تخزينها في المستودعات ومدة صلاحيتها للاستعمال .
ب- يتم ترقيم المستودعات والارشف والساحات التخزينية بارقام واحرف مناسبة بما يكفل الوصول الى اللوازم عند صرفها وتدوين هذه الارقام والاحرف على بطاقات الصنف الخاصة بكل نوع من انواع اللوازم .

المادة ٣١- تصرف اللوازم بموجب طلب صرف لوازم وفقا للنماذج المعتمدة وبعد توقيعها من المدير العام او من يفوضه .

المادة ٣٢- يتم تسليم اللوازم من المستودع الى الجهة الطالبة بموجب مستند الاخراج المعتمد بعد توقيع المستلم وذكر اسمه ووظيفته على مستند الاخراج اضافة الى توقيع امين المستودع .

المادة ٣٣-١- يتم بقرار من المدير العام بناء على تنسيب لجنة فنية بشكلها ، بيع أي لوازم أصبحت غير صالحة للاستعمال او فائضة عن الحاجة في الهيئة عن طريق المزاد العلني او الظرف المختوم وذلك بواسطة لجنة مكولة من ثلاثة اعضاء من موظفي الهيئة يعينهم المدير العام لهذه الغاية .

ب- تضع اللجنة الشروط اللازمة لعملية البيع ويكون قرارها بالبيع نافذا بعد مصادقة المدير العام .

ج- يعلن عن اللوازم المراد بيعها في الصحف المحلية او باي وسيلة اخرى مناسبة .

المادة ٣٤- عند بيع او اتلاف أي لوازم غير صالحة للاستعمال او فائضة عن الحاجة يجب ان تعزز مستندات الاخراج المنظمة بشأنها بشهادة تتضمن اليها التلفت او بنسخة من قائمة البيع ، حسب مقتضى الحال ، على ان يشار في تلك الشهادة او القائمة الى الاذن الصادر بالاتلاف او البيع .

المادة ٣٥- يتم شطب أي خسارة او نقص يقع في اللوازم ، ان لم يكن نتيجة اهمال او اختلاس ، وفقا للصلاحيات التالية :-

أ- بقرار من المدير العام بناء على تنسيب المدير اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تتجاوز (١٠٠٠) الف دينار .

ب- بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير العام اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تزيد على (١٠٠٠) الف دينار ولا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .

ج- بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام المستند الى توصية لجنة تحقيق تشكل لهذه الغاية اذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .

حفظ في الملف

المادة ٣٦-١- تعزز طلبات الشطب بتقرير مفصل يبين مبررات الشطب الناجم عن الاستعمال أو انتهاء مدة الصلاحية أو أي سبب آخر .

ب- للمدير العام شطب اللوازم التي جرى تضمين قيمتها إلى مسبب الخسارة وثبت في مستند الشطب رقم وصل القبض وتاريخه وقيمتها .

المادة ٣٧- ١٥١ اقتنع المدير العام بعدم جدوى عرض اللوازم غير الصالحة أو الفالصة عن حاجة الهيئة للبيع أو أن لفقات بيعها تتجاوز الثمن الذي يمكن الحصول عليه فيجوز أن يقرر التصرف بها أو إتلافها حسب الأصول وشطبها من القهود بواسطة لجنة ثلاثية يشكلها لمعاينة اللوازم والتأكد من أنها أصبحت غير صالحة للاستعمال أو البيع .

المادة ٣٨-١- للمدير العام بواسطة لجنة يشكلها أن يقرر بيع أي لوازم صالحة في الهيئة ولكنها فائضة عن حاجتها بالسعر العادل الذي تقدره اللجنة ، وتتولى بيع اللوازم وفقا للصلاحيات التالية :-

١- بموافقة المدير العام للوازم التي لا تزيد قيمتها المقدرة عند البيع على (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار .

٢- بموافقة الرئيس بناء على تنسيب المدير العام للوازم التي تزيد قيمتها المقدرة عند البيع على (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار .

ب- تقدر قيمة اللوازم المراد بيعها حسب الاسعار السائدة بعد الأخذ بعين الاعتبار الرسوم الجمركية أن وجدت وأجور الشحن والتأمين والتخليص وأي لفقات إدارة أخرى ترتبت على تخزينها .

ج- يتم تسليم اللوازم المباعة إلى المشتري بعد دفع ثمنها والتخليص عليها جمركيا إذا كانت مطاعة من الرسوم وذلك بموجب مستند اخراج اصولي يثبت عليه رقم وتاريخ وقيمة وصول قبض الثمن والبيان الجمركي المتعلق بتلك اللوازم أن وجدت .

المادة ٣٩- للرئيس بناء على تنسيب المدير العام اعادة أو تأجير أي لوازم فائضة عن الحاجة إلى أي دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية عامة تكون بحاجة اليها ، كما يجوز للهيئة استعارة اللوازم أو استئجارها .

المادة ٤٠-١- يجوز اهداء أي لوازم فائضة عن حاجة الهيئة أو التبرع بها لأي دائرة حكومية أو للمؤسسات الاهلية أو للجمعيات الخيرية أو للنوادي الرياضية أو للهيئات الثقافية والفنية أو لأي حكومة أو مؤسسة اقليمية أو دولية لغايات تحسين العلاقات معها وفقا للصلاحيات التالية :-

١- بقرار من المدير العام إذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تزيد على (١٠٠٠) ألف دينار .

٢- بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير العام إذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تزيد على (١٠٠٠) ألف دينار ولا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .

٣- بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام إذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تزيد على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .

ب- تنظم مستندات اخراج باللوازم التي يتم التصرف بها بالاهداء أو التبرع بمقتضى احكام هذا النظام وتنزل من القهود وفقا للاجراءات المعمول بها .

المادة ٤١- يحدد المدير العام المستودعات اللازمة لتخزين لوازم الهيئة وتبضع في تخزينها الاسس التالية :-

أ- تحديد نوع تخزينها حسب طبيعتها وحالات استعمالها لتسهيل التعرف عليها .

ب- توصيف بعض أو كل اللوازم من حيث بيان الاشكال والالوان والاوزان والمقاييس .

هــ كـ لـ مـ نـ

ج- ترميز اللوازم بالأحرف والأرقام بما يكفل عدم الازدواجية وتبسيط إجراءات شرائها وتخزينها وسهولة التعامل والاستفادة منها .

د- تمييز لوازم الهيئة بوسم خاص بكل صنف كلما كان ذلك ممكنا .

المادة ٤٣- يشكل المدير العام لجنة او اكثر من موظفي الهيئة للتفتيش على اللوازم وموجودات أي مستودع والتأكد من حسن الاستعمال وسلامة طرق التخزين في الوقت الذي يراه مناسباً وترفع اللجنة تقريرها الى المدير العام .

المادة ٤٣- على أمين المستودع في الهيئة :-

أ- تقديم كفالة عدلية وفقا لنظام كفالات الموظفين المعمول به في
الوزارات والدوائر الحكومية .

ب- تقديم تقارير دورية عن حالة اللوازم الموجودة في عهده مرة في السنة على الأقل ، معززة بالقوائم تتضمن اللوازم غير الصالحة للاستعمال واللوازم الفائضة عن الحاجة والنائلة والراكدة .

المادة ٤٤-١- يجري التسليم والتسلم بين أمناء المستودعات أو من يعهدتهم أي لوازيم بموجب قوائم مجرد مطابقة للقيود المستودع ، يتم توقيعها ممن قام بتسليمها وتسلمها وبالمصادقة على صحة توقيعها من الرئيس المباشر لكل منهما .

ب- اذا لم يتمكن امين المستودع او من يهدته لوارثه لاي سبب من الاسباب من تسليم ما يهدته من لوارثه الى من يخلفه فيتم التسليم الى لجنة يعينها الرئيس المباشر لهذه الغاية بصورة مؤقتة .

ج- اذا تبين وجود أي زيادة أو نقص في موجودات المستودع عند التسليم فيجب تنظيم قوائم مفردة لكل من الزيادة أو النقص والتوقيع عليها من جميع الاطراف المشتركة في التسليم والتسلم .

د- يتحمل الموظف الذي تكون اللوازم بمعدهته قيمة النقص او التلف الناشئ عن اهماله وتتحمل بحقه الاجراءات المناسبة .

هـ- على أمين المستودع اعلام المدير العام ورئيسه المباشر خطيا عن وقوع أي تعد على المستودع حال اكتشافه فورا ، وعلى المدير العام ان يجري التحقيق اللازم ويتخذ الاجراءات المناسبة لذلك .

و- اذا وقع تزوير في القيد او تلاعب او اختلاس او ضياع او نقص في موجودات المستودع فعلى الجهة التي اكتشفت الحالة اعلام المدير العام فورا بذلك وعلى المدير العام اعلام الرئيس ووزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة بذلك فورا واتخاذ الاجراءات اللازمة بما في ذلك التحقيق وتشكيل اللجان اللازمة وتزويد وزير المالية والرئيس بنتائج تلك الاجراءات .

المادة ٤٥- يحظر الحك والمسح والشطب في القيود أو طلبات الصرف أو المستندات الخاصة بالوآزم ويتم التصويب بوضع خطين متوازيين بالحبر الاحمر على الخطأ وكتابة الصواب بالحبر الازرق أو الاسود وانتوقيع بجانبه من قبل من اجرى التصويب .

احكام عامه

المادة ٤٦- يجري قيد ما تم تحصيله من قيمة اللوازم المفقودة أو الناقصة أو الفالصة أو المبيعة إيراداً للهيئة مع مراعاة أي نص ورد في أي تشريع آخر .

المادة ٤٧- للريس بالتنسيق مع المدير العام حرمان أي متعهد من توريد لوازم للمينة لمدة معينة إذا تبين له عدم قدرته على الوفاء بالتزامات المترتبة عليه أو إذا تكررت قصوره في التنفيذ .

هــكـ اـمـنـ الـاـفـل

المادة ٤٨-أ- للرئيس أن يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام إلى المدير العام .

ب- للمدير العام أن يفوض أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام إلى المدير .

ج- يجب أن يكون تفويض الصلاحيات الوارد في هذه المادة خطياً ومحددًا في موضوعه ومدته .

المادة ٤٩- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام تطبق أحكام نظام اللوازم المعمول به لدى الوزارات والدوائر الحكومية والتعليمات الصادرة بمقتضاه وتعليمات إدارة وتنظيم المستودعات الحكومية والرقابة على المخزون المعمول بها في الوزارات والدوائر الحكومية وتحققا لهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات كل من الوزير والوزير المختص ويمارس المدير العام صلاحيات الأمين العام المنصوص عليها في ذلك النظام .

المادة ٥٠- للمجلس بناء على تنسيب المدير العام إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

٢٠٠٣/٢/٣

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	وزير دولة للشؤون السياسية والوزير الأعظم الدكتور محمد عفاش العلوان
وزير التنمية الإدارية ووزير البيئة ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة الدكتور محمد الذنيبات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فوزي حاتم الزعبي
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري وزير التخطيط بالوكالة الدكتور حاتم الناصر	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الداخلية لفظان المجالي
وزير الثقافة ووزير النقل وزير السياحة والآثار بالوكالة جيدر محمود	وزير الزراعة طارق الفايز	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة محمد سامر الطويل
		وزير الكلية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة

محكمة النظام

٢٠٠٣

صادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور

بنسأة على قرار مجلس الوزراء الذي اتخذه في جلسته: التي عقدها بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢١ ، اجتمع المجلس العالم، فم، مبنم، مجلس الأعيان ، لتفسير أحكام الدستور وبيان ما يلي :

(إذا تم استملاك أرض لأغراض النفع العام ، ونتيجة لتغير الظروف أصبح الاستثمار في استغلالها للغاية التي استمكت من أجلها لا يتفق مع متطلبات النفع العام ، فهل يحق لمجلس الوزراء بموجب مفهوم عبارة " المنفعة العامة " الواردة في المادة " ١٠ " من الدستور التصرف بالأرض المستملكة بالشكل الذي يراه مناسباً لتحقيقاً للنفع العام ؟) .

ويعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١د / ١٦٩٧ تاريخ ٢ ذو الحجة عام ١٤٢٣ هـ الموافق لـ ٢٠٠٣/٢/٤ ، وتديق نص المادة " ١١ " من الدستور والمداولة ، نجد ما يلي :

تنص المادة " ١١ " من الدستور على ما يلي :

لا يستملك ملك أحد إلا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون "

إن هذه المادة تجيز استملاك ملك أي شخص بالشروط التالية :

أ. أن تكون الغاية من الاستثمار تحقيق المنفعة العامة .

ب. أن يصدر قرار الاستملاك ويتم تقدير التعويض العادل حسب أحكام القانون.

ج. أن يدفع للمالك التعويض العادل .

يتضح مما تقدم ان المادة (١١) من الدستور تشترط ان تتم عملية الاستملاك للمنفعة العامة فقط ومقابل تعويض عادل ، ولكنها لا تضع أي قيد على مجلس الوزراء بمنعه من التصرف بالأرض الممتلكة والتي أصبحت من املاك الدولة اذا وجد ان مقتضيات المصلحة العامة تتطلب ذلك

وبناء عليه ، نستخلص أنه بعد دفع التعويض العادل للمالك بالطريقة التي يحددها القانون ، وتنفيذ قرار الاستملاك باستعمال الأرض المستملكة في أي وجه من وجوه المنفعة العامة ، تنقطع علاقة المالك بالأرض التي استملكته منه ، ويكون لمجلس الوزراء الحق بالتصرف بتلك الأرض بالشكل الذي يراه مناسباً لتحقيق المنفعة العامة .

تشكيل مجلس إدارة

الهيئة الوطنية للتصنيع

صدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتصنيع برئاسة معالي الدكتور محمد الحلايقة وعضوية الذوات المذكورين تالياً:-

- ١- معالي المهندس عيسى ابن
٢- احد مستشاري رئاسة الوزراء يسميه رئيس الوزراء
٣- عطوفة مدير ادارة الاقتصاد والتنمية في الديوان الملكي الهاشمي
٤- عطوفة مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس
٥- عطوفة مدير عام مؤسسة تشجيع الاستثمار
٦- عطوفة رئيس الجمعية العلمية الملكية
٧- عطوفة مدير عام الهيئة الوطنية للتصديق
٨- عطوفة المهندس خالد الشير باب
٩- مندوب عن القوات المسلحة الاردنية يسميه رئيس هيئة الاركان المشتركة
١٠- مندوبين عن مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير يسميهما مدير المركز.

١- مندوبين عن مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير يسميهما مدير المركز.

هذا ما نقرره بالإجماع بشأن التفسير المطلوب .

صدر في يوم الخميس الواقع في التاسع عشر من شهر ذي الحجة سنة ١٤٢٣ هـ
محرمية ، الموافق للعشرين من شهر شباط سنة ٢٠٠٣ ميلادية .

عضو مجلس الاعيان طاهر حكمت	رئيس محكمة التمييز محمد صامد الرقادة	رئيس المجلس زيد الرفاعي
قاضي محكمة التمييز بادي الجراح	عضو مجلس الاعيان اديب الهلسا	عضو مجلس الاعيان جودت السبول
قاضي محكمة التمييز عبدالله محمد السلطان	قاضي محكمة التمييز اسماعيل صالح العمري	قاضي محكمة التمييز محمد امين الخرابشة

**تعليمات تنظيم الكفالات المالية للموظفين صادرة استنادا لاحكام
المادتين (7,5) من نظام الكفالات المالية للموظفين رقم (9) لسنة 2003**

المادة (1) تسمى هذه التعليمات (تعليمات تنظيم الكفالات المالية للموظفين لسنة 2003) .

المادة (2) يقدم قابضو الأموال العامة العاملين في الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات الرسمية والمؤسسات العامة والوحدات العسكرية والبلديات كفالة مالية وفقا لما يلي :-

- كفالة مالية مقدارها (20) ألف دينار للموظفين الذين معدل مقبوضاتهم اليومية (10) آلاف دينار فأكثر .
- كفالة مالية مقدارها (15) ألف دينار للموظفين الذين يقل معدل مقبوضاتهم اليومية عن (10) آلاف دينار ولا تقل عن (6) آلاف دينار .
- كفالة مالية مقدارها (10) آلاف دينار للموظفين الذين معدل مقبوضاتهم اليومية يقل عن (6) آلاف ويزيد عن مقدار راتبهم الشهري .
- يستثنى من تقديم الكفالة المالية للموظفين الذين لا تتجاوز مقبوضاتهم المالية اليومية عن مقدار راتبهم الشهري .

المادة (3) يقدم أمناء الصناديق العاملين في الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والمؤسسات الرسمية والوحدات العسكرية والبلديات كفالة مالية مقدارها (10) آلاف .

المادة (4) يقدم شاغلو وظيفة مأمور المستودع والمشغل او ما في حكمها في الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والمؤسسات الرسمية والوحدات العسكرية والبلديات كفالة مالية مقدارها (10) آلاف دينار .

المادة (5)

- يقدم الموظف المدني أو العسكري الذي في عهده اموال عامة منقولة مقدارها (10) آلاف دينار فأكثر كفالة مالية مقدارها (10) آلاف دينار .
- يقدم الموظف المدني أو العسكري الذي في عهده اموال عامة منقولة تقل عن (10) آلاف دينار ولا تقل عن (3) آلاف دينار كفالة مالية مقدارها (5) آلاف دينار .
- يقدم الموظف المدني أو العسكري الذي في عهده اموال منقولة تقل عن (3) آلاف دينار وتزيد عن (500) دينار كفالة مالية مقدارها (2) ألفي دينار .

المادة (6) يقدم سائقو السيارات والدراجات النارية والحراس وأمناء المكاتب كفالة مالية مقدارها ألفا دينار .

حك-امن الرقعة

المادة (7) على الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات الرسمية والمؤسسات العامة والوحدات العسكرية والبلديات ضرورة التأكد من تقديم الموظفين المشمولين بنظام الكفالات كفالات مالية مصدقة ومعتمدة من قبل كاتب العدل وفقاً للقيم المحددة بهذه التعليمات قبل مباشرتهم لأعمالهم وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية .

المادة (8) تنظم الكفالات المالية للموظفين لدى كاتب العدل المختص وفقاً للنموذج المرفق ويشترط لقبول الكفالة المالية تقديم أي من الضمانات التالية :-

- 1- شهادة صادرة عن غرفة التجارة أو غرفة الصناعة ذات العلاقة تبين ملاءة الكفيل ومقدرته على الوفاء بقيمة الكفالة .
- 2- تأمين عقاري يسجل لدى مديرية التسجيل المختصة تتناسب قيمته مع مبلغ الكفالة المالية المطلوبة بموجب شهادة من خبير معتمد مصدقة من دائرة الأراضي والمساحة .
- 3- كفالة بنكية بمبلغ الكفالة المالية المطلوبة مستوفية لكافة الشروط .

المادة (9)

- أ- على كل وزارة أو دائرة حكومية أو هيئة أو مؤسسة رسمية أو مؤسسة عامة أو وحدات عسكرية أو بلدية أن تحتفظ بنسخة كل كفالة مالية يقدمها أي موظف لديها في ملف خاص لدى الجهة المختصة بذلك ونسخة منها في ملف المعني لمقدم الكفالة .
- ب- على كل وزارة أو دائرة حكومية أن ترسل نسخة من الكفالة المالية المقدمة من أي موظف لديها إلى وزارة المالية ومديريات المالية والمراكز المالية لحفظها حسب المناطق التابعة لكل منها .

المادة (10) تسجل الكفالات المالية للموظفين لدى كل من وزارة المالية والوزارات والدوائر الحكومية أو المؤسسات الرسمية والمؤسسات العامة والوحدات العسكرية أو البلديات المختصة في سجل خاص بحيث يتضمن اسم الموظف المدني والعسكري المكفول واسم وظيفته الفعلية وعنوانه واسماء الكفلاء وعنوانهم ومقدار الكفالة المالية ورقمها وتاريخ تنظيمها والجهة التي اعتمدت للمصادقة على ملاءة الكفيل المالية بقيمة الكفالة .

المادة (11) يتوجب على الموظف المدني أو العسكري مقدم الكفالة تقديم كفالة مالية جديدة في حال تغيير كليته أو وفاته أو إعدام ملاءته المالية وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية والتأديبية والمالية .

المادة (12) على وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والمؤسسات العامة والوحدات العسكرية والبلديات تفريق الكفالات والسجلات المتعلقة بالكفالات وتقديم تقرير خلال الثلاثة شهور الأولى من كل سنة وكلما تطلب الأمر ذلك يتضمن ما يلي :-

- أ- حصر الموظفين الذين يتوجب عليهم تقديم كفالات مالية ومقدارها .
- ب- حصر الموظفين الذين أصبحت ملاءة كفالاتهم غير كافية .
- ج- حصر الموظفين الذين تقاعدوا أو تركوا العمل أو توفوا .
- د- مدى مطابقة البيانات المبينة في سجل الكفالات مع ملف الكفالات .

المادة (13) تكلف مديرية المراقبة والتفتيش والمديريات والمراكز المالية في المحافظات والألوية بالتأكد من تقديم الموظفين المشمولين بأحكام نظام الكفالات والتعليمات الصادرة بموجب الكفالات المالية ومن متابعة ملاءة الكفلاء المالية بالنسبة لقيمة الكفالات المالية المقدمة من الموظفين .

المادة (14) على الامناء العاميين ومدراء الدوائر والمؤسسات العامة والمؤسسات الرسمية ورؤساء البلديات تزويد وزارة المالية بأي وظائف لديها يكون لشاغلها علاقة بالمال العام ولم يرد نص في نظام الكفالات والتعليمات الصادرة بموجب على شاغلها تقديم كفالات مالية .

المادة (15) تلغى التعليمات التطبيقية للكفالات المالية للموظفين لعام 1990

المادة (16) يعمل في هذه التعليمات اعتباراً من 2003/2/15 .

الدكتور ميشيل ماركو

وزير المالية

هــ كـ مـ نـ اـ بـ جـ دـ هــ

قرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٣

(تعليمات معايير التدريب وإصدار الشهادات والنوبات للعاملين في البحر)

صادرة عن مجلس إدارة السلطة البحرية الأردنية بموجب المادة ٩/ك من قانون السلطة البحرية الأردنية رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢ لتطبيق أحكام الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب وإصدار الشهادات والنوبات للعاملين في البحر لعام ١٩٧٨ وتعديلاتها

إن مجلس إدارة السلطة البحرية الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية:-
- بناءً على الصلاحيات المخولة له.

- واستناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٤١) تاريخ ٢٠٠٠/١/١٨ بالموافقة على تضام حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في الاتفاقية الدولية لمستويات التدريب وإصدار الشهادات والنوبات للعاملين في البحر لعام ١٩٧٨ وتعديلاتها لعام ١٩٩٥. وصدر الإرادة الملكية السامية بالموافقة على القرار بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٩.

- عملاً بأحكام الفقرة (٢) من المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمستويات التدريب وإصدار الشهادات والنوبات للعاملين في البحر لعام ١٩٧٨ وتعديلاتها لعام ١٩٩٥.
- واستناداً للقانون المؤقت رقم (٤٧) بشأن السلطة البحرية الأردنية لعام ٢٠٠٢.
- واستناداً لأحكام الفقرة (د) من المادة الخامسة والفقرة (ك) من المادة التاسعة من قانون السلطة البحرية الأردنية المؤقت لعام ٢٠٠٢.
- واستناداً لأحكام المواد (٤٣) (١٣١) (١٣٢) (١٣٦) (١٣٧) (١٤٧) من قانون التجارة البحرية النافذ رقم (١٢) لسنة ١٩٧٢.
- وبناءً على تفويض مدير عام السلطة البحرية بقرار ما يلي:-

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تطبيق أحكام الاتفاقية الدولية لمستويات التدريب وإصدار الشهادات والنوبات للعاملين في البحر لعام ١٩٧٨، وتعديلاتها لعام ١٩٩٥) الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية (STCW) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ما لم تكل القربة على غير ذلك:

الوزارة
الوزير
المدير
المنظمة

وزارة النقل
وزير النقل
مدير عام السلطة البحرية
المنظمة البحرية الدولية

الاتفاقية

الاتفاقية الدولية لمستويات التدريب وإصدار الشهادات والنوبات للعاملين في البحر لعام ١٩٧٨ وتعديلاتها لعام ١٩٩٥ الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية.

دولة طرف في الاتفاقية
الإدارة البحرية

دولة انضمت إلى الاتفاقية وأصبحت سارية المفعول عليها. الجهة الحكومية المكلفة بتطبيق أحكام الاتفاقية وهي السلطة البحرية الأردنية.

السفينة

وسيلة النقل البحري الصالحة للملاحة من غير السفن التي تبحر فقط في المياه الداخلية أو ضمن مناطق أو مياه تطبق عليها تعليمات الموانئ.

شهادة الأهلية أو الشهادة

شهادة تمنح للضباط والمهندسين البحريين من قبل الإدارات البحرية في الدول الأطراف في الاتفاقية بعد إتمام متطلبات الدراسة الأكاديمية في المؤسسات التعليمية والدورات الحتمية للسلامة وفترة الخدمة البحرية المقررة لكل نوع ومستوى من تلك الشهادات طبقاً لأحكام الاتفاقية وتخول حاملها الخدمة على متن السفن بالمستوى المحدد فيها.

قرار المصادقة

وثيقة تصدر عن السلطة تشهد باعتراف الحكومة الأردنية بأن شهادة الأهلية التي يحملها الريان أو الضابط أو المهندس البحري هي شهادة معترف بها أصولاً وطبقاً لأحكام الاتفاقية.

اللجنة

اللجنة المشكلة من قبل الوزير لمتابعة تطبيق الاتفاقية وإصدار الوثائق الرسمية الخاصة للعاملين في البحر والالتزام للعمل على متن السفن الأردنية.

الملاح

الشخص الذي يعمل على متن السفينة من جميع الرتب والفئات.

الريان

الشخص المسؤول عن قيادة السفينة وإدارة طاقمها. الضابط المهندس المسؤول عن الدفع الميكانيكي للسفينة وتشغيل وصيانة جميع أجهزتها ومشتاتها الميكانيكية والكهربائية.

كبير مهندسين بحريين
أضابط ميكانيك أول
أو مهندس بحري أول

مهندس بحري ثاني
أضابط ميكانيك ثاني

الضابط البحري الأول

الضابط البحري
ضابط مهندس بحري

الباحر
ميكانيكي

الضابط المهندس المسؤول عن الدفع الميكانيكي للسفينة وتشغيل وصيانة جميع أجهزتها الميكانيكية والكهربائية. في حال عجز كبير المهندسين عن أداء مهامه.

ضابط سطح يلي الريان في الرتبة ويتولى قيادة السفينة وإدارة طاقمها في حال عجز الريان عن أداء مهامه. الضابط البحري من أعضاء الطاقم عدا الريان. المهندس البحري من أعضاء الطاقم عدا كبير المهندسين أو المهندس البحري الثاني.

عضو الطاقم على متن السفينة عدا الريان أو الضابط. ملاح عامل في قسم المحركات عدا الضباط المهندسين.

هــ كـ ر ا ن الـ ر ي ا ن

- الخدمة البحرية : المدة الزمنية الفعلية التي أمضاها الملاح في العمل على متن السفن واللازمة لتحديد النوع والمستوى لشهادات الأهلية طبقاً لأحكام الاتفاقية.
- اللائحة البيضاء : قائمة تصدر عن المنظمة وتشمل جميع الدول الأطراف في الاتفاقية والتي قامت بالتطبيق الكامل لأحكام الاتفاقية.
- الشركة : الجهة التي تتولى مسؤولية إدارة وتطبيق وتجهيز السفينة سواء كان مالكة أو مستأجرها عارية أو أية مؤسسة عهد إليها تولي هذه المسؤولية والالتزام بتنفيذ هذا القرار والتعليمات المتعلقة بالاتفاقية.
- الملاحة الساحلية : حركة السفن الصالحة للملاحة في المياه الداخلية أو ضمن مناطق تطبق عليها تعليمات الموانئ أو داخل المياه الإقليمية.
- طن كلي : وحدة حمولة السفينة الكلية.
- كيلو واط : وحدة قدرة الدفع (المحركات) الرئيسية في السفينة.

المادة (3) : تؤلف لجنة تسمى لجنة متابعة تطبيق الاتفاقية وإصدار الوثائق الرسمية الخاصة للعاملين في البحر من الملاحين لتمكينهم من العمل على السفن برئاسة مدير عام السلطة البحرية وعضوية:-

- 1- مدير مديرية العلاقات الدولية والتخطيط في السلطة البحرية
 - 2- مدير مديرية تسجيل السفن وشؤون العاملين في البحر في السلطة البحرية.
 - 3- ثلاثة من الخبراء في المجال الطبي والقانون البحري والنقل البحري من القطاع العام ومن المقيمين في مدينة العقبة ان امكن يختارهم الوزير.
- المادة (4) : تحدد مياه الإقليمية الأردنية بالعلامة رقم صفر على شاطئ البحر الأحمر الشمالي الشرقي في خليج العقبة وتسير في خط مستقيم لمسافة 2,84 كم حيث يلتقي مع الخط الذي ينصف خليج العقبة ، ومن هذه النقطة يتبع الحد البحري الخط الذي ينصف الخليج ويتجه الجنوب على آخر نقطة تتعامد مع خط الحدود مع المملكة العربية السعودية على الشاطئ الشرقي مقابل مركز حدود الدرة.

المادة (5) : تتولى السلطة البحرية من خلال اللجنة المشار إليها في المادة (3) بمتابعة تطبيق أحكام الاتفاقية على السفن الأردنية أينما وجدت وغير الأردنية أثناء تواجدها في المياه الإقليمية الأردنية والساحلية باستثناء الملاحين العاملين على متن السفن التالية :
- السفن الحربية، سفن الإمداد العسكري، السفن التي تملكها دولة ما وتستخدمها لأغراض حكومية غير تجارية.
- سفن الصيد.
- يخوت للزراعة غير المستخدمة لأغراض تجارية أو لنقل السائحين.
- السفن الخشبية البدائية الصنع.

المادة (6) : تقوم السلطة ومن خلال اللجنة بإصدار الوثائق الرسمية الخاصة للملاحين العاملين على متن السفن الأردنية ودراسة وتقييم طلبات المصادقة وإصدار وثائق مصادقة لمختلف أنواع ومستويات شهادات الأهلية الصادرة عن الإدارات البحرية في الدول الأطراف في الاتفاقية شريطة أن تكون هذه الدول مدرجة على اللائحة البيضاء اودول اطراف في الاتفاقية واتمت التطبيق الكامل لمتطلباتها بعد اتخاذ كافة التدابير للتحقق من ذلك، والمؤسسات التعليمية والأكاديميات أو المعاهد البحرية التي خرجت حاملي تلك الشهادات معتمدة من قبل المنظمة وتقوم أيضاً بالتنسيق مع الجهات المعنية بإصدار:-

1. الشهادات الصحية للملاحين العاملين على متن السفن الأردنية.
2. شهادات الأهلية واعتماد الشهادات الحتمية وذلك عند إدراج الأردن على اللائحة البيضاء وإنشاء أية مؤسسة تعليمية للتدريب والتعليم البحري فيه ومعتمدة من قبل الإدارة والمنظمة.

الفصل الثاني

وثائق الإقرار أو المصادقة على شهادات الأهلية البحرية الصادرة عن الدول الأجنبية

المادة (7) : على طالب وثيقة المصادقة أن يقدم الوثائق التالية :

1. وثيقة تثبت أنه يحمل الجنسية الأردنية، أو يحمل أية جنسية أخرى ويعمل على متن إحدى السفن التي تحمل العلم الأردني.
2. شهادة أهلية سارية المفعول وحسب متطلبات الاتفاقية صادرة عن دولة مصنفة على اللائحة البيضاء اودولة طرف في الاتفاقية و اتمت التطبيق الكامل لمتطلباتها بعد اتخاذ كافة التدابير للتحقق من ذلك.
3. شهادة صحية سارية المفعول صادرة عن اللجنة الطبية المختصة طبقاً للمعايير الطبية لإصدار الشهادات الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة تثبت لياقته الصحية والعقلية التي تؤهله للعمل على متن السفن البحرية التجارية.
4. شهادة سجل عدلي لا يعود تاريخها إلى أكثر من أسبوع تثبت عدم محكوميته بأي جرم جزائي.
5. شهادات الدراسة البحرية الأكاديمية و الخدمة البحرية على السفن واللازمة لتحديد النوع والمستوى لشهادات الأهلية طبقاً لأحكام الاتفاقية.
6. الشهادات الحتمية التي تتطلبها الشهادة التي يحملها على أن تكون هذه الشهادات سارية المفعول.

المادة (8) : تقوم اللجنة بالتثبت من صحة شهادة الأهلية والوثائق أو الشهادات الأخرى. بكافة السبل المتاحة من خلال:

هــ كـ لـ مـ نـ

1. التدقيق في شهادة الاهلية نفسها التي يجب ان يقدم صورة طبق الاصل عنها حسب الأصول مع الشهادة الأكاديمية الصادرة عن مؤسسة تعليمية معترف بها ومواد التدريس والعلامات التي تم الحصول عليها ومصدقة جميعها حسب الأصول.
2. التأكد من وجود الطرف الذي يصدر شهادة الاهلية على قائمة الدول على اللائحة البيضاء او دولة طرف في الاتفاقية و تمت التطبيق الكامل لمتطلباتها بعد اتخاذ كافة التدابير للتحقق من ذلك ومراسلة هذا الطرف عند الاقتضاء بواسطة الفاكس او البريد الإلكتروني وطلب كل ما من شأنه التثبت من قانونية إصدارها واستيفائها لمتطلبات الاتفاقية ويكون للجنة السلطة التقديرية في الاعتراف او عدمه بشهادة الاهلية حتى ولو كانت صادرة عن دول طرف في اللائحة البيضاء.

المادة (9): تصدر اللجنة وثائق الإقرار والاعتراف بشهادة اهلية الربانة وضباط القيادة من المهندسين والضباط البحريين وعمل الراديو وتكون وثائق المصادقة على شهادات الاهلية الأصلية فقط ، وليس على شهادات المعاملة او ثائق الإقرار والاعتراف.

المادة (10): لا تعترف الإدارة إلا بشهادات الاهلية الصادرة عن دول اطراف في المنظمة ومدرجة على اللائحة البيضاء او دول اطراف في الاتفاقية و تمت التطبيق الكامل لمتطلباتها شريطة تقديم كافة الشهادات الواردة في المادة (7) من هذا التعليمات.

المادة (11): يجوز للإدارة وفي حالات الضرورة القصوى إعطاء وثيقة مصادقة مؤقتة ولمدة ثلاثة اشهر في حال صعوبة استكمال كافة الوثائق المطلوبة واضطرار الملاح للسفر على متن إحدى السفن .

المادة (12): تصدر وثيقة الإقرار والاعتراف باللغتين العربية والإنكليزية وفقاً للنموذج المرفق وذلك طبقاً للفترة المتبقية من مدة صلاحية الشهادة ، بحيث تنتهي صلاحيتها بانتهاء صلاحية الشهادة ولا تجدد وثيقة الإقرار إلا بتجديد الشهادة وفقاً لمتطلبات الاتفاقية.

المادة (13): يكون لوثيقة الإقرار شكل مشابه لشهادة الاهلية ويختلف عنها بطبيعتها كونها وثيقة وليست شهادة ويخصص لكل وثيقة رقم معين ومميز .

المادة (14): تنتهي وثيقة الإقرار حكماً في حال سحبها أو إلغائها ، طبقاً لما قد يفرض على حاملها من تدابير بحسب ما هو وارد في هذه التعليمات ، وعلى الإدارة إبلاغ الجهة التي أصدرت الشهادة بتلك التدابير . وتعلق الوثيقة أو تلغى في حالة إلغاء شهادة الاهلية من قبل الطرف الصادرة عنه .

المادة (15): في حال فقدان وثيقة الإقرار ، على حاملها أن يثبت السبب بمختلف الوثائق القانونية ، وعلى الإدارة أن تتحقق من ذلك ، ولدى التأكد من حسن النية ، يتم

إصدار وثيقة بديلة ، تعطىها الإدارة رقماً جديداً مختلفاً عن رقمها القديم ، ويدون ذلك في ملف المستدعي والسجل الإلكتروني.

المادة (16): تلغى وثيقة الإقرار والاعتراف الصادرة عن الإدارة ، إذا فقد الملاح أحد الشروط التي يفترض أن تتوفر فيه لنيلها أو في إحدى الحالات التالية ، إذا :-

1. ارتكب تزويراً في الوثائق المقدمة منه إلى الإدارة ،
2. ثبت بحقه جرم بالاتجار بالمخدرات .
3. ساهم بنقل أشخاص خلسة على السفينة التي يعمل على متنها .
4. تمرد على أوامر الربان أو أحد الضباط على متن السفينة عند الطوارئ أو أثناء حالات القوة القاهرة ، ونتج عن هذا التمرد ضرر بالأرواح أو الممتلكات أو البيئة البحرية .
5. أدان بجرم جزائي ارتكبه على السفينة ، ولا يحق له طلب وثيقة الإقرار أو الاعتراف مجدداً إلا بعد إبراز سجل عدلي خال من أي حكم عليه .

المادة (17): تعلق وثيقة الإقرار والاعتراف ، إذا فقد الملاح أحد الشروط التي يفترض أن تتوفر فيه ، أو في أي من الأحوال التالية:

المرتب	المرتب	المرتب
ثبت بحقه جرم بتعاطي المخدرات	9 اشهر.	
تمرد على أوامر الربان أو أحد الضباط على متن السفينة عند الطوارئ أو أثناء حالات القوة القاهرة	24 شهراً .	
اتهم بارتكاب جرم جزائي على متن السفينة	تعليق الوثيقة حتى صدور قرار الحكم النهائي ،	
تسبب بقتل معدات السلامة أو البضائع على متن السفينة	6 اشهر ولا يحق له الحصول على إقرار واعتراف جديد إلا بعد إيلائه قيمة الأضرار.	
ضبط بحالة السكر أثناء المناوبة	3 اشهر.	في حال التكرار تضاعف المدة
ارتكب ثلاث مرات تقصيراً في أداء المناوبة أو ارتكب فعلاً أدى إلى تلوث بيئي	3 اشهر.	في حال التكرار تضاعف المدة
ارتكب خطأ نتيجة لسهواً ملحوظاً ، أدى أو قد يؤدي إلى أضرار بالسفينة ، أو البضائع	شهر واحد.	في حال التكرار تضاعف المدة
إذا كان السهو بسيطاً	توجيه تنبيه	التطبيق في حال التكرار
لم يمثل للقوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات الأردنية أو الصادرة عن الدول الأجنبية المرحية الإجراء	3 اشهر	
أغل البضائع بقصد الاتجار غير المشروع بها، أي بدون معرفة الربان ، أو مجهول السفينة	3 اشهر	وفي حال التكرار تضاعف المدة

مكرر من الأصل

المادة (18): يقوم ربان السفينة التي يعمل على متنها الملاح مرتكب المخالفة بتنظيم تقرير بهذه المخالفة وتدوينها في دفتر حوادث السطح الرسمي ، ويوقع هذا التقرير إضافة إلى الربان ، ضابط مجاز يعمل في نفس القسم الذي يعمل به الملاح ، وفي حال تنظيم تقرير بحق ضابط مجاز ، فيجب أن يوقع من قبل الربان مع ضابطين مجازين على الأقل ، ويقوم الربان بتقديم التقرير إلى الجهة التي أصدرت للملاح " سجل البحار " ، ويحال إلى رئيس قسم شؤون العاملين في البحر في السلطة البحرية.

المادة (19): يتولى رئيس قسم شؤون العاملين في البحر في السلطة البحرية دراسة لتقرير المذكور في المادة (18) ويجري تحقيقاً حول المخالفة الواردة فيه ، على أن يستعمل كافة الوسائل الممكنة ، وله أن يطلب كافة المعلومات اللازمة من الجهات المختصة الأمنية وسواها في الأردن والخارج وبالطرق الرسمية المعتمدة ، ويقوم بوضع تقريراً بالنتيجة عن ملاسبات المخالفة يتضمن اقتراحاته حول الإجراء المقترح اتخاذه إزاء المخالف ، ويرفعه إلى مدير عام السلطة البحرية بوصفه رئيساً للجنة لمناقشته من قبل اللجنة واتخاذ القرار المناسب وفقاً لأحكام هذا التعليمات والقوانين والأنظمة ذات الصلة.

المادة (20): تتولى الإدارة تدوين نتائج قرار اللجنة في سجل الملاح لدى الإدارة ، وإبلاغ أصحاب العلاقة مضمون قرار اللجنة ، والطلب من الملاح المعني القيام بتسليم إجازته تحت طائلة اتخاذ تدابير أشد بحقه وترسل تقريراً بالإجراءات المتخذة إلى المنظمة لتعميمها على إدارات الدول الأطراف بالاتفاقية

الفصل الثالث

شهادات الأهلية (الشهادة)

(CERTIFICATES OF COMPETENCY)

المادة (21): تحدد أنواع ومستويات شهادات الأهلية التي تصدر عن الإدارة البحرية طبقاً للاتفاقية وعلى النحو التالي:-

1- قسم السطح :

- بحري عادي
- بحري مناوبة
- رئيس بحارة
- تلميذ ضابط بحري

- ضابط بحري مناوبة - ملاحه ساجليه
- ضابط بحري مناوبة - أعالي البحار

- ضابط بحري أول - (فئة السفن التي تتراوح حمولتها الإجمالية بين 500 و 3000 طن)
- ضابط بحري أول أعالي بحار فئة السفن التي تبلغ حمولتها الإجمالية 3000 طن أو أكبر)
- ربان (فئة السفن التي تقل حمولتها عن 500 طن والعاملة داخل وخارج المياه الإقليمية)
- ربان (فئة السفن التي تتراوح حمولتها الإجمالية بين 500 و 3000 طن)
- ربان أعالي بحار (فئة السفن التي تبلغ حمولتها الإجمالية 3000 طن أو أكبر)

DECK

RATING

BOSSUN

CADET

2- قسم المحركات :

- ميكانيكي مناوبة
- اختصاصي كهرباء أو إلكترونيات أو لحام أو نجارة أو حداده
- تلميذ مهندس بحري
- ضابط مهندس بحري فئة السفن التي تقل قدرة محركاتها عن (750 كيلوواط)
- ضابط مهندس بحري فئة السفن التي تبلغ قدرة محركاتها (750 كيلوواط أو أكبر)
- ضابط مهندس بحري ثان فئة السفن التي تتراوح قدرة محركاتها بين (750 و 3000 كيلوواط)
- ضابط مهندس بحري ثان فئة السفن تبلغ قدرة محركاتها (3000 كيلوواط أو أكبر)
- كبير مهندسين فئة السفن التي تتراوح قدرة محركاتها بين (750 و 3000 كيلوواط)
- كبير مهندسين فئة السفن التي تبلغ قدرة محركاتها (3000 كيلوواط أو أكبر)

3- قسم الراديو :

- شهادة في استخدام النظام العالمي للاتصالات والاستغاثة ونظمة السلامة البحرية GMDSS.

المادة (22): تعطى شهادة الأهلية للربان والضباط والمهندسين البحريين والبحارة بكافة مستوياتهم، بناءً على طلبات يتم تقديمها للإدارة مرفقة بكافة المستندات الواردة في المادة السابعة من هذا القرار.

المادة (23): إصدار أي شهادة أهلية عن الإدارة يتطلب توفر شروط حتمية لدى طالب الشهادة وفقاً لإحكام المادتين (24 و 25) للتأليتين.

المادة (24): قسم السطح :

يشمل هذا القسم الملاحين العاملين في مجال القيادة على سطح السفينة والمناوبة والخدمة البحرية من غير العاملين في المجال الهندسي للسفينة ، ويتكون من الفئات والرتب الواردة أدناه التي يجب أن تتوالى في طالبي الحصول الشهادة لكل مستوى فيها الشروط التالية :-

1- بحري عادي :

- أن لا يقل عمره عن 16 سنة
- قد اجتاز الدورات الحتمية الخاصة بالسلامة البحرية للبحارة
- قد أنهى دراسة المرحلة الإلزامية

2- بحري مناوبة :

- أن لا يقل عمره عن 18 سنة
- أن يكون قد أتم خدمة بحرية لا تقل عن 6 أشهر
- قد خضع لتدريب وخدمة بحرية بإشراف ضابط أول مؤهل ، لا تقل عن 3 أشهر ، كبحار مساعد في أعمال المناوبة
- أن يلبي معيار الأهلية المحددة في القسم (أ) - II - 4 من الاتفاقية
- يستثنى من الشروط الواردة أعلاه من توفرت عنده خدمة مناوبة لمدة 12 شهراً على الأقل قبل تاريخ 2 آب 1998 م
- أن يكون حائزاً على الشهادات الحتمية الخاصة بالسلامة البحرية لمستوى البحارة

حكاية الراديو

٣- رئيس بحارة:

- أن لا يقل عمره عن 20 سنة .
- أن يكون حائزاً على شهادة بحري مناوبة .
- أن تتوافر لديه مدة خدمة بحرية لا تقل عن 18 شهراً بعد حصوله على شهادة بحري مناوبة .
- أن يلبي معيار الأهلية المحدد في القسم (أ) من الفلحة II/4 من الاتفاقية
- أن يكون حائزاً على الشهادات الحتمية المتعلقة بالسلامة البحرية المحددة للبحارة .

٤- تلميذ ضابط بحري:

- أن يكون حائزاً على شهادة بحري مناوبة .
- أن تتوافر لديه خدمة بحرية لا تقل عن 6 أشهر بعد حصوله على شهادة بحري مناوبة
- أن يكون حائزاً على شهادة الثانوية العامة .
- أن يجتاز بنجاح امتحاناً باللغة الإنكليزية تنظمه الإدارة .
- أن يكون حائزاً على الشهادات الحتمية للبحارة .
- أو أن يكون قد أنهى بنجاح الدراسات الأساسية البحرية في مؤسسة تعليمية بحرية معترف به دولياً وحائزاً على الشهادات الحتمية للبحري المناوب .
- ويمكن لتلميذ ضابط بحري أن يقدم لرتبة ضابط مناوبة شرط تأديته خدمة بحرية فعلية لا تقل عن 36 شهراً ، وأن يجتاز بنجاح الامتحان المناسب وفقاً لإحكام القسم (أ) - 1/II من الاتفاقية .

٥- ضابط مناوبة - ملاحه ساحليه:

- أن لا يقل عمره عن 20 سنة .
- أن يكون قد خضع لتدريب خاص يتضمن خدمة بحرية مدتها 12 شهراً ، أو خدمة بحرية مدتها 24 شهراً ، مع معرفته بالقراءة والكتابة والمصطلحات البحرية الخاصة بهذا القسم باللغة الإنكليزية .
- أن يكون قد أنهى للتدريب والتعليم المعتمدين ومعيار الأهلية وفقاً للقسم (أ) - 3/II من الاتفاقية .
- أن يكون حائزاً على الشهادات الحتمية الخاصة بضباط الملاحة .

٦- ضابط مناوبة - عرض البحر:

- أن لا يقل عمره عن 21 سنة .
- أن يكون قد أتم خدمة بحرية لهذه الفئة من السفن ، لا تقل عن 12 شهراً كجزء من الاتفاقية من برنامج تدريب معتمد وموثق حسب متطلبات القسم (أ) 1/II من الاتفاقية أو أن يكون قد أتم خدمته بحرية لا تقل مدتها عن 36 شهراً وهو حاصل على شهادة تلميذ ضابط بحري .
- أن يكون قد أتم مدة 6 أشهر على الأقل من هذه الخدمة البحرية كمساعد ضابط مناوبة متدرب تحت إشراف الريان أو ضابط مؤهل .
- أن يكون قد أنهى للتدريب والتعليم المعتمدين ومعيار الأهلية الخاص بالقسم (أ) - 1/II من الاتفاقية .
- أن يكون حائزاً على شهادة الثانوية العامة .

٧- ضابط بحري أول - أعالي البحار (فئة الحمولة الإجمالية 500 GT طن حتى 3000 طن):

- أن لا يقل عمره عن 22 سنة .
- أن يكون حائزاً على شهادة ضابط مناوبة .
- أن يكون قد أتم ، بعد حصوله على شهادة ضابط مناوبة ، مدة خدمته بحرية لا تقل عن (6) أشهر ، مسؤولاً "كلياً" عن أعمال المناوبة على متن السفن التي تتراوح حمولتها الإجمالية بين (500 - 3000) طن .
- أن يكون قد أنهى التدريب والتعليم المعتمدين ومعيار الأهلية الخاص بالقسم (أ) - 2/II من الاتفاقية .
- أن يكون حائزاً على الشهادات الحتمية الخاصة بضباط الملاحة الواردة في هذا التعليمات
- أن يكون حائزاً على شهادة الثانوية العامة

٨- ضابط بحري أول - أعالي البحار (فئة الحمولة الإجمالية 3000GT طن وما فوق):

- أن لا يقل عمره عن (22) سنة .
- أن يكون حائزاً على شهادة ضابط مناوبة .
- أن يكون قد أتم بعد حصوله على شهادة ضابط مناوبة مدة خدمة بحرية لا تقل عن (12) شهراً "مسؤولاً" كلياً عن أعمال المناوبة على متن السفن التي تتراوح حمولتها الإجمالية (3000) طن أو أكثر .
- أن يكون قد أنهى التدريب والتعليم المعتمدين ومعيار الأهلية الخاصة بالقسم (أ) - 2/II من الاتفاقية .
- أن يكون حائزاً على الشهادات الحتمية الخاصة بضباط الملاحة .
- أن يكون حائزاً على شهادة الثانوية العامة .

٩- ريان (فئة السفن ذات الحمولة الإجمالية GT أقل من 500 طن والعاملة داخل وخارج المياه الإقليمية):

- أن لا يقل عمره عن (24) سنة .
- أن يكون حائزاً على شهادة ضابط مناوبة على متن سفن تقل حمولتها الإجمالية عن (500) طن والعاملة في الملاحة الساحلية .
- أن يكون قد أتم ، بعد حصوله على شهادة ضابط مناوبة لهذه الفئة ، مدة خدمة بحرية لا تقل عن (18) شهراً ، كضابط مسؤول عن أعمال المناوبة
- أن يكون قد أنهى تدريباً وتعليماً معتمدين ومعيار الأهلية حسب القسم (أ) - 3/II من الاتفاقية .
- أن يكون حائزاً على شهادة الثانوية العامة .

١٠- ريان (فئة السفن ذات الحمولة الإجمالية GT بين 500 و 3000 طن)

- أن لا يقل عمره عن (24) سنة .
- أن يكون حائزاً على شهادة ضابط أول .
- أن يكون قد أتم ، بعد حصوله على شهادة ضابط أول ، مدة خدمته بحرية لا تقل عن 18 شهراً
- يكون مسؤول كلياً عن مهمات المناوبة ، أو أن يكون قد أتم خدمة بحرية مدتها 24 شهراً

مكتبة الريان

- على الأقل مدة 12 شهرا كضابط اول مسؤول كليا مهمات المناوبة على متن السفن ذات الحمولة الإجمالية GT بين 500 و 3000 طن.
- أن يكون قد أنهى تدريباً وتعليماً معتمدين ومعايير الاهلية حسب القسم (أ) - 2/II من الاتفاقية.
- أن يكون حائزاً على شهادات الدورات الحتمية الخاصة بالربابنة.
- أن يكون حائزاً على شهادة الثانوية العامة.
- 1.1- ربان (فئة السفن ذات الحمولة الإجمالية 500 وما فوق):**
- أن لا يقل عمره عن (24) سنة.
- أن يكون حائزاً على شهادة ضابط اول.
- أن يكون قد أتم، بعد حصوله على شهادة ضابط اول، خدمة بحرية لا تقل عن 24 شهراً على أن يؤدي منها 12 شهراً على الأقل كضابط مسؤول كليا عن اصمال المناوبة ، او أن يكون قد أتم بعد حصوله على شهادة ضابط مناوبة مدة خدمة بحرية مدتها 36 شهراً على الأقل مدة 12 شهراً كضابط مسؤول كليا عن مهمات المناوبة على متن السفن ذات الحمولة الإجمالية GT أكثر من 3000 طن.
- أن يكون قد أنهى تدريباً وتعليماً معتمدين ومعايير الاهلية حسب القسم (أ) - 2/II من الاتفاقية.
- أن يكون حائزاً على شهادات الدورات الحتمية الخاصة بالربابنة.
- أن يكون حائزاً على شهادة الثانوية العامة.

المادة (25):

- قسم المحركات يشمل هذا القسم الملاحين العاملين في مجال المحركات وتشغيلها وصيانتها ويتكون هذا القسم من الرتب والفئات الواردة أدناه التي يجب أن تتوافر في طالبي الحصول لشهادة لكل مستوى فيها الشروط التالية:-
- 1- ميكانيكي مناوبة :-**
- أن لا يقل عمره عن (18) سنة.
- أن يكون حائزاً على شهادة ميكانيكي بحري.
- أن يكون قد أتم خدمة بحرية لا تقل عن (9) أشهر في غرفة المحركات تحت إشراف ضابط هندسي مناوب.
- أن يلبي معايير الاهلية المحددة في القسم (أ) 4/III من الاتفاقية.
- أن يكون حائزاً على الشهادات الحتمية الخاصة بالبحارة.
- يستثنى من الشروط الواردة أعلاه من توفرت عنه خدمة مناوبة في قسم الهندسة تبلغ (12) شهراً على الأقل قبل تاريخ 2 آب 1998م.
- 2- اختصاصي كهرباء أو إلكترونيات أو لحام أو نجارة أو حدادة أو خنطس فني :-**
- أن يكون عمره عن (18) سنة.
- أن يكون حائزاً على شهادة بحري عادي.
- أن يكون حائزاً على شهادة اختصاص في الكهرباء أو الإلكترونيات أو اللحام أو النجارة أو حدادة أو خنطس فني مع خبرة لا تقل عن (12) شهراً منها مدة (6) أشهر على متن السفن.
- أن يلبي معايير الاهلية المحددة في القسم (أ) - 4/III من الاتفاقية.
- أن يكون حائزاً على الشهادات الحتمية الخاصة بالبحارة.

- 3- تلميذ مهندس بحري :-**
- أن يكون حائزاً على شهادة ميكانيكي مناوبة.
- أن يكون قد أتم خدمة بحرية ، بعد حصوله على تلك الشهادة ، لا تقل عن (18) شهراً.
- أن يكون حائزاً على شهادة الثانوية العامة الفرع العلمي.
- أن يكون حائزاً الشهادات الحتمية الخاصة بالبحار.
- ويمكن لتلميذ مهندس بحري أن يتقدم للحصول على رتبة مهندس بحري شرط أن يؤدي خدمة بحرية فعلية لا تقل عن (36) شهراً بعد نيله شهادة تلميذ مهندس بحري وأن يختار الامتحان المناسب وفقاً للقسم (أ) 1/III من الاتفاقية.
- 4- ضابط مهندس بحري (فئة السفن التي تقل قدرة محركاتها عن 750 كيلوواط):-**
- أن لا يقل عمره عن (22) سنة.
- أن يكون حائزاً على شهادة الثانوية العامة الفرع العلمي او الصناعي في قسم الميكانيك أو الكهرباء أو الإلكترونيات .
- أن يكون قد أتم خدمة بحرية لمدة (36) شهراً منها (12) شهراً على الأقل تحت إشراف ضابط مهندس بحري.
- أن يلبي معايير الاهلية وفقاً للقسم (أ) - 1/III من الاتفاقية.
- أن يكون حائزاً على الشهادات الحتمية الخاصة بالضباط المهندسين البحريين.
- 5- ضابط مهندس بحري (فئة السفن التي تبلغ قدرة محركاتها 750 كيلوواط او اكبر فوق):-**
- أن لا يقل عمره عن (22) سنة.
- أن يكون قد أتم خدمة بحرية في قسم المحركات لا تقل مدتها عن (21) شهراً منها (6) أشهر على الأقل كمساعد ضابط مهندس بحري وحاصلاً على شهادة تلميذ مهندس بحري.
- أن يكون قد أتم تعليماً وتدريباً معتمدين لمدة (30) شهراً على الأقل تشمل تدريباً عملياً وموثقاً ومعتمداً.
- أن يلبي متطلبات ومعايير الاهلية المحددة في القسم (أ) - 1/III من الاتفاقية.
- أن يكون حائزاً على الشهادات الحتمية الخاصة بالمهندسين البحريين.
- 6- ضابط مهندس بحري ثان (فئة السفن التي تتراوح قدرة محركاتها بين 750 و 3000 كيلوواط):-**
- أن لا يقل عمره عن (23).
- أن يكون حائزاً على شهادة ضابط مهندس بحري على متن السفن التي تبلغ قدرة محركاتها 750 كيلوواط او اكبر وأتم خدمة فعلية لا تقل عن (12) شهراً.
- أن يكون قد أنهى تعليماً وتدريباً معتمدين و أن يلبي معايير الاهلية وفقاً للقسم (أ) 4/III من الاتفاقية.
- أن يكون حائزاً على الشهادات الحتمية الخاصة بالمهندسين البحريين.
- 7- ضابط مهندس بحري ثاني (فئة السفن التي تبلغ قدرة محركاتها 3000 كيلو واط وما فوق):-**
- أن لا يقل عمره عن (23) سنة.

مكتبة
البحر

- أن يكون حاصلًا على شهادة ضابط مهندس بحري على متن السفن التي تفوق قدرة محركاتها "750" كيلوواط ، ولمدة خدمة فعلية لا تقل عن (12) شهرًا "ثلاثًا" هذه الخدمة على الأقل على متن السفن التي تزيد قوة محركاتها عن "3000" كيلوواط .
 - أن يكون قد أنهى تعليمًا وتدريبًا معتمدين وأن يلبي معايير الأهلية وفقًا للقسم (أ) - 2/III من الاتفاقية.
 - أن يكون حائزًا على الشهادات الحتمية الخاصة بالمهندسين البحريين.
- 8 - كبير مهندسين أو ضابط ميكاتك درجة أولى (فئة السفن التي تتراوح قدرة محركاتها بين 750 و 3000 كيلوواط):
- أن لا يقل عمره عن (24) سنة.
 - أن يكون حائزًا على شهادة ضابط مهندس بحري ثاني على متن السفن التي تتراوح محركاتها بين (750 و 3000) كيلوواط ولمدة خدمة فعلية لا تقل عن (24) شهرًا.
 - أن يكون قد أنهى تعليمًا وتدريبًا معتمدين وأن يلبي معايير الأهلية وفقًا للقسم (أ) - 4/III من الاتفاقية.
 - أن يكون حاصلًا على الشهادات الحتمية الخاصة بالمهندسين البحريين.

- 9 - كبير مهندسين بحريين أو ضابط ميكاتك درجة أولى (فئة السفن التي تبلغ محركاتها "3000" كيلوواط أو أكبر):
- أن لا يقل عمره عن (24) سنة.
 - أن يكون حائزًا على شهادة مهندس ضابط بحري ثاني على متن السفن التي تزيد قدرة محركاتها عن "3000" كيلوواط ولمدة خدمة فعلية لا تقل عن (24) شهرًا.
 - أن يكون قد أنهى تعليمًا وتدريبًا معتمدين وأن يلبي معايير الأهلية وفقًا للقسم (أ) - 2/III من الاتفاقية.
 - أن يكون حاصلًا على الشهادات الحتمية الخاصة بالمهندسين البحريين.

المادة (26) :- قسم الراديو (لضباط البحريين والربابنة) :-

يشمل هذا القسم الملاحيين الحائزين بالإضافة إلى ربهم كضابط قيادة أو ربابنة شهادة إضافية في مجال استخدام نظام السلامة والاستغاثة العالمي (GMDSS) .

- 1- أن لا يقل عمره عن عشرين سنة.
- 2- أن يكون قد أنهى تعليمًا وتدريبًا معتمدين وأن يلبي معايير الأهلية المحددة في القسم (أ) - 2/III من الاتفاقية.

المادة (27) :- تحدد جميع الإجراءات المتعلقة بالمواد التعليمية والتدريبية والامتحانات وإثبات الأهلية من قبل مؤسسة تعليمية بحرية أردنية معترف بها من قبل الإدارة والمنظمة البحرية الدولية ، وفي حال الاستعانة بمؤسسة تعليمية بحرية أجنبية ، تحدد الإجراءات باتفاق الطرفين حسب الأصول .

المادة (28) :- تتولى اللجنة إصدار جميع الشهادات الخاصة بالأهلية البحرية والمحددة في الفصل الثالث منه .

المادة (29) :- تعطى الشهادات لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد على أن تتوالى في طلبات التجديد

الشروط التالية :-

- أن يكون قد أتم خدمة بحرية لمدة ثمانية عشر شهرًا خلال الخمس سنوات الأخيرة أدى خلالها الوظائف المناسبة للرتبة التي يحملها أو معادلة لها .
- أن يكون مازال متمتعًا باللياقة البدنية والأهلية العقلية التي تؤهله للعمل على متن السفن ، مثبتًا ذلك بإفادة صادرة عن الإدارة المختصة .
- أن يكون قد اجتاز بنجاح جميع دورات السلامة الحتمية التي تتطلبها إجازته البحرية وأن تكون ما زالت سارية المفعول .
- أن يجتاز بنجاح دورة تحديث المعرفة البحرية والتي تقوم الإدارة بتحديد برنامجها وشروط الالتحاق بها .
- أن يكون قد سدد جميع الرسوم المستحقة عليه .

المادة (30) :- تطبق على انتهاء الشهادة وتعليقها وفقدانها وإلغائها ، أحكام المواد (14 و 15 و 16 و 17) من هذا التعليمات .

الفصل الرابع

الشهادة البديلة

(الإعفاء)

المادة (31) :- تعطى الشهادة البديلة من قبل الإدارة للملاحين الحائزين على شهادات كفاءة وضمن الشروط والحالات التالية :-

- 1- أن لا يكون ذلك إلا في حالات الضرورة القصوى ويعود للجنة تقدير مدى تلك الضرورة .
- 2- أن لا يعطى الإعفاء إلا للملاحين الحائزين على شهادة لرتبة أدنى مباشرة من الرتبة المطلوبة للشهادة البديلة .
- 3- أن لا يعطى أي إعفاء للشخص المسؤول عن تشغيل أجهزة الراديو (ضباط الراديو) .
- 4- أن يصدر الإعفاء لمدة لا تتجاوز ستة أشهر لكافة رتب الضباط باستثناء الربابن وكبير المهندسين اللذين لا يجوز منحهما إعفاء لمدة تتجاوز الشهرين .
- 5- أن تتأكد الإدارة من أن طالب الإعفاء يتمتع بالأهلية المناسبة التي تؤهله لإدارة الوظيفة الشاغرة المطلوبة ، ولها أن تطلب من المستدعي إثبات ذلك بكافة السبل المتاحة ومن بينها إخضاعه لاختبار أو امتحان تحدده اللجنة .

6- على الإدارة البحرية أن تتأكد أن منح هذا الإعفاء ليس من شأنه أن يعرض الأشخاص و الممتلكات أو البيئة البحرية للخطر .

7- يقتصر منح الإعفاء على شهادات الأهلية الأصلية فقط وليس المعدلات .

المادة (32) :- إذا كان طالب الإعفاء ممن يحملون شهادة ضابط مهندس بحري ثان أو ضابط بحري أول ، فلا يمنح إعفاء إلا إذا أثبت قيامه بخدمة فعلية للوظيفة التي يشغلها مدة لا تقل عن (24) شهرًا وفقًا لمتطلبات الاتفاقية .

المادة (33) :- تنظر اللجنة في طلب الإعفاء كونها الجهة المخولة بالموافقة على الطلب أو رفضه .

هك من الفصل

المادة (34):- يعطى طالب الإعفاء شهادة عادية يتكون عليها طبيعة الإعفاء ومدته.

المادة (35):- لا يعطى أي إعفاء للملاح نفسه إلا بعد مضي ثلاث سنوات على إعطائه الإعفاء الأول ، ولا يحق له الحصول على أكثر من ثلاثة إعفاءات طيلة خدماته البحرية.

المادة (36):- تكون شهادات الإعفاء في سجل خاص وتعطى أرقاماً خاصة ، وعلى رئيس قسم شؤون العاملين في البحر أن يرفع مع نهاية كل سنة تقريراً بالإعفاءات المعطاة وأسبابها ومددها إلى مدير عام السلطة البحرية ويتم إبلاغ المنظمة بذلك.

المادة (37):- تطبق على إنهاء الشهادة البديلة (الإعفاء) وتعليقها وفقدانها وإلغائها أحكام المواد (14 و 15 و 16 و 17) من هذا التعليمات.

المفصل الخامس شهادات السلامة الحتمية

المادة (38) :- على كل ملاح وطبقاً لمستوى الشهادة او وثيقة المصادقة التي يحملها أن يكون حائزاً " على شهادات السلامة الحتمية التي تتطلبها الاتفاقية.

المادة (39):- تعتمد الإدارة الشهادات الحتمية للبحارة والضباط والمهندسين البحريين و الربابنة وتقوم بعد تطبيق الإجراءات الواردة في المادة السابعة من هذا القرار بالاعتراف بالشهادات الحتمية الصادرة عن الدول الأطراف في المنظمة البحرية الدولية والمرجعة على اللجنة البيضاء أو دول أطراف في الاتفاقية و تمت للتطبيق الكامل لمتطلباتها.

المادة (40) :- تتولى الإدارة ، إعداد برامج الدورات وتنظيمها وتحديد مستويات ومؤهلات المحاضرين والمدربين واعتمادها، وتحديد أوقاتها ، والإشراف على التدريب و تنظيم الامتحانات ، وإعداد الشهادات ، ويمكنها أن تستعين في عمليات التدريب ، بجهة من المؤسسات العامة أو معاهد أو أكاديميات أو جامعات وطنية أو أجنبية ، و بهيئات وجمعيات وأشخاص متخصصين بشؤون السلامة وحماية البيئة البحرية .

المادة (41) :- تحدد شهادات السلامة الحتمية التي يتوجب على كل بحار وضابط ومهندس ورياب الحصول عليها كل بحسب رتبته على النحو التالي :-

- ١- البحارة :-
- ١- تقنيات سلامة الأرواح
- ٢- منع الحرائق ومكافحتها
- ٣- الإسعافات الأولية البسيطة
- ٤- السلامة الشخصية والمسؤوليات الإجتماعية

٥- دورة مناوبة بحرية (البحري المناوب ، القيادة أو الميكانيك).

ب - ضابط بحري مناوبة :-

- ١- تقنيات سلامة الأرواح
- ٢- الإسعافات الأولية
- ٣- السلامة الشخصية والمسؤوليات الإجتماعية
- ٤- دورة اتصالات
- ٥- تدريب متقدم في منع ومكافحة الحرائق
- ٦- الأهلية في عائمات النجاة وقوارب الإنقاذ
- ٧- منع ومكافحة التلوث البحري
- ٨- الرادار البحري ذو التوقيع الآلي للموقع (ARPA)
- ٩- نظام السلامة والاستغاثة البحري العالمي (GMDSS)
- ١٠- أية حتمية دورات يتم فرضها من قبل المنظمة.

ج - ضابط بحري أول :-

بالإضافة إلى الدورات السابق ذكرها في شهادة ضابط بحري مناوبة يتعين اجتيازه الدورات التالية :-

- ١- دورة محاكي رادار
- ٢- دورة الاتصالات المتقدمة
- ٣- العناية الطبي

د - ريبان :-

بالإضافة إلى الدورات السابق ذكرها في شهادة ضابط بحري أول يتعين اجتيازه الشهادة التالية :-

- دورة قيادة ومناورات السفن

هـ - الضباط المهندسين البحريين وكبير المهندسين :-

- ١- تقنيات سلامة الأرواح والبحث والإنقاذ
- ٢- الإسعافات الأولية
- ٣- السلامة الشخصية والمسؤوليات الإجتماعية
- ٤- تدريب متقدم في منع ومكافحة الحرائق
- ٥- الأهلية في عائمات النجاة وقوارب الإنقاذ
- ٦- منع ومكافحة التلوث البحري

المادة (42) :- تحدد بقرار من الإدارة البحرية، برامج الدورات التدريبية وموادها ومددها ، والشروط التي يفترض أن تتوفر في المدربين والممتحنين والمرشحين للحصول على شهادات السلامة الحتمية طبقاً لمتطلبات الاتفاقية طبقاً لأحكام المدونة (أ) Code (A) الملحقه مع الاتفاقية في القسم (أ) المادة 1/6 والمادة 1/8 وشكل الطلبات والمستندات التي يجب إرفاقها بهذه الطلبات ، ولجان التدريب

مك- امن الرادار

والامتحان ومهامها ، وأوقات التدريب والامتحانات وأماكنها وطرق إجراء الامتحانات ومعايير النجاح.

المادة (43) :- يعطى كل مرشح ناجح شهادة حتمية في الدورة التي أتمها ، ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بعد إثبات المهارة وفقاً لمتطلبات الاتفاقية ، وتتضمن الشهادة بيانات باللغتين العربية والإنجليزية وفقاً للنموذج المرفق ويوقعها المدير.

المادة (44) :- تلغى الشهادة إذا فقد صاحبها إحدى الشروط المفروضة لإعطائها أو تجديدها كما تعلق أو تلغى تبعاً لاسان الإجازات ، وفقاً للأحكام الواردة في هذا القرار.

الفصل السادس الشهادات الطبية

المادة (45) :- مع مراعاة المادة (147) من قانون التجارة البحرية ، و أحكام الاتفاقية رقم 73 تاريخ 1946/6/6 الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن الفحوصات الطبية للعاملين في البحر ، وتطبيقاً للاتفاقية ، تتولى لجنة طبية معتمدة من قبل الإدارة بفحص جميع الملاحين المرشحين للحصول على إجازات ومصادقات ووثائق وإطاءات بحرية وتقوم هذه اللجنة بالإطلاع على الأوضاع الصحية والتقارير الطبية التي يقدم بها الملاحون بعد معاينتهم من قبل أطباء مختصين ومعتدين رسمياً.

المادة (46) :- تصدر الإدارة شهادة طبية خاصة بالملاحين وفقاً لمعايير الاتفاقية وتقرير اللجنة الطبية الذي يثبت لياقتهم للعمل على متن السفن ، وتكون الشهادة باللغتين العربية والإنكليزية وفقاً للنموذج المرفق وصالحة لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد الخضوع لنفس الفحوصات.

المادة (47) :- تلغى الشهادة الطبية أو تعلق إذا فقد حاملها أحد شروط إعطائها أو تجديدها.

الفصل السابع السجلات والوثائق

المادة (48) :- تقوم الإدارة البحرية بفتح ومسك السجلات لجميع وثائق الإقرار والاعتراف والإجازات والشهادات والمعادلات الصادرة عنها وذلك ، من خلال دفاتر وبطاقات مبرية حسب الأصول ، وملفات تتضمن جميع الوثائق الماندة لكل ملاح كما تمسك سجلات إلكترونية تحفظ فيها كافة المعلومات الضرورية.

المادة (49) :- تتضمن السجلات المشار إليها في المادة أعلاه المعلومات التالية :-

- 1- اسم الملاح ومكان وتاريخ الولادة والجنسية ، الجنس ، صورة له ، عنوانه ورقم الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني واللغات التي يتقنها.
- 2- الشهادات المدرسية والجامعية والمهنية والأكاديمية البحرية التي يحملها وتواريخها الجهات التي أصدرتها.

- 3- نوع الشهادة أو الإعفاء أو المعادلة التي يحملها الملاح ، ورقمها وتاريخ إصدارها وانتهائها وتحديثاتها والحالات المتعلقة بها (سارية المفعول ، معلقة ، مفقودة ، متلفة .
- 4- الوظائف التي يقوم بها ، والتقيود والحدود المفروضة على وظائف معينة في حال وجودها.
- 5- الخدمة البحرية بالأشهر والأيام ، مضافاً إليها السفن التي عمل على متنها وحمولتها بالطن وقوة دفعها بالكيلوواط.
- 6- شهادات السلامة الحتمية ، وشهادات الراديو وغيرها وتواريخها إصدارها وانتهائها ومصدرها.
- 7- المستخدم الذي يعمل لديه وعنوانه ونوع العقد ومدته.
- 8- الشهادة الطبية وتاريخ إصدارها وانتهائها والملاحظات المدونة عليها فيما يتعلق بصحة الملاح في حال وجوده.

المادة (50) :- يمكن للدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية والشركات الخاصة وغيرها من المعنيين في أسور النقل والملاحة البحرية الإطلاع على قاعدة المعلومات الإلكترونية المتاحة من قبل الإدارة البحرية.

الفصل الثامن مسؤوليات الشركات

المادة (51) :- تتحمل شركات إدارة أو تشغيل السفن التي ترفع العلم الأردني مسؤولية تعيين

البرادة المنظمة على متن سفنها بموجب أحكام الاتفاقية وعليها أن تكفل :-

1. أن كل ملاح مبحر في أية سفينة من سفنها يحمل الشهادة المناسبة بموجب أحكام الاتفاقية.

2. أن سفنها مطقمة بموجب متطلبات التقييم الأمن الصادرة عن الإدارة.

3. أن تحتفظ بالوثائق والبيانات المتصلة بالخبرة والتدريب والبقاء الطبية والأهلية لكل بحار يعمل لديها وأن تجعل هذه الوثائق والبيانات بمقتول الإدارة.

4. أن تقوم لدى تعيين بحارة جدد بإخضاع هؤلاء لدورات تعريف وتآلف على متن السفن بشأن المهام المحددة لهم وكافة الترتيبات والتجهيزات والمعدات الواجب استعمالها في ظروف التشغيل الروتيني للسفن أو عند الطوارئ.

5. أن تتسوق أنشطة الطاقم عند الطوارئ ، وعند تنفيذ وظائف السلامة أو منع التلوث أو التلوثات من آثاره.

المادة (52) :- تتحمل الشركات والربانة وأعضاء الطاقم مسؤولية التشغيل الأمن للسفينة بتوفيرها برامج توجيهية ، وتعليمات ، خطية لربان كل سفينة وتحديداتها للإجراءات المناسبة التي تضمن منح جميع الملاحين المعنيين حديثاً على ظهر السفينة فرصة كافية للإطلاع على معدات السفينة ، وإجراءات التشغيل وكافة الترتيبات الأخرى اللازمة لتأدية مهامهم ، قبل تكليفهم بتلك المهام ، وعلى الشركة أو الربان أن يقوم بتعيين

هكذا من النسخ

فرد من أفراد الطاقم للاضطلاع بمسؤولية ضمان توفير فرصة لكل ملاح معين حديثاً لتلقي المعلومات الأساسية بلغة يفهمها هذا الملاح.

المادة (53) :- تلتزم الشركات بالتأكد من أن جميع الملاحين قد تلقوا التدريب والتعليم الأساسي المعتمد في الاتفاقية ، بالإضافة إلى التدريب الحتمي على تقنيات الخلاص الفردي وواجبات السلامة أو منع التلوث ، وثبات أهليتهم من خلال عملهم السابق ، وذلك قبل تكليفهم بأية واجبات .

المادة (54) :- تلتزم الشركات بتوفير خطة تدريب شاملة وبرنامج تدريب على سفنها على مراحل للضباط المسؤولين عن النوبات الملاحية والهندسية.

المادة (55) :- تكلف الشركة ضابط تدريب الشركة بالإضافة لضباط بحري مؤهل مسؤولية إدارة برنامج التدريب على السفن ، والتنسيق مع الجهات التي تقدم التعليم والتدريب البحري والمؤسسات التعليمية البحرية أو غيرها .

المادة (56) :- يشرف الربان على حسن تنفيذ البرنامج التدريبي وعلى سجل التدريب على السفينة من أجل التأكد من الخبرات والتدريبات العملية في البحر ، ورصد التقدم المحرز في أدائها وصولاً إلى الأهلية والتي يجب على الضباط المرشح اكتسابها في نهاية البرنامج.

المادة (57) :- باستثناء الظروف التشغيلية القاهرة " والتي يمكن تأجيلها في ضوء اعتبارات السلامة أو الحفاظ على البيئة ، تلتزم الشركات بما يلي:

1. بأن يحظى جميع الأشخاص المكلفين بضباط مسؤول عن المناوبة أو كملاح (بشكل جزئي " من مناوبة) بـ 10 ساعات على الأقل من الراحة خلال كل فترة 24 ساعة .

2. لا يجوز توزيع ساعات الراحة على أكثر من فترتين على الأقل طول إحدىهما 6 ساعات .

3. يجوز اختصار الفترة الدنيا البالغه عشر ساعات إلى دون الـ 6 ساعات متتالية شريطة أن لا يطبق مثل هذا التخفيض على مدى فترة تزيد عن يومين وبشرط أن لا تقل ساعات الراحة عن 70 ساعة خلال سبعة أيام .

4. تلتزم الشركات بمسك سجلات خاصة بتنظيم ساعات العمل والراحة للملاحين.

المادة (58) :- تطبق الإدارة البحرية فيما يتعلق بترتيبات ومبادئ المناوبة البحرية ، الإجراءات المرضية المخصوص عليها في الفصل الثامن من الاتفاقية وعلى الشركات أن تلتزم بها .

الفصل التاسع السلامة البحرية

المادة (59) :-

1- تخضع كالة السفن عدا تلك التي تم استثنائها في المادة (4) عدد تواجدها في المياه الإقليمية الأردنية للرقابة بواسطة موظفين من السلطة البحرية

مخولين للتحقق من أن جميع العاملين على تلك السفن يحملون شهادات الأهلية طبقاً لأحكام الاتفاقية أو يحملون الإعفاء المناسب .

2- تقبل هذه الشهادات مالم يكن هناك دلائل واضحة على أن إحدى هذه الشهادات قدتم الحصول عليها بطريق الغش أو أن الشخص الذي يحمل الشهادة ليس هو الشخص الذي صدرت له .

3- في حالة وجود أي قصور فيما يختص بتطبيق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة أو في إجراءات الرقابة فعلى الموظف المكلف بالرقابة أن يخطر كل من ربان السفينة والمتصل تحريرياً وبصفة فورية وفي حالة غياب الأخير يتم إخطار السلطة البحرية للدولة التي صرحت للسفينة أن تحمل علمها وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة ويحدد هذا البلاغ تفاصيل القصور الموجود والأسباب الذي يعتبر الطرف من أجلها أن هذا القصور يشكل خطراً على سلامة الأفراد أو الممتلكات أو البيئة البحرية .

4- لدى ممارسة الرقابة وفقاً لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة ومع أخذ حجم ونوع السفينة وطول وطبيعة الرحلة في الاعتبار ووجد أنه لم يتم تصحيح الخطأ المشار إليه وتم التحقق من أن هذا الخطأ يسبب خطراً فعلى الطرف الذي يقوم بالرقابة اتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من عدم السماح للسفينة بالإبحار حتى تستوفي السفينة تصويب الخطأ والإفاء بالمتطلبات للدرجة التي تكفي لإزالة الخطر ويتم إخطار الأمين العام للمنظمة فوراً بالحقائق المتعلقة بالإجراءات التي تم اتخاذها .

5- عند ممارسة الرقابة وفقاً لأحكام هذه المادة يجب أن تبذل كافة الجهود الممكنة في سبيل تجنب احتجاز السفينة أو تأخيرها دون مبرر نتيجة لأي خلل نجم عن عيب غير واضح في الشهادات الخاصة بطاقم السفينة .

المادة (60) :- تتولى الإدارة البحرية الرقابة على جميع السفن الأردنية وغيرها ، ولها أن تعهد بذلك إلى جهات متخصصة وفقاً للضرورة والحاجة وحسب الأصول .

المادة (61) :- تهدف إجراءات الرقابة إلى التأكد من أن السفن تتقيد بجميع متطلبات الاتفاقية الدولية المعنية بالسلامة البحرية وحماية البيئة ومنع التلوث وخصوصاً اتفاقيات " حماية الأرواح في البحار لعام 74 وتعديلاتها واتفاقية STCW 78 وتعديلاتها لعام 1995 ، والاتفاقيات الخاصة بمنظمة العمل الدولية (ILO) وتعديلاتها .

المادة (62) :- يتولى الأشخاص المفوضون بالرقابة اتخاذ الإجراءات التالية للتأكد من :-

1. أن جميع الملاحين العاملين على متن السفينة يحملون شهادات أهلية أو وثائق مصادقة واعتراف ، وشهادات السلامة الحتمية والشهادات الطبية أو أي إعفاءات سارية المفعول .

2. أن عدد وشهادات الملاحين العاملين على متن السفينة تتطابق مع متطلبات شهادة التطبيق الأمن الصادرة عن الإدارة البحرية .

3. أن السفينة مجهزة بجميع معدات السلامة والأمان بحسب ما هو وارد في اتفاقيات سلامة الأرواح في البحر (SOLAS) مع تعديلاتها .

4. أن تطبيق متطلبات إدارة السلامة الدولية يتم بحسب ما هو وارد في مدونة إدارة السلامة البحرية (ISM code) .

مكاتب الرقابة

5. أن جميع الملاحين يتمتعون بالأهلية للتشغيل الآمن والذي يمنع التلوث البحري.
6. أن هيكل السفينة ومعداتها صالحة للعمل وتؤمن متطلبات السلامة للملاحين والبيئة البحرية.
7. امتثال الملاحين للمبادئ المعتمدة في أعمال المناوبة والمحددة من قبل دولة العلم لمهام القيادة أو غرف المحركات.
8. أهلية الملاحين ، بحيث يحق لموظفي الرقابة أن يختاروا عدداً من طاقم السفينة على اختلاف رتبهم وأن يجروا لهم اختباراً لكفاءتهم سواء لواجبات وظائفهم أو قدرتهم على القيام بمهام السلامة والإنقاذ وحماية البيئة البحرية.
9. أن السفينة تطبق القوانين الخاصة بمنظمة العمل الدولية وخصوصاً "الجزء الخاص بالعاملين في البحر".
10. عدم حصول السفن التي يحق لها رفع علم دول ليست طرف في الاتفاقية على معاملة أفضل مما تعامل به السفن التي ترفع علم دول الأطراف في الاتفاقية.

المادة (63) :- في حال اكتشاف أي قصور أو عيب في أي من العيوب الواردة في المادة (62) ، يتوجب على الموظف المفوض بالرقابة أن يتخذ تقريراً بذلك وفقاً للنموذج المعتمد لهذه الغاية ويرفعه إلى الإدارة البحرية التي تقوم على الفور بإبلاغ ريان السفينة ، وتقصص دولة العلم أو ممثلها الدبلوماسي أو السلطة البحرية التابعة لها بواسطة الفاكس ، بغية اتخاذ الإجراءات المناسبة ، وخلاف ذلك يكون له الحق بإيقاف السفينة وعدم السماح لها بالسفر وفرض الغرامة المناسبة عليها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها .

المادة (64) :- على مالك السفينة أو الريان أن يصحح العيوب المشار إليها حتى وإن كانت هذه العيوب لا تشكل خطراً مباشراً على سلامة السفينة وطاقمها والممتلكات والبيئة البحرية ويمكن للإدارة البحرية الحق إعطاء السفينة فرصة لرحلة واحدة فقط لغايات تصحيح العيوب . أما إذا كانت العيوب جوهرياً فتبقى السفينة موقوفة لحين تصحيح العيوب وتأمين متطلبات السلامة .

المادة (65) :- على الموظفين المكلفين بالرقابة أن يتخذوا كافة الإجراءات الممكنة لعدم تأخير أو إيقاف السفينة بشكل غير مبرر .

المادة (66)

المادة (66) :- تلغى كافة النصوص التي تخالف أحكام هذه التعليمات .

المادة (67) :- على جميع الملاحين الذين سبق لهم أن حصلوا على شهادات الأهلية أو أية معادلات لها من أي جهة أياً كان نوعها التقيد بإحكام هذه التعليمات .

المهندس نادر الذهبي

وزير النقل ووزير السياحة والآثار

تعليمات أسس وشروط استيفاء رسوم تصاريح العمل للعمال غير العرب في مشاريع المناطق الصناعية المؤهلة التي يتم توسعتها

صادرة بمقتضى البند (٢) من الفقرة (ج)

من المادة (٣) من نظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين

رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته

المادة (١) :- تسمى هذه التعليمات (تعليمات استيفاء رسوم تصاريح العمل

للعمال غير العرب في مشاريع المناطق الصناعية المؤهلة

التي يتم توسعتها لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها من تاريخ نشرها

في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) :- يقصد بالمشروع أي نشاط اقتصادي قائم ضمن أي منطقة

صناعية مؤهلة ، مستفيد من اتفاقية المناطق الصناعية

المؤهلة ومنتجه مؤهل .

المادة (٣) : لغايات تطبيق هذه التعليمات يقصد بتوسعة المشروع كل توسع

أو تحديث أو تطوير للمشروع يؤدي إلى زيادة في الطاقة

الانتاجية لا تقل عن ٢٥% وزيادة في القوى العاملة لا تقل عن

٢٠% من مجموع العاملين في المشروع القائم .

المادة (٤) : -/ على كل صاحب مشروع ولغايات استيفاء رسوم تصاريح

العمل عن العمال غير العرب العاملين بعد توسعة المشروع

تقديم ما يلي :-

مك-١٣١٢

١- قرار لجنة تشجيع الاستثمار المؤلفة بموجب قانون تشجيع الاستثمار النافذ المفعول والخاص بتوسعة المشروع الصادر سندا لتقرير اللجنة الفنية المشكلة للتأكد من التوسعة فعلياً .

٢- شهادة تأهيل منتج من لجنة المناطق المؤهلة في وزارة الصناعة والتجارة سارية المفعول .

ب - يشترط ان لا يكون العامل غير العربي من عمال المشروع القائم قبل توسعته .

وزير العمل
المهندس مزاحم المحيسن

المخابر الطبية الخاصة

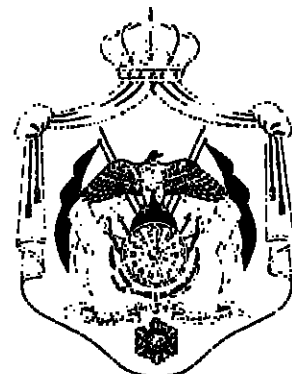
• استناداً للبند (٩) من النقطة الثالثة لشروط الاعتراف بالمخابر الطبية لغايات التدريب من اللطيمات الصادرة بموجب المادة (١٩) من نظام ترخيص وإدارة المخابر الطبية الخاصة رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته. فقد تم اعتماد المختبرات الطبية المذكورة تالياً لغايات التدريب.

وزير الصحة بالوكالة
الدكتور رويدا المعاينة

اسماء المختبرات المعترف بها لغايات التدريب

اسم المختبر	العنوان
مختبرات Edgware General	بريطانيا
مختبرات مستشفى الملك خالد/ نجران	وزارة الصحة/ المملكة العربية السعودية
مختبرات مستشفى صقر	وزارة الصحة/ دولة الامارات العربية المتحدة
مختبرات الاكاديمية الطبية	لوبيان/ بولندا
مختبر مستشفى دمشق الحكومي	سوريا
مختبر مستشفى الجهراء	الكويت
مختبر مستشفى راشد	الامارات العربية المتحدة
مختبر مستشفى البرموك التعليمي	بغداد/ العراق
مختبر مستشفى مانشستر الملكي	بريطانيا
مختبر المستشفى العسكري	وزارة الدفاع الكويتية/ الكويت
مستشفى المفرق/ ابو ظبي	ابو ظبي/ الامارات العربية المتحدة
مستشفى ارامكو	المملكة العربية السعودية
مختبر سميت كلان بيكام	الولايات المتحدة الامريكية
مختبر مستشفى الملك فيصل التخصصي	المملكة العربية السعودية
مختبر مستشفى الولادة والاطفال	المملكة العربية السعودية/ الرياض
مختبر مستشفى زلتين المركزي	ليبيا
مختبرات الهيئة الملكية للجيبيل وينع/ ينبع الصناعية	المملكة العربية السعودية
مختبر مستشفى النديم الحكومي	وزارة الصحة/ الاردن

هكائن العمل



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٨٩ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٦

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١٣١٨	- الأوسمة
١٣١٨	- وكالات الوزراء
١٣٢٠	- الموظفين
١٣٢١	- الجنسية الأردنية
١٣٢١	- الاستملاك
١٣٢٣	- الشؤون البلدية
١٣٦٠	- المواصفات القياسية
١٣٦٥	- الاعلا
١٣٧٧	- المطام

مختبر المركزي وبنك الدم	الرياض/ السعودية
مختبر مستشفى حمد	دولة قطر
مختبر Punxsutawney Hospital	الولايات المتحدة الأمريكية
مختبر nine wells	دندي/ اسكتلندا
مختبر مستشفى الأمير هاشم بن الحسين	الخدمات الطبية الملكية/ الاردن
مختبر مستشفى الداودي	الرياض/ المملكة العربية السعودية
مختبر مستشفى الاهلي/ الخليل	الخليل/ فلسطين
مختبر مستشفى الملكة علياء	مستشفى الملكة علياء/ الاردن
مختبر مستشفى الشفاء	غزه
مختبر مستشفى العين	الامارات العربية المتحدة

تصحيح خطأ

• وقع خطأ في المادة (٧) المعدلة في القانون المؤقت رقم (٩) لسنة ٢٠٠٣ قانون معدل لقانون مؤسسة الموائن المنشور على الصفحة (٦٩٥) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٨٦) الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦ حيث ورد البند (٤) من الفقرة (أ) من المادة (٧) المشار اليها اعلاه بالصيغة التالية:-

٤ - مندوب عن وحدة للتخاصية بسميه رئيس الوحدة.

خطأ

والصواب هو:-

٤ - مندوب عن الهيئة التنفيذية للتخاصية بسميه رئيس الهيئة.

الأوسمة

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح لدولة المهندس علي أبو الراغب رئيس الوزراء ووزير الدفاع بحمل وسام الاستحقاق لجمهورية ألمانيا الاتحادية من درجة الصليب الأكبر الممنوح له من فخامة رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية.
- صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح لمعالي الدكتور أمية طوقان محافظ البنك المركزي الأردني بحمل وسام "الجراند كروس من درجة العرش" الممنوح له من قبل جلالة الملك اليرت ملك مملكة بلجيكا بمناسبة انتهاء مهامه كسفير للمملكة الأردنية الهاشمية لدى مملكة بلجيكا.

* * * * *

وكالات الوزراء

- أ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد فارس النابلسي نائب رئيس الوزراء ووزير العدل مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة المهندس علي أبو الراغب رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.
- ب- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد فارس النابلسي نائب رئيس الوزراء ووزير العدل مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة المهندس علي أبو الراغب رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ٨ - ٢٠٠٣/٢/١٥.
- ج- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم أعمال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمد حمدان وزير التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٥ - ٢٠٠٣/٢/١٦.
- د- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد حيدر محمود وزير الثقافة أعمال وزارة النقل ووزارة السياحة والاتصال بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد نادر الذهبي وزير النقل ووزير السياحة والإعلام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٥ - ٢٠٠٣/٢/١٦.

محكمة العدل

هـ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد حيدر محمود وزير الثقافة أعمال وزارة النقل ووزارة السياحة والآثار بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد نادر الذهبي وزير النقل ووزير السياحة والآثار في كل من دمشق ونيقوسيا بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢ - ٢٠٠٣/٢/٤.

و- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان أعمال وزارة الشؤون البلدية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات وزير الشؤون البلدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٥ - ٢٠٠٣/٢/١٦.

ز- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور ميشيل ماروق وزير المالية أعمال وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس محمد البطاينة وزير الطاقة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٥ - ٢٠٠٣/٢/١٦.

ح- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور حازم الناصر وزير المياه والري أعمال وزارة التخطيط بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور باسم عوض الله وزير التخطيط في كل من واشنطن وجنيف بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢ - ٢٠٠٣/٢/٨.

ط- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد الذنبيات وزير التنمية الإدارية ووزير البيئة أعمال وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة طيلة مدة غياب سمحة الدكتور أحمد خليل وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في الديار المقدسة بمهمة رسمية خلال الفترة من ١/٣١ - ٢٠٠٣/٢/١٦.

ي- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد عفاش العدوان وزير الدولة للشؤون السياسية ووزير الإعلام أعمال وزارة الداخلية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد فظطان المجالي وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٥ - ٢٠٠٣/٢/١٦.

الموظفون

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة الشؤون البلدية السيد خالد محمود عتاب على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٣/٢/٨.

٢ - أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٢٦٤٥) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٥ المتضمن الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية السيد فتحي نهار ملخح الرفوع على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/١٦ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ الموافقة على تعديل تاريخ إحالة المذكور على التقاعد ليصبح اعتباراً من ٢٠٠٣/٢/١ بدلاً من ٢٠٠٢/١٠/١٦.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً من ملاك ديوان المحاسبة على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٣/٣/١:-
السيد عطيه عبد الحميد موسى للطوباسي
السيد أحمد رضوان محمد عريبات
السيد هزاع عبدالكريم فلاح الفواعير
السيد جاليت ابراهيم خليل خوري
السيد موسى عبدالمجيد محمد عباينة

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة التربية والتعليم

السيدة منور يوسف مخيمر الرواشدة

السيد فايز جميل أحمد الحوامده

السيدة نعمة محمد أحمد عصيري

السيدة فاطمة جميل محمد عايش

السيدة عليہ قاسم فليح العموش

السيد علي عبدالنعميم علي الرفايه

السيد حسن أحمد ذيب العرمان

السيد محمد علي محمد منصور

السيدة ريماء عطا الله ابراهيم كرادشه

السيدة هيام ابراهيم الفلاح خليفات

السيدة فاطمة عبدالله سالم عايد عبدالله

السيد نادر سعيد الحاج مسعود السيتي

السيدة مها سعيد مصطفى فطيشات

السيدة سمر سليمان داود تفاحه

السيدة نعيمه عبدالرحمن عطيه طبيشات

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السيدة سارة محمد ابراهيم أبو دلو

السيد خالد نهار محمود المعايطة

السيد أحمد مرشد خليل بني عيسى

وزارة النقل/ دائرة الإحصاء الجوية

السيد هينا مصطفى طائب عليل

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

٢٠٠٣/٢/١٨

الجنسية الأردنية

١ - أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٢٢٢٣) تاريخ ٢٠٠٣/١/٧ المتضمن السماح للسيدة عبير يوسف مصطفى عتمة بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس السعودية وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ السماح للسيدة عبير موسى مصطفى عتمة بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس السعودية وليس كما ورد بالقرار المشار إليه أعلاه.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ بالاستناد لأحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تالياً وذلك لرضيتهما بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها:-

١ - السيد فؤاد محمد كمال فؤاد الحسيني

٢ - السيد عيسى خلف علي عيسى

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ بالاستناد لأحكام المادتين (١٥، ١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة أسماؤهم تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس السعودية المقيمة في المملكة لراي اسم كل واحد منهم:-

الجنسية	الاسم
١ - السيد عمر صلاح أحمد العمري	الامانية
٢ - السيد فهد عيسى عوض عمرو	الإيطالية
٣ - السيد عبدالله (ضيف الله) مصطفى أبو طالب	اللساوية
٤ - السيدة غالية مشافق (عطا الله) التوابية	السعودية
٥ - السيدة صفاء محمد يوسف الرشدان	السعودية
٦ - السيدة وجدان محسن علي الخالدي	السعودية
٧ - السيد لؤي يوسف عبدالرحمن محسن	الامانية

* * * * *

الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك جزء قطعة الأرض رقم (١٠٢٣) من الحوض رقم (١٥) من أراضي اربد الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١١٨٠٩) والعرب اليوم عدد (٢٠٥٥) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٤ استملاكاً مطلقاً لأغراض المجلس البلدي في اربد مشروفاً لتفريع العام بالمعنى المنصوص في قانون الاستملاك.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج و ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٤ المتضمن استملاك وحيازة مساحات قطع الاراضي المبينة أرقامها وارقام واسماء احواسها ومالكها بالجدول الموضح بالقرار المشار اليه اعلاه مع ما عليها من منشآت الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (٢٠٥٧) والراي عدد (١١٨١١) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٦ استملاكاً مطلقاً لأغراض امانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم لجراء الكشف الحسي على العقارات المقر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحات قطع الاراضي المبينة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروفاً للتفريع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١ - ما مساحته دونم واحد و ٢م (٢٥٠) من قطعة الأرض رقم (١) من الحوض رقم (٧) من أراضي حواره وما مساحته (١٣) دونماً و ٢م (٩٨٨) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢٥) وما مساحته (٩) دونمات و ٢م (٣١٦) من الحوض رقم (٢٦) وما مساحته (٤) دونمات و ٢م (٣٠٢) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢٤) وجميعها من أراضي الرمثا الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١١٨٠٩) والدستور عدد (١٢٧٣٩) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٤ لأغراض وزارة الاشغال العامة والسكان لغايات طريق بشري/ الرمثا.

٢ - ما مساحته (٧) دونمات و ٢م (٧٢١) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٢) وما مساحته (١٠) دونمات و ٢م (٥٨١) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٤) وما مساحته (٤٠) دونماً و ٢م (٥٩٠) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢٣) وما مساحته (١٥) دونماً و ٢م (٤٩) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢٢) وما مساحته (١٠) دونمات و ٢م (٥١٧) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٧) وجميعها من أراضي عين جتا وما مساحته (٦) دونمات و ٢م (٤٨٠) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٤٧) وما مساحته (٣) دونمات و ٢م (٧٨٢) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٤٨) وما مساحته (١٦) دونماً و ٢م (٩٠٩) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٤٦) وجميعها من أراضي سوف الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١١٨٠٩) والعرب اليوم عدد (٢٠٥٥) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٤ لأغراض وزارة الاشغال العامة والسكان لغايات طريق سوف/ عين جتا.

٣ - كامل حصص الشركاء في قطعة الأرض رقم (٤١) من الحوض رقم (٧) من أراضي كفرلجوة الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١١٨٠٢) والدستور عدد (١٢٧٣٢) تاريخ ٢٠٠٣/١/٧ لأغراض القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية لغايتها الامنية.

هــ كـ مـ نـ اـ لـ خـ هـ

الشؤون البلدية

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية الدكتور عبدالرزاق طيبيشات

يعلن لاطلاع العموم أن لجنة بلدية الزعتري والمنشبية/ محافظة المفرق وبصفقتها (لجنة تنظيم محلية) قد قررت بقرارها رقم ٤٢/١ لسنة ٢٠٠٢ واستناداً لأحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ فرض عوائد تنظيم خاصه على النحو التالي:

فلس	دينار
١- تأمين رخصة البناء للمناطق السكنية	٢٥
٢- تأمين رخصة البناء للمناطق التجارية	٥٠
٣- عوائد معاملات التخارج عن كل قطعة أرض	٥
٤- عوائد عن كل معاملة بيع أرض بالمقطوع للقطعة الواحدة	١٥
٥- عوائد عن كل معاملة حصر أرث	٥
٦- عوائد عن تصديق أي معاملة بالمقطوع	٥
٧- عوائد عن كل حفرة امتصاصية بالمقطوع	٥
٨- عوائد عن كل خزان مياه بالمقطوع	٥
٩- عوائد عن معاملات توحيد قطع الأراضي عن كل قطعتين	٥
١٠- تأمين قطع شارع لغاية إيصال الخدمات	٢٥
١١- عوائد تنظيم خاصه عن قطع الأراضي التي تنظم عن كل دوم	٥
١٢- تجديد رخصة البناء ٥٠% من قيمة الرخصة السابقة	...
١٣- عوائد عن إصدار أي شهادة من البلدية	٢
١٤- عوائد عن تغيير اسم المالك لرخصة البناء بالمقطوع	١٠
١٥- عوائد تجديد وترقيت بنسبه ٤٠% من قيمة تكلفه الشوارع أي بواقع ٢٠% على كل جانب من جانبي الشارع.	...

يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة المحلية للتنظيم لمنطقة اربد قد قررت بقرارها رقم ١٥٤٩ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢ واستناداً لأحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ تخفيض عوائد التنظيم الخاصة المفروضة على قطع الأراضي الواقعة على شارع الهاشمي في مدينة اربد على النحو التالي:-

١. قطع الأراضي الواقعة على شارع الهاشمي الواقعة بين دوار الملكة نور وشارع حمزة بن عبد المطلب من (٢٠٠) دينار عن المتر الطولي من واجهة القطعة إلى (١٥٠) دينار عن المتر الطولي من نفس الواجهة.
٢. قطع الأراضي الواقعة على شارع الهاشمي الواقعة بين شارع حمزة بن عبد المطلب ودوار الشهيد محمد الدرة من (١٥٠) دينار عن المتر الطولي من واجهة القطعة إلى (١٠٠) دينار عن المتر الطولي من نفس الواجهة.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦٥٩ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٤، الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٧) السنينية من أراضي كفر سوم وذلك في بلدة الكفارات / لواء بني كنانة، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٩٢) تاريخ ٢٠٠٢/٩/١٥، الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٩٥٠، ٩٤٨، ٩٤٦) حوض رقم (٤) البلد من أراضي كفرنجه وذلك في بلدة كفرنجه الجديدة / لواء كفرنجه وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٨) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٥ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١١٨٧) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢١ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٣، ٥٤، ٦٣) حوض رقم (٢٠) وإحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٥، ٦٢، ٦٣) حوض رقم (٢٠) والقطع (٦١، ٧٠، ٧١، ٧٣) حوض رقم (٢٣) من أراضي منطقة زي، وذلك في بلدة السلط الكبرى/ لواء قصبة السلط، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٨، ووضعه موضع التنفيذ.

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٢٤١ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٠، الموافقة على مخطط تعديل مسار الطريق المار بالقطعة رقم (٤٥) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٥، ١٩) من أراضي كفر خل وذلك في بلدة النسيم / لواء قصبة جرش، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١٢٧٩) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٧، الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٢١، ٧١٦) حوض رقم (٥) من أراضي الخالديه وذلك في بلدة الخالديه / لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم ١/١٢٨٥ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٢، الموافقة على مخطط إلغاء شارع وأحداث آخر ضمن الحوض رقم (١٥) من أراضي منطقة سما الروسان وذلك في بلدة السرو / لواء بلي كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١٢٩٠) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٢، الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وبأحكام سكن (ج) وتجاري طولي ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي الجيزة وذلك في بلدة الجيزة الجديدة / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ وأعتبر الإعلان المرفق بطي كنهني رقم ج/٢٨/٩/٢٧٧٧ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢ لاغيا.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/١٣١٢) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٩، الموافقة على مخطط إلغاء نهاية مقلقه وأحداث توسعه للشارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٩، ٤٥٨، ٤٤٩، ٤٤٤، ٤٤٩) حوض رقم (١٠) الشرهه وذلك في بلدة مؤته و المزار/لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٣/١٣٢٢) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١، الموافقة على مخطط أحداث شارع ضمن القطع ذوات الأرقام من (٣٧٧) إلى (٤٠٧) والقطع ذوات الأرقام (١٤، ٣٠٥، ٣٥٨) من حوض رقم (٣٤) البشير من أراضي السلط وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٣٢٦ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١، الموافقة على مخطط إلغاء طريق وتغيير صفة استعمال من سكن "ب" إلى مباني عامه ومن مباني عامه إلى سكن "أ" ضمن الحوض رقم (١٠) من أراضي المصطبة وذلك في بلدة باب عمان / لواء قصبة جرش، وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٣/١/٨ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/١٠) تاريخ ٢٠٠٣/١/٥، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامه إلى سكن "ج" ضمن القطع ذوات الأرقام من (٧٢٨) إلى (٧٢٢) حوض رقم (٤) من أراضي أم اللؤلؤ وذلك في بلدة منشية بني حسن / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٢ ووضعه موضع التنفيذ.

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢٥ تاريخ ٢٠٠٣/١/٧ الموافقة على مخطط إلغاء شارع وطريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٤، ٧٥، ٧٦) حوض رقم (٢٠) من أراضي بريفنا وذلك في بلدة الباسلية / لواء البادية الشمالية الغربية، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٤ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٣/١/٧ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٥، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١٩) حوض رقم (٥) من أراضي حمراء السحيم وذلك في بلدة بني هاشم / لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/٢٧) تاريخ ٢٠٠٣/١/٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامه إلى سكن "ج" ضمن القطعة رقم (٨٥) حوض رقم (٢) من أراضي روضة بسمه وذلك في بلدة أم الجمال الجديدة / لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٥) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٢ الموافقة على مخطط تخفيض طريق من ٨ متر إلى ٦ متر ضمن الحوض رقم (١٧) من أراضي الثنية، وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة الكرك، ومكاتب بلدية الكرك الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة الكرك الكبرى، خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٤٥) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٢ الموافقة على مخطط إلغاء طرق وإحداث أخرى ضمن الحوض رقم (١) من أراضي سمرا وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة الكرك، ومكاتب بلدية الكرك الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة الكرك الكبرى، خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٥) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٤ الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة "م" ضمن القطعة رقم (٢١) حوض رقم (٤٦) في بلدة الرمثا الجديدة / لواء الرمثا تصديقاً مؤقتاً.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/٦٨) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٩ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٦، ٢٧) حوض رقم (٦) من أراضي العالیه وذلك في بلدة ذيبان الجديدة / لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/٦٨) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٩ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٩، ٢٧، ٢٢) حوض رقم (١٣) من أراضي بركة وذلك في بلدة ذيبان الجديدة / لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ.

حکومت العراق

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٣/٦٨) تاريخ ١٩/١/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطعة رقم (٢) حوض رقم (٢) من أراضي فلحا وذلك في بلدة ذيبان الجديدة/لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/٨٠) تاريخ ٢٦/١/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط إلغاء شارع وأحداث آخر ضمن القطع ذوات الأرقام (٨١،٧) حوض رقم (١٠) من أراضي خرجا وذلك في بلدة اليرموك الجديدة /لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٧) تاريخ ٢/٢/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٩) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٨ الموافقة على مخطط إحداث شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (١١٩، ١٢١، ١٢٤، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤) حوض رقم (١) من أراضي أرنبه الشرقية ، وذلك في بلدة الجيزة الجديدة /لواء الجيزة ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢/٢/٢٠٠٣ ، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٩٣ تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع وتحويله إلى سكن "ج" حسب السكن المجاور ضمن القطعة رقم (٨٥) حوض رقم (٨) الشذيفات من أراضي العالوك وذلك في بلدة بدران الجديدة /لواء قصبة الزرقاء، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/٩٨) تاريخ ٢/٢/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من ريفي إلى سكن "ج" وأحداث شوارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٦، ٤٧، ٤٩، ٦٢، ٦٤، ٦٥) حوض رقم (٣٥) من أراضي عيمه وذلك في بلدة الطفيله الكبرى/لواء قصبة الطفيله وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/١٠٣) تاريخ ٤/٢/٢٠٠٣، الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (١٤٩، ١٥٠، ١٥١) حوض رقم (٩) أم صفتين من أراضي عين الباشا وأحداث شارع وتغيير صفة استعمال من شارع وسكن "ب" إلى سكن "ج" ومن شارع وسكن "ب" إلى سكن "د" ضمن القطع ذوات الأرقام (٦، ٧، ١٨، ٢٣، ١٣٠) حوض رقم (١٠) النهير من أراضي صافوط وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة /لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم ١/١٠٤ تاريخ ٢٠٠٣/٢/٤ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الأرقام من (٧٢٠ إلى ٧٢٤) ومن (٧٣٠ إلى ٧٣٢) والقطعة (٧٣٧) حي (٢) البدور والقطع (٧١٢، ٧١٣، ٧١٤) حي (٤) البلدية والقطع (٧٠١) و (٧٠٨ إلى ٧١٢) والقطع (٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣١) والقطع (٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦) حي (٥) الآثار والقطع (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣) حي (٣) الشويات ضمن الحوض رقم (٨) البلد من أراضي الوهادنه وذلك في بلدة الشفا /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ١٨/٢/٢٠٠٣ ووضعه موضع التنفيذ .

هــ كـ لـ مـ نـ

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٠٤ تاريخ ٢٠٠٣/٢/٤ ، الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع وتخفيض سعة وأحداث نهاية مغلقة ضمن القطع ذوات الأرقام (١٢، ٣٤، ٩٤، ٩٥) حوض رقم (٩) الخل من أراضي الوهاندن وذلك في بلدة الشفا / لواء قصبة عجلون ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ ووضع موضع تنفيذ.

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١١٣) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٤ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٩، ١٠، ١١، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٩٢، ٢٣٩) حوض رقم (١٤) عيون الجاموس من أراضي ناعور ، وذلك في بلدة ناعور الجديدة / لواء ناعور ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة العاصمة ، ومكاتب بلدية ناعور الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل ، خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١١٥) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٤ ، عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق وذلك ضمن الوحدة السكنية رقم (١) حوض رقم (٢) ذراع الخان القبلي وذلك في بلدة معاذ بن جبل / لواء الاغوار الشمالية.

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٢٣) تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن إلى تجاري طولي بدون ارتداد ضمن القطع ذوات الأرقام (١١، ١٨، ٢٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٧٥، ١٥٠، ١٩١، ٢٣٣) حوض رقم (١٤) من أراضي خواره ، وذلك في بلدة اربد الكبرى / لواء قصبة اربد

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٢٤ تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦ ، عدم الموافقة على مخطط توسعة جزء من طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٠٥، ٦٦٩) حوض رقم (١) من أراضي منطقة المشارع وذلك في بلدة طبقة فحل / لواء الاغوار الشمالية

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٢٥) تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (٢٠ م) إلى (١٦ م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٢، ٥، ١٠٦) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣٨، ٣٩) من أراضي الطيبة ، وذلك في بلدة الطيبة الجديدة / لواء الطيبة .

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٢٦ تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦ ، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق وتعديل مسارها ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٣، ٣٦) حوض رقم (٣٠) من أراضي كفر سوم وذلك في بلدة الكفارات / لواء بني كنانة.

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٣٧ تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ ، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن أخضر إلى سكن "ب" ضمن القطعة رقم (٤١) حوض رقم (١٠) الفرس وذلك في بلدة منشية بني حسن / لواء قصبة المفرق .

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٣٧ تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ ، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (٧١٥) حوض رقم (١٣) المنشية الشرقي وذلك في بلدة منشية بني حسن / لواء قصبة المفرق.

هــ كـ لـ مـ نـ

يعلن للمصوم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٣٩ تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن الخضير إلى سكن 'ب' ضمن القطع ذوات الأرقام (٨، ٩، ٥١، ٥٥١) حوض رقم (٧) الخضرا الفوقا وذلك في بلدة جرش الكبرى / لواء قصبة جرش .

يعلن للمصوم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٣٩) تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق ونهاية مظلة بسعة ١٢ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٧، ٧٤، ٤٤٩، ٤٥٢) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤، ١٣) من أراضي جرش، وذلك في بلدة جرش الكبرى / لواء قصبة جرش .

يعلن للمصوم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٣٩ تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة دوار بواقع ٢٢م² ضمن القطعة رقم (١٦٤٤) حوض رقم (٢) من أراضي جرش وذلك في بلدة جرش الكبرى / لواء قصبة جرش .

يعلن للمصوم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٠ تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨، عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٨٧، ٦١) حوض رقم (١٥) من أراضي الكنة وذلك في بلدة المعراض / لواء قصبة جرش .

يعلن للمصوم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٩/٢) تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨، الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وبأحكام سكن (ج) وإحداث الشوارع المفردة ضمن القطع ذوات الأرقام من (٣١) إلى (٨٧٧) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام من (١٥) إلى (٣٠) وجزء من القطعة رقم (١١) ضمن الحوض رقم (٤) أم العظام من أراضي القسطل والمشتى وذلك في بلدة الجيزة الجديدة / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٣ ووضع موضع التنفيذ .

إعلانات

صادرة عن أمين عمان رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم في أمانة عمان الكبرى

المهندس نضال الحديد

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٣/١/٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٨٥/٢٠٠١) تلاع العلي المتضمن :- إلغاء واستحداث شوارع ومنحنيات أمام قطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (٤) أم السماق الشمالي وحوض (٣) حنو طياً وتغيير صفة استعمال القطعة رقم (١٣٢١) حوض (٤) أم السماق الشمالي من تجاري عادي بأحكام خاصة كما جاء في الترخيص الإنشائي وسكن (أ، ب) إلى تجاري بأحكام خاصة وتغيير استعمال قطع الأراضي أرقام (١٣٢٠، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠) من سكن (أ، ب) إلى مواقف سيارات مكشوفة لخدمته البناء مع استيفاء تعويض بواقع خمسمائة ألف دينار وكما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاع العلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٣/١/٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٣/٩٠/٢٠٠٣) ماركا) المتضمن :- تخفيض سعة الطرق المارة أمام قطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (٣) رجم الجيش وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (ماركا) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين مطبعتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

هكذا من العمل

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٩) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٣/٢٦٨) المتضمن : السماح بالتلاصق من جهة واحدة تحدد من قبل اللجنة المحلية وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٤) البلد وحوض (٦) لم لذينات وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (القويسمة) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٣) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٣/٣٢) بدير + أم قصير المتضمن : إعطاء صفة استعمال حديقة لقطعتي الأرض رقم (٤٠) حوض (٤٠) حجرة الشمالي وسكن (ج) لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٤٠) حجرة الشمالي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (بدر + أم قصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٠) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٢/١٦٩) شفا بدران المتضمن :- تخفيض الارتداد لقطعة الأرض رقم (١٤٤) حوض (١) أم حجير لوحه (١) من أربعة أمتار إلى مترين وذلك من جهة الطريق وتبقى بقية الأحكام كما هي مصدقة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شفا بدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٣) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٢/٣١٦) تلاع العلي المتضمن :- تغيير صفة استعمال قطعتي الأرض رقم (٦٥٣، ٦٥٢) حوض (٢) التلاع الشمالي من سكن (أ) إلى سكن (د) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاع العلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٣) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٦ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٣/٢٦٨) خريبة السوق المتضمن : استحداث شوارع وإعطاء صفة استعمال صناعات خفيفة ضمن الاحواض (١) قصير السهل ، (١) الحنو الشرقي حوض (٣) ابو صوانه مع استيفاء تعويض بواقع دينار واحد لكل متر مربع من مساحة القطع المشمولة بالاقتراح وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (خريبة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٤) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٦ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٣/٢٦٩) القويسمة المتضمن : تحويل استعمال قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٦) لذينات من سكن (ب) إلى سكن (ج) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (القويسمة) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

هكذا من الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٩) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٦ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٣/٣٣/بدر) المتضمن : إعطاء صفة استعمال سكن (ج) للقطعة رقم (١٤٦٩) حوض (٥١) حجرة الجنوبي شريطة الفلز قسيمة بمساحة خمسة دونمات من قطعة الأرض وتسجيلها باسم مجلس أمانة عمان الكبرى قبل وضع المخطط موضع التنفيذ وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (بدر) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٠) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٦ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٣/٣٢٦/بدر) المتضمن : تحويل استعمال قطع الأراضي المبنية لرقامها ضمن الاحواض (٧) لم الضباع وحوض (٨) الشمساني وحوض (١٩) لم اذينة الشمالي الى مكاتب باحكام خاصة لمن يرغب وتجاري عادي باحكام خاصة واستيفاء تعويض بواقع اربعون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطع المشمولة بالاقتراح المتضمن تحويل صفة استعمالها الى مكاتب باحكام خاصة واستيفاء تعويض بواقع ثمانون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة رقم (٨) المقترح تحويل صفة استعمالها الى تجاري عادي باحكام خاصة شريطة عدم فتح ابواب تجارية الا من جهة شارع المدينة المنورة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (زهران + تلاح العلي + وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٢/٢٦٢/بدر) المتضمن :- تخفيض الارتداد الجانبي من (٣) متر الى (٢.٥) متر والنسبة المئوية ضمن الارتدادات وتبقى بقية الاحكام كما هي مصدقة سكن (ج) وذلك لقطعة الارض (٣٠٢) حوض (١٣) الفخيت لوحة (٤٦) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٨) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٢/٢٦٣/بدر) المتضمن :- إلغاء الشارع المار من القطع (١٣١،١٥) ضمن حوض (٢) للوزية الجنوبية وتحويل صفة استعمال من سكن (ب) الى سكن (ج) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٩) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٢/١٩٤/بدر) المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطع الأراضي نوات الارقم (١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٧٠١، ١٧٠٢) حوض (٥) المدورة من سكن (ج) الى سكن باحكام خاصة وحسب المخطط (أع/٦٨/بدر) على ان يكون الحد الأدنى للفلز (٤٠٠) م ٢ والارتداد (٤) متر من جهة شارع الى (١٤) م والطريق (٦) م وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (طابق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكاتب التخطيط

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩١) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ الموافق على المخطط التعديلي للتخطيطي رقم (أ/ع/٢٠٠٢/٧٦/بسمان) المتضمن :- استحداث منحى من القطعة رقم (٢١٧٣) حوض (٦) جريدين الجنوبي وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (بسمان) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٧) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ الموافق على إيداع المخطط التعديلي للتخطيطي رقم (أ/ع/٢٠٠٣/٩١/ماركا) المتضمن : إلغاء جزء من شارع أمام قطعة الأرض رقم (٣٦١٧) لوحة (١٨) حوض (٩) برقع ، شريطة دفع ثمن الفضلة الناتجة كإمانات وتوحيد القطع (٥٥٠٣٦١٧) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (ماركا) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٨) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ الموافق على إيداع المخطط التعديلي للتخطيطي رقم (أ/ع/٢٠٠٣/٢٠٠/طارق) المتضمن : تخفيض الارتداد الخلفي والجانبى إلى (٣) أمتار وتبقى باقي الأحكام كما هي مصدقة للقطعة (١٨٨٥) حوض (٨) المالية لوحة (١١) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (طارق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٩) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ الموافق على إيداع المخطط التعديلي للتخطيطي رقم (أ/ع/٢٠٠٣/٢٠١/طارق) المتضمن : إلغاء جزء من الطريق المار ضمن القطعة (١٣٧٤) حوض (٨) المالية وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (طارق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٠) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ الموافق على إيداع المخطط التعديلي للتخطيطي رقم (أ/ع/٢٠٠٣/٤٣٧/وادي السير) المتضمن : تخفيض الارتداد الجانبى للقطعة (١٨٥٩) حوض (١٦) دير غيار من (٥) متر إلى (٤) متر على أن يكون التخفيض من جهة القطعة (٢٠٦٠) فقط وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠١) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢ الموافق على إيداع المخطط التعديلي للتخطيطي رقم (أ/ع/٢٠٠٣/٣٢٧/تلاع العلي) المتضمن : استحداث طريق بين القطع ذوات الأرقام (١٦٩١، ١٦٩٤، ١٦٩٢، ١٧٤٦) حوض (٨) الشمساني وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (تلاع العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

محكمة العدل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٥) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٨٤/٢٠٠٢/٢ صولج) المتضمن :- إستغلال الخمسة أمتار الأولى من الارتداد الأمامي والمحاذية لجسم البناء كمواقف سيارات وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض رقم (١٣) عرقوب خلدا وحوض رقم (٩) أم تينة والمنظمة صناعات خفيفة بموجب المخطط (أع/٩٠/٤٤) وبأحكام خاصة بموجب المخطط رقم (أع/٩٩/٢١٨) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (صولج) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٦) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣١٠/٢٠٠٢/٢ تلاح العلي) المتضمن :- تخفيض الارتداد الجانبي للقطعة رقم (٦٦٦) حوض رقم (١٣) عرقوب خلدا من خمسة أمتار إلى أربعة أمتار والنسبة المئوية بما يتوافق مع الارتداد وبإلحاق الأحكام تبقى كما هي مصدقة وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (تلاح العلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٨) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٩ الموافقة على أبعاد المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٧٠/٢٠٠٣/٢ القويسمة) المتضمن :- إلغاء شوارع تنظيمية ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها في حوض (٣) أبو صوابه - لوحة (٢٥) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (القويسمة) حيث يمكن لدوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقدم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المثار إليه إعلانه خلال المدة المسألة الذكر.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى

المهندس جمال أبو عبيد

• يعلن لإطلاع الصوم في منطقة بشرى أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة بشرى رقم (١/١) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٥ والمتضمن الموافقة على إلغاء طريق سعة (٦) المرة في القطع نوات الأرقام (٧٠، ٧١، ٨٠، ١١، ٧٧، ٤٦، ٣٠، ٧٥) من حوض رقم (٣٦/الدن) من أراضي بشرى والواصل بين الشارع التنظيمي سعة (١٢) المتجه شمال جنوب والشارع الدولي بغداد سعة (٣٠) المتجه غرب شرق بشكل وثق مثلث وذلك تقاعداً لأحداث فضلات في القطع المذكورة إعلانه وتقاعداً لدفع تعويضات من هدم البناء الواقع في سعة الشارع في القطعة رقم (٧٠) حوض رقم (٣٦/الدن) وذلك حسب المخططات المعدة.

وأعلن ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين استناداً لنص المادة (٢٤) البلد الثاني من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م كحالة خاصة ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة بشرى إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

• يعلن لإطلاع الصوم في منطقة أربد أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٣٣) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أربد رقم (١٩٥٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ والمتضمن إلغاء الكيرف الواقع على الزاوية الجنوبية للقاء شارع الحكمة وحسن كامل الصباح ليصبح على الصفر وذلك لتفادي هدم البناء القائم على القطعة رقم (٩٦) حوض (٨/البلد) من أراضي أربد.

وأعلن ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة أربد على أن تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

• يعلن لإطلاع الصوم في منطقة كفرجايز أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة كفرجايز رقم (٣/١) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٠ والمتضمن الموافقة على إلغاء طريق تنظيمية بسعة (٢) المرة من القطعة رقم (٨٨) حوض (١/بطين العين) والمخدومة بشارعين من الشمال سعة (١٢) م ومن الجنوب شارع سعة ٢٠ م وذلك للأسباب التالية:-

- ١ - لعدم جدوى الطريق من الناحية التنظيمية.
 - ٢ - لتفادي التعويض على الفضلة الناتجة عن الطريق. وذلك حسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية.
 - ٣ - لتفادي التعويض على العوائد الموجودة في سعة الطريق. وذلك حسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية.
- وأعلن ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين استناداً للمادة ٢٤ البلد الثاني من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م كحالة خاصة ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة كفرجايز إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

هــكـا
من
الـقـطـع

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى

المهندس ماهر حمدي أبو السمن

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢١/٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم ٢٠٠٢/١٧.

قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة الاستعمال سكن (أ) إلى سكن (ب) للقطع ذوات الأرقام (١٦٧، ١٦٦، ١٧٢، ١١٢) حوض (٣٧) وادي الخاذا والقطع (٢٢، ٢١، ٢٠) حوض (٤١) للشفا الشمالي وذلك لسهولة الإفراز بين الشركاء حيث أن معظم القطع مقام عليها ابنية والمطلقة مخدومه بشوارع تنظيمية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومه بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معطوله باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢١/٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى. وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة زي رقم ٢٠٠٢/٣٢.

قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تغيير صفة استعمال كامل القطعة رقم (٣) حوض (١١) الفروس من سكن ريفي إلى سكن (ب) وذلك لحل مشاكل الإفراز بين الشركاء وحسب المخطط المرفق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة زي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومه بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معطوله باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢١/٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى. وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم ٢٠٠٢/٢٨٧.

قررت الموافقة على وضع مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (٢٠) م حسب المفتوح على الواقع وذلك بإلغاء الأجزاء التنظيمية المسار بالقطع ذوات الأرقام (٨٠، ٨٥٥، ١٣٢٧، ١٣٢٦، ٨٥٢، ٨٥١، ٨٥٠، ١٦٣٩، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ١٦٣٨) حوض (٩٧) لبلد واعتماد الأجزاء التنظيمية المسار بالقطع ذوات الأرقام (٢١، ٢٢، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١) من لمس الحوض وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومه بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معطوله باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢١/٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى. وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم ٢٠٠٢/٢٨٦.

قررت الموافقة على ايداع مخطط تخفيض سعة الشارع التنظيمي من (١٢) م إلى (١٠) م والمار امام القطع ذوات الأرقام (١٢٦، ٤٩٩، ٥٠٠، ٣٩٧، ٤٨٧، ٤٨٨، ٥٤٩، ٥٤٧، ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٤٣، ١٤٢، ٥٠٩، ٣٨٩، ٢٢٣، ٤٧٠، ٤٧٣) ومن القطع (٢١١، ٩٩، ٨٠، ٩١، ٤٨٩، ٤٢٥، ٧٢، ٣٧) حوض (٤٣) البحيرة وكذلك تعديل مسار الشارع التنظيمي بإلغاء الأجزاء الماره من القطع ٤٢٥/٤٨٩ وكما هو موضح في المخطط المرفق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومه بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معطوله باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية رئيس بلدية الزرقاء

السيد ياسر العمري

• اطاعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (١٦/٢) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٤ في المنطقة الخامسة والمخطط التنظيمي المتضمن تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار ما بين القطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٣) لوحه رقم (٥٤) والقطعة رقم (٧٠٣) لوحه رقم (٥٨) ضمن حوض (٦) فاجرة شبيب وذلك من سعة ١٠ الى سعة ٦ لصعوبة تنفيذ الشارع على الواقع ووجود فرق في المنسوب مما يتعذر فتح الشارع وكذلك استحداث طريق ٦ م تمر من خلال القطع ذوات الأرقام (٢١٨٤، ٢١٨٣) ضمن حوض (٤) البتراوي الجنوبي لوحه رقم (٢٢) من اراضي البتراوي يربط شارع ١٢ م مع الشارع المقترح تخفيضه وكذلك إلغاء جزء من الشارع ١٢ م من خلال القطعة ٥٩ ضمن حوض ٤ البتراوي الجنوبي وعصل محلتي بأحداثيات (٢٠×٢٠) عند التقاء شارع ١٢ م مع طريق ٦ م وحسب المخطط المرفق.

يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٧/٢) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عليه بإعلاء والمخطط التنظيمي وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لأي ذي علاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعونه بالوثائق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

محكم امين الزامل

اجتمعت اللجنة الولائية للتنظيم والابنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (١٢/١٥) بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢ في المنطقة الاولى والمخطط التنظيمي المتضمن تعديل مسار شارع بسعة ٣٠ م في الجزء الواقع امام القطع نوات الارقام (٢٨٠، ٢٧٩، ٢٩٨، ٢٥٣) وذلك لوجود ابنية قديمة وبعد ان تم رسده من قبل البلدية ودائرة الاراضي والمساحة علماً بان سعة الشارع التنظيمية متوافرة وذلك من حوض ٢ روض شبيب هي شاعر لوحة اراضي رقم ١٥ لوحة تنظيمية رقم (٤) وحسب المخطط المرافق.

يعلن لاطلاع اصوم بان اللجنة الولائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٦/٢) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه باعلاء والمخطط التنظيمي واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم اذا كان ما يوجب الاعتراض مدعواً بالوثائق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

اجتمعت اللجنة الولائية للتنظيم والابنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (١٣/١٢) بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٦ في المنطقة الاولى والمخطط التنظيمي المتضمن استحداث طريق بعرض ٢٧ م يمر من خلال القطعة رقم ٩٧ وذلك لخدمة امام القطع نوات الارقام (١٠٣، ٩٢) كونها غير مخدمة بطريق وذلك ضمن حوض (١٠) البلد هي ١٦ الجبل الشمالي لوحة رقم (٢٠) من اراضي الزرقاء لوحة تنظيمية رقم (٥) شريطة نفع لمن الطريق المقترح امامه القطعة رقم (٩٧) وحسب المخطط المرافق.

يعلن لاطلاع اصوم بان اللجنة الولائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٦/٣) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه باعلاء والمخطط التنظيمي واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم اذا كان ما يوجب الاعتراض مدعواً بالوثائق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

إعلان

اجتمعت اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٥ واطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم ابلدية منسوبة بني حسن رقم (٢٠٠٢/٩٠) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٢ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الخط التنظيمية المارة بالقطع نوات الارقام (١٣٣، ١٣٤) من حوض (٧) لوالحظ لكي تتطابق مع الطريق الفرعي وتوسعتها من ٤ م الى ٦ م وذلك في بلدة منسوبة بني حسن.

وقررت اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة المفرق بقرارها رقم (٣) لعام ٢٠٠٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية المشار اليه اعلاه وايداع اخطابه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة، الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية في بلدية منسوبة بني حسن وتقديم اعتراضاتهم اذا كان ذلك ما يوجب الاعتراض مدعواً بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمود عرفات حجازي

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة المفرق
رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة المفرق

إعلان

اجتمعت اللجنة الولائية للتنظيم والابنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٩ واطلعت على القرار رقم (٤٢/٢٠٠٢) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٣ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة ايدون والمتضمن:-
توسعة الطريق المار ضمن القطعة رقم (٢٧) من حوض رقم (١١) كسارة ملصور من اراضي ايدون بواقع ٣ م من كل جانب واستحداث ملحق للشارع من نفس القطعة واعتماد الطريق الزراعي طريق تنظيمي وذلك ضمن الجزء الواقع داخل التنظيم وحسب المخطط المرافق والمد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة الولائية بقرارها رقم (٥) لعام ٢٠٠٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآتف الذكر واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية المفرق الكبرى وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعواً بالوثائق الثبوتية والمخططات الايضاحية.

رئيس لجنة بلدية المفرق الكبرى

رئيس اللجنة الولائية للتنظيم والابنية لبلدية المفرق الكبرى
المحامي نضال الدغهي

إعلان

تعلن اللجنة الولائية المشتركة لمحافظة جرش بصفتها لجنة تنظيم محلية بانها قررت بقرارها رقم (٢٤) بلد (٤) الموافقة على قرار مجلس التنظيم الاعلى رقم (٦٦٥) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٦ شارع عرض ١٢ م مصدق تصديقاً مؤقلاً ضمن الحوض رقم (١١) من اراضي سول والحوض رقم (٤) من اراضي خربة الشواهد والمقترح من شارع عرض (١٤) م والمصدق مؤقت بقرار مجلس التنظيم الاعلى (٦٣٣) تاريخ ١٩٩٦/٥/٢٨ والمطعن للاعتراض بقرار اللجنة الولائية المشتركة لمحافظة جرش رقم (٨) بلد (٧) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤.

وايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين بحيث يجوز لاصحاب العلاقة الاطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة الولائية المشتركة في مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة في محافظة جرش خلال مدة الاعتراض.

الدكتور المهندس هشام احمد الشرع

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس اللجنة الولائية المشتركة لمحافظة جرش

إعلان

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والابنية الولائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش انها اتخذت قراراً تحت رقم (٢٩) بلد (١) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣٠ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (٣/٢٣) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٨ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٦٠٥) حوض رقم (٧) الخضرا للوقا من سكن (ب) الى ساحة شارع حيث انها ملك للبلدية وارغبة البلدية في جعلها متنفس للمنطقة وحسب الترسيم المد من قبل قسم التنظيم في البلدية واعلان القرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لاصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية في البلدية مدعواً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

المهندس وايد عادل الحنوم

رئيس لجنة بلدية جرش الكبرى

رئيس اللجنة الولائية

هكذا أعلن الإعلان

إعلان

• يعلن للعموم في بلدة عجلون بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والمدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (١٢٠) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى منسقة عجلون رقم (٢٨) بلد (٢) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢١ والمتضمن الموافقة على تحويل صفة تنظيم من سكن اخضر الى سكن (ج) وذلك في القطع ذوات الأرقام (٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٤٤، ٤٣، ١٠٣، ١٠٢، ٤٢، ٩٧، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٧١) من الحوض رقم (١٥) ولدي للطواحين من اراضي عجلون وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإذاع اعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة عجلون خلال المدة القانونية مرفقه بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.

خليل جريس الربضي
رئيس لجنة بلدية عجلون الكبرى
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لمنطقة بلدية مادبا الكبرى.

قررت بقرارها رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٧/٢٠ المتضمن الموافقة على تعديل مسار للشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٢، ١) من حوض (١٥) والقطعة رقم (٤٦) حوض (٩) معطر الهبجة من اراضي ماعين حتى يتطابق للشارع المعد على الواقع مع للشارع المرسوم على المخططات الهيكلية ولرفع الضرر عن البناء القائم على للقطعة رقم (٤٦).

وإذاع اعلاؤه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقه بطيحه المخططات والاوراق الثبوتية اللازمة.

محمد ابو كف
رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية
لمنطقة بلدية مادبا الكبرى

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لمنطقة بلدية مادبا الكبرى.

قررت بقرارها رقم (٤٥) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٢ المتضمن الموافقة على المخططات التعديلية لشارع الأشغال النافذ سعة (٣٠ م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٥) البلد من اراضي الواحة والقطع (٢، ٣) من الحوض رقم (٤) من اراضي الواحة والقطع (١٣٣، ١٣٢، ١٣٠) حوض (٢) من اراضي الهلانيه وكذلك للقطع (٥٦، ٥٧، ٥٨، ١٨، ١٩) حوض رقم (٣) من اراضي الهلانيه.

وإذاع اعلاؤه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقه بطيحه المخططات والاوراق الثبوتية اللازمة.

محمد ابو كف
رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية
لمنطقة بلدية مادبا الكبرى

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة ماعين/ مادبا بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٥/ق) لسنة ٢٠٠٣ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على احداث طريق سعة (٦ م) ضمن القطع ذوات الأرقام (١٢، ١٣) حوض رقم (١٧) من اراضي ماعين/ مادبا وحسب المخطط التوضيحي المرفق.

وإذاع اعلاؤه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة اللوائية المشتركة مرفقه بالمخططات والاوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس بلال المومني
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة
مدير الشؤون البلدية لمحافظة مادبا

إعلان

• يعلن للعموم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٣/٣) لعام ٢٠٠٠ لسي بلدية رابية الكورة منطقة سموع والمتضمن:

الموافقة على تخفيض سعة الشارع (١٠ م) الواقع على واجهة القطع ذوات الأرقام (٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢) من الحوض رقم (٤) من اراضي بلدة سموع على ان يكون التخفيض بواقع (٢ م) من الجهة الشمالية بحيث تصبح سعة الشارع (٨ م) وذلك لتجنب البلدية دفع مبالغ بدل المساحة الزائدة على الربع القانوني للقطعة رقم (٢٨) من نلس الحوض حسب المخططات المعدة لهذه الغاية.

قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية رابية الكورة خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التنظيمية.

المهندس فهد الحتامه
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة
مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الكورة

إعلانات

صادرة عن مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الرمثا

المهندس عبد الكريم الرجوب

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الرمثا قررت بقرارها رقم (٢٠٠٣/٣/٢٦) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة الرمثا رقم (٦٨) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٤ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار بقطع الأراضي ذوات الأرقام (١٢٧، ١٢٤، ١٢٣) من حوض (١٥) الصغيرة من (٢١ م - ١٠ م) تجنباً لإزالة الأبنية والسيارات القائمة وتخفيف الضرر عن القطع المشار اليها وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية.

واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية واثاء ساعات الدوام الرسمي على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.

هــكـا من الرمثا

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الذنبيه/ بلدية سهل حوران بأن اللجنة اللوائية المشتركة للسواء الرمثا قررت بقرارها رقم (٢٠٠٣/٢/٢٢) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة الذنبيه رقم (٣١/١) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٧ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال لقطع الأراضي ذات الأرقام (٥٠، ٦٤، ٣٣) من حوض رقم (١١) الحارات من مبالي عامة إلى مقبرة إسلامية في منطقة الذنبيه/ بلدية سهل حوران لحاجة المنطقة الماسة إليها كون المقابر الإسلامية الموجودة قد أغلقت ولما فيه مصلحة للبلدة وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة البويضة بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية المشتركة للسواء الرمثا قررت بقرارها رقم (٢٠٠٣/٢/١٦) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في البويضة رقم (٢٠٠٣/٣) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٥ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي المار بالقطعة رقم (٣) حوض رقم (٣) من أراضي البويضة حيث تبين وجود بناء قديم في سعة الطريق ويوجد عدد من الشوارع والطرق التي تقدم القطعة وذلك تلافياً لدفع التعويضات وهدم المنازل وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٥٠/٧) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٢ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل الشارع المار بالقطعة رقم (١١) حوض رقم (٤) من أراضي حاتم بحيث يتم إعادة الشارع إلى وضعه القديم وذلك لوجود كافة الخدمات عليه وهو مفرد ومعبّد ومصعوبة فتح الشارع الحالي لوعورته وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حاتم/ بلدية السرو وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويعود لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معتمدة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حاتم/ بلدية السرو خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس يوسف العمري

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء بني كنانة
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء المزار الشمالي

المهندس نواف الجمال

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة منطقة المزار الشمالي بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء المزار الشمالي قد قررت بقرارها رقم (٨١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة/ منطقة المزار الشمالي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٧ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع التنظيمي من (١٦) إلى (١٢) والمار بالقطع ذات الأرقام (٢٠، ٢٣، ٢٢، ٢١) من حوض رقم (٥) الخلخلة من أراضي حوفا المزار الشمالي بحيث يكون التخفيض من الجهة الشرقية تلافياً لهدم الأبنية القائمة على القطعة رقم (٢٣) وعددها (٣) أبنية علماً بأن الأبنية قائمة قبل التنظيم ومنزله على المخطط الهيكلي التنظيمي وذلك لتخفيف الضرر عن البلدية ممثلة بدفع قيمة المصالحات الواقعة في سعة الشارع.

وقررت اللجنة إعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة منطقة المزار بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء المزار الشمالي قد قررت بقرارها رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة/ منطقة المزار رقم (١/٤٠) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٤ والمتضمن الموافقة على إحداث خلخلة تنظيمية بعرض (٢٥) على قطعة الأرض رقم (٩٤) من حوض رقم (١٤) الزيتون الجنوبي بحيث يكون كامل العرض من نفس القطعة (٩٤) من أراضي المزار الشمالي كون المنطقة مأهولة بالسكان وذلك لإيصال الخدمات لهم وهم بحاجة ماسة لهذه الطريق.

وقررت اللجنة إعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة/ منطقة جفنيه بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء المزار الشمالي قد قررت بقرارها رقم (١٢٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة منطقة جفنيه رقم (٢٩/١) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣٠ والمتضمن الموافقة على إلغاء جزء من الطريق التنظيمي (٦) المار بالقطع ذات الأرقام (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٨، ٧١١، ٧١٠، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧٠٦) من حوض (٦) البلد وذلك تلافياً لهدم البناء القائم على القطعة رقم (٧٠٨) حوض (٦) البلد كون التخفيض أو التعديل يترك فضلات ضمن القطع (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٨) حوض (٦) البلد وتعديل الجزء المار بالقطعة رقم (٧١٠) حوض (٦) البلد تلافياً لهدم البناء القائم علماً بأن القطع المذكورة مكدومة بشوارع وطرق غير ملائمة كما أن البناء القائم مرخص بموجب الإيصال رقم (١٣١) تاريخ ١٩٧٧/٣/١٥.

وقررت اللجنة إعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

مكتبة العدل

اعلان

- يعن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤتة والمزار قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في منطقة المزار رقم (١/٣٢/٣) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٤ والمتضمن تحويل قطع ضمن حوض رقم (١) سدور المزار وحوض رقم (٢) البلد من اراضي المزار الجنوبي الى تجاري بارتداد أمامي (م٣).
- وبعد المداولة قررت اللجنة الموافقة على تحويل القطع ذوات الأرقام (٣٥، ٣٤، ٣٣، ٤٢١، ٤٢٧، ٤٤٧، ٤١١، ٤١٢، ٢٩، ٤٠٦، ٢٧، ٢٦، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٦، ٣٩٠) من حوض رقم (١) سدور المزار الى تجاري طولي بارتداد أمامي (م٣) وارتداد جانبي (م٤) بعد عرق (م١٤).
- واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- ويجوز لأي علاقة الاطلاع على المخطط التنظيمي المعد لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في البلدية وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في منطقة المزار خلال الفترة القانونية للاعتراض.
- المهندس عيسى الجعافره
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية
في بلدية مؤتة والمزار

اعلان

- يعن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤتة والمزار قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في منطقة المزار والمتضمن احداث طريق عرض (م٦) مع نهاية مظلة ضمن القطعة رقم (٨٩) حوض رقم (٧) المربعة من اراضي المزار وقررت بقرارها رقم (٢٢/١) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٧ الموافقة على ذلك.
- واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- ويجوز لأي علاقة الاطلاع على المخطط التنظيمي المعد لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في البلدية وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في منطقة المزار خلال الفترة القانونية للاعتراض.
- المهندس عيسى الجعافره
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية
في بلدية مؤتة والمزار

اعلان

- تعن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير بانها قررت بقرارها رقم (٤٦/١٣٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة مرج الحمام رقم (١٠٥٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٢ والمتضمن الموافقة على تعديل الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢) حوض (٩) الحويطي بحيث يوضح مخصصة بمقدار (١٠) التعديل وتعديل الشارع ضمن القطعة (٢٥٢) بحيث يتم تلافي عدم البناء على الطريق.
- وتعديلاً للشارع ضمن القطعة (٢٥٢) بحيث يتم تلافي عدم البناء على الطريق.
- وبعد المداولة قررت اللجنة الموافقة على تعديل الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢) حوض (٩) الحويطي بحيث يوضح مخصصة بمقدار (١٠) التعديل وتعديل الشارع ضمن القطعة (٢٥٢) بحيث يتم تلافي عدم البناء على الطريق.
- من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- ويجوز لأي علاقة الاطلاع على المخطط التنظيمي المعد لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في البلدية وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في لواء وادي السير خلال الفترة القانونية للاعتراض.
- المهندس حماد العبدلات
رئيس لجنة بلدية مرج الحمام
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء وادي السير

اعلان

- تعن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجزيرة بصفتها لجنة محلية واللوائية للتنظيم والأبنية بانها قررت بقرارها رقم (٥١ ل.م) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على استحداث دخلة سعة (٦م) لغاية الخدمات ضمن القطعة رقم (١١) حوض رقم (٥) من اراضي حوار.
- واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.
- فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والاعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة/ للواء الجزيرة أثناء ساعات الدوام الرسمي.
- حيث يمكن لكل من له علاقة او مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم مدعسة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومضونة الى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.
- المهندس محمد عبد المحسن ابو النعم
مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجزيرة

اعلان

- يعن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تعديل الشارع المار بالقطعة رقم (١٩) حوض (٨) ام بضمه والقطع (٣٥، ٣٠) حوض (٤) الهريج من اراضي ابو نصير.
- للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ابو نصير وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مضونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة ابو نصير خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.
- المهندس حسان خريسات
رئيس لجنة بلدية عين الباشا
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء عين الباشا

مكرر الاعلان

إعلانات

صادرة عن مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

المهندس نايف مشاقبة

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة (المكيفة) بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية (أم القطين والمكيفة/ منطقة المكيفة) رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٣/١/٨ المتضمن الموافقة على إلغاء الدخلة التنظيمية المار بالقطعة رقم (٧١٠) حوض (٣٤) من أراضي قرية المكيفة واستحداث كبرف للدخلة الإفرالية التنظيمية ضمن نفس القطعة وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وإذاع إعلاجه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية (أم القطين والمكيفة/ منطقة المكيفة) خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة (صباح) بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية (صباح والدفيان/ منطقة صباح) رقم (١/١) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢ المتضمن الموافقة على استحداث دخله تنظيميه سعة (٦) ضمن حدود التنظيم المصدق لبلدة صباح لتمتد خارج حدود التنظيم لغايات الخدمات ضمن القطعة رقم (٧١٨) حوض رقم (١) من أراضي صباح وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وإذاع إعلاجه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية (صباح والدفيان/ منطقة صباح) خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة (بني هاشم/ روضة الأمير حمزة بن الحسين) بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية (بني هاشم) رقم (٣/٢) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٩ المتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٢٠٠) من أراضي حيوة من وادي إلى سكن (أ) حسب المجاور وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وإذاع إعلاجه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية (بني هاشم) خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية الخالدية أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية قد قررت بقرارها رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٢ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية الخالدية رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٣/١/١١ والمتضمن:-

- ١- إزاحة الشارع التنظيمي (١٦) حيث يتم اعتماد حديد الإفرار كحد للشارع للقطع ذوات الأرقام (٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠) حوض رقم (٧) المشرفة ليتم رفع الضرر عن القطع المبينة.
- ٢- توسعة الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١٧، ٧١) حوض (٧) للمشرفة ليصبح سعة (١٦) بدلاً من (١٤) من القطعة رقم (١٧) حيث الأرض سليخ.
- ٣- تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار بالقطع (٤٧، ٨٠، ٨٣، ٨٤) حوض رقم (٧) ليصبح سعة (١٢) بدلاً من (١٦) لرفع الضرر حيث يوجد أشجار زيتون وأسوار قائمه قبل استحداث الشارع.
- ٤- توسعة الدخلة التنظيمية من (١٦) إلى (١٠) حيث أنها تربط بشارع (١٠) حيث الأرض سليخ وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية لبلدية الخالدية خلال المدة القانونية.

المهندس محمود عرفات حجازي
مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة المرق
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة كفرجه منطقة (كفرجه) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرجه قد قررت بقرارها رقم (١٠٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية كفرجه منطقة (كفرجه) رقم (٣٧) بلد (١) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠ والمعطوف على قرار اللجنة اللوائية السابق رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٣ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة طريق تنظيمي مار بالقطعة رقم (٣٠٣) حوض (٩) أبو النجم من أراضي كفرجه.

وبعد أن تم نشر الموضوع للاعتراض في الجريدة الرسمية عدد (٤٥٦١) تاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٨ والجرائد المحلية والرائد عدد (١١٦٦٥) وعرب اليوم عدد (١٩١١) الصادرين بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٢١.

حيث انتهت المدة القانونية المقررة ولم يتقدم أي مواطن للاعتراض.

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على الاقتراح ووضعه موضع تنفيذ بعد مرور (١٥) يوم من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حسب الأصول.

الدكتور المهندس زياد الطويل
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم لمحافظة كفرجه

هكذا العمل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الأغوار الشمالية أطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة شرحيل بن حسله/ منطقة كريمة رقم (٣٠/١٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٣ والمتضمن إحداث دخله تنظيمية بسعة (٦١) امتداداً لدخلة تنظيمية أخرى لخدمة منزل السيد احمد عبد القادر الزهراني. وبعد النشر إعلان ذلك للاعتراض في الجريدة الرسمية رقم (٤٥٧٢) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ ولم يتقدم أحد بالاعتراض، قررت اللجنة الموافقة على هذا الإحداث ووضع ذلك موضع التنفيذ/ التفصيلي بعد مرور (١٥) يوم من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

المهندس محمود أبو جابر

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الأغوار الشمالية

إعلان

• أطلعت اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الأغوار الشمالية على قرار اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة المنشية رقم (١/٢٣) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٩ والمتضمن إحداث دخله تنظيمية بسعة (٦١) من الجهة الشرقية للقطعة رقم (٤) حوض (٥) ببلد البلد أراضي السالفة وذلك لخدمة البناء القائم. وقررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لأي من المعلقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة معاذ بن جبل/ منطقة المنشية خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس محمود أبو جابر

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الأغوار الشمالية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الأغوار الوسطى

المهندس عادل حياصات

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة/ الأغوار الوسطى وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الجوفه رقم (٢٠٠٢/٤/٤٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣ قررت اللجنة اللوائية الموافقة على إيداع إعلان مخطط إلغاء جزء من الشارع بسعة (١٢) المحاذي للقطعة رقم (٨٠٤) حوض (٢٨) مخطط رقم (١) وذلك لرفع الضرر عن البناء القائم على القطعة المنكورة والمحاذية للقطع نوات الأرقام (٨٠٣ - ٨٠٥) وإعطاء الجزء الملحق من الشارع صفة استعمال سكن (د) حسب أحكام السكك المجاور.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكاتب اللجنة المحلية لبلدية الشولة الوسطى وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن لهم مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم خطياً مدعومة بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الشولة الوسطى.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة/ الأغوار الوسطى وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الشولة الجنوبية رقم (ج/٢٥/٢٠٠٢) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٧ قررت اللجنة اللوائية الموافقة على إيداع إعلان مخطط اعتماد الشارع الإفرازي بعرض (٦١) المحاذي للقطع نوات الأرقام (٤٩٧، ٤٩٦، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٥٣، ٤٦٠، ٤٥٢) حوض (٢١) مخطط تنظيمي رقم (٨) البطحات الشرقي واعتماد الشارع الإفرازي بعرض (٦١) المحاذي للقطع نوات الأرقام (٢٠٧، ٢٠٦، ٢٦٩، ٤٧٠، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٦٧) حوض (٢١) مخطط تنظيمي رقم (٨) البطحات الشرقي.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكاتب اللجنة المحلية لبلدية الشولة الوسطى وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن لهم مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم خطياً مدعومة بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الشولة الوسطى.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة/ الأغوار الوسطى وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة معدي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٦ قررت اللجنة اللوائية الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٩٢) مخطط (٣) من تنظيم معدي من تجاري إلى سكن (د) كونها تستخدم سكن من فترة طويلة.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكاتب اللجنة المحلية لبلدية معدي الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن لهم مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم خطياً مدعومة بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية معدي الجديدة.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة/ الأغوار الوسطى وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة معدي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٢/٩/١٨ قررت اللجنة اللوائية الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطع السكنية المقابلة لمدرسة معدي الثانوية الشاملة للبنات والمجاورة للقطعة رقم (١٥) مخطط (١) من سكن (د) إلى مباني عابدة وظول واجهتها (٨٠٥) على الشارع من الجهة الشرقية ومملوكة لوزارة التربية والتعليم وحسب المخطط المرفق.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكاتب اللجنة المحلية لبلدية معدي الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن لهم مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم خطياً مدعومة بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية معدي الجديدة.

هــ كـ مـ نـ

إعلان

• يعلن لاطلاع عموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٥/٢) بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٦ الموافقة على استحداث شارع سعة (١٢م) يمر بالقطع ذوات الأرقام (٢١، ٢٢، ٣٠، ٣٤) وإلغاء جزء من الشارع المصدق ضمن القطعة رقم (٢١) حوض رقم (٢) من أراضي أم شجيرة الشرقية واستحداث طريق سعة (٦م) تمر بالقطع رقم (٢٢، ٢٣، ٣٤) حوض رقم (٢) من أراضي أم شجيرة الشرقية/لواء ذيبان وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. هذا ويجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير الجهة اللوائية للواء ذيبان مدعمين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة آتفة الذكر.

المهندس حسين الحباري
مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان

إعلان

• يعلن لاطلاع عموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٤٠/٢) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على استحداث شارع سعة (١٢م) وإلغاء جزء من شارع سعة (١٢م) ضمن القطعة رقم (٣٢) حوض رقم (١٦) من أراضي ملج/ بلدة لب وملج/لواء ذيبان وكما هو موضح بالمخططات المعدة لهذه الغاية. وإعلان إيداع المخطط للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. هذا ويحق لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية لمطقة ملج/ بلدية لب وملج/ مدعمين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة آتفة الذكر.

المهندس حسين الحباري
مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان

المواصفات القياسية

إعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس

الدكتور احمد الهنداوي

إعلان

والق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم ٢٠٠٢/١٣/٢٨ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٨ علي اعتماد المواصفات القياسية التالية كتقواعد فنية إلزامية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

الرقم	اسم المواصفة	رقم المواصفة
١-	الغازات - غاز الهيليوم الطبي " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عـ ١٩٨٨م "	رقم (٥٦٧) لـ ١٩٩٨م
٢-	الدهانات - الدهانات المائية (الأملشن) " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عـ ١٩٩٤م "	رقم (٣١) لـ ٢٠٠٢م
٣-	زيوت التزييت- سائل ناقل الحركة الأتوماتيكي	رقم (١٤٩١) لـ ٢٠٠٢م
٤-	الزيوت والدهون - زيت الزيتون وزيت ثفل الزيتون " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عـ ١٩٩٩م "	رقم (٣) لـ ٢٠٠٢م
٥-	الأسماك ومنتجاتها - الأسماك المجمدة " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عـ ١٩٩٧م "	رقم (٤٠٠) لـ ٢٠٠٢م

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فترة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٧٢) لعام ٢٠٠٢، ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

المدير العام
د . احمد الهنداوي

هكذا أعلن

إعلان

وافق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم ٢٠٠٢/١٣ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٨ علي اعتماد المواصفات القياسية التالية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

الرقم	اسم المواصفة	رقم المواصفة
١-	الألمنيوم وسبائك - تعيين النحاس - طريقة الامتصاص الضوئي "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٧"	رقم ٥٢٨ لعام ٢٠٠٢
٢-	الأسمدة ومحسنات التربة - ١	رقم ١٤٨٢ لعام ٢٠٠٢

وذلك استنادا للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٢، ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

المدير العام
د . احمد الهنداوي

إعلان

وافق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم ٢٠٠٢/١٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣٠ علي اعتماد المواصفات القياسية التالية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

الرقم	اسم المواصفة	رقم المواصفة
١-	القهوة - القهوة ومشتقاتها - المصطلحات	رقم ١٥٠٩ لعام ٢٠٠٢
٢-	الدهان (الطلاء) والورنيش - الطرق القياسية لاختبار الدهانات المائية (الأملشن) "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤"	رقم ١٦ لعام ٢٠٠٢
٣-	الأنابيب - أنابيب متعدد كلوريد الفينيل غير اللدن - الاشتراطات العامة وطرق الاختبار "لتكون بديلة للمواصفات نوات الارقام التالية: ١٩٨٠/١٨١ ، ١٩٨٠/١٥٩"	رقم ١٥٩ لعام ٢٠٠٢
٤-	الورق الصحي - ورق التواليت "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٦"	رقم ١٥٦ لعام ٢٠٠٠ "كمواصفة قياسية"
٥-	الورق الصحي - المناديل الورقية "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٢"	رقم ٣٩٧ لعام ٢٠٠٠ "كمواصفة قياسية"
٦-	الورق الصحي - البشكير الورقية "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٧"	رقم ٣٩٨ لعام ٢٠٠٠ "كمواصفة قياسية"
٧-	الورق الصحي - المناديل المبللة "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤"	رقم ٩٧٨ لعام ٢٠٠٠ "كمواصفة قياسية"

وذلك استنادا للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٢، ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

المدير العام
د . احمد الهنداوي

هــكـهـنـالـفـيـل

إعلان

والق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم ٢٠٠٢/١٤/٣٠ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣٠ علي اعتماد المواصفات القياسية التالية كقواعد فنية إلزامية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

الرقم	اسم المواصفة	رقم المواصفة
١-	الزيوت والدهون - زيت الذرة المعد للطعام "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤"	رقم ١٠ لعام ٢٠٠٢
٢-	الزيوت والدهون - زيت بذرة السمسم (السيرج) المعد للطعام "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤"	رقم ٩٥ لعام ٢٠٠٢
٣-	الزيوت والدهون - زيت بذرة القطن المعد للطعام "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤"	رقم ٩٨ لعام ٢٠٠٢
٤-	الزيوت والدهون - زيت فول الصويا المعد للطعام "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤"	رقم ٢٠٥ لعام ٢٠٠٢
٥-	الزيوت والدهون - زيت بذرة عباد الشمس (دوار الشمس) المعد للطعام "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ٢٠٠١"	رقم ٢٠٨ لعام ٢٠٠٢
٦-	الزيوت والدهون - زيت الفول السوداني (الفستق) المعد للطعام "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٩"	رقم ٥٩٧ لعام ٢٠٠٢
٧-	الزيوت والدهون - زيت بذرة اللفت المعد للطعام "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤"	رقم ٧٥٨ لعام ٢٠٠٢
٨-	الزيوت والدهون - زيت جوز الهند المعد للطعام "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٣"	رقم ٩٦١ لعام ٢٠٠٢

الرقم	اسم المواصفة	رقم المواصفة
٩-	البطاريات - البطاريات الابتدائية الجزء ١: عام "لتكون بديلة للمواصفات ذوات الأرقام التالية: ١٩٨٠/١٤٤ ، ١٩٩٨/١٤٠ ، ١٩٩٨/١٤١ ، ١٩٩٨/١٤٢ ، ١٩٨٠/١٤٣ ، ١٩٨٠/١٤٤"	رقم ١٤٠ - ١ لعام ٢٠٠٢
١٠-	البطاريات - البطاريات الابتدائية الجزء ٢: المواصفات الفيزيائية والكهربائية "لتكون بديلة للمواصفات ذوات الأرقام التالية: ١٩٨٠/١٤٤ ، ١٩٩٨/١٤٠ ، ١٩٩٨/١٤١ ، ١٩٩٨/١٤٢ ، ١٩٨٠/١٤٣ ، ١٩٨٠/١٤٤"	رقم ١٤٠ - ٢ لعام ٢٠٠٢
١١-	كوابح المصباح الفلورية الأنبوبية - متطلبات الأداء	١٤٨٣ لعام ٢٠٠٢
١٢-	كوابح مصابيح التفريغ (باستثناء المصابيح الفلورية الأنبوبية) - متطلبات الأداء	١٤٨٥ لعام ٢٠٠٢

وذلك استنادا للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٢، ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

المدير العام

د . احمد الهنداوي

هكذا من العمل

الإعلانات

إعلانات

صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية

المهندس عطا الله الجواسرة

- يعلن أن جمعية القرية التعاونية الزراعية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ معان قد سجلت تحت رقم (٢٢١٧) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ٢٠٠٣.
- يعلن أن جمعية أنجاد التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ معان قد سجلت تحت رقم (٢٣١٨) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثاني من شهر شباط لسنة ٢٠٠٣.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقر إلغاء تسجيل جمعية إسكان أبناء الأرقى الجنوبي التعاونية محدودة المسؤولية/ الأرقى الجنوبي وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيتها.

- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقر إلغاء تسجيل الجمعية الدولية التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ الزرقاء وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيتها.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقر إلغاء تسجيل جمعية الحنين التعاونية للإسكان محدودة المسؤولية/ عمان وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيتها.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقر تصفية جمعية السامر التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ جرش وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد زيد محمد الدبيسه مصفياً لها وعنوانه مديرية تعاون جرش على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقر تصفية جمعية التاج الذهبي التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد محمد سلامة العناربه مصفياً لها وعنوانه مديرية تعاون عمان على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٢٧/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
- أقر تصفية جمعية كفر الماء التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ اربد وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد عبد الكريم محمد عابله مصفياً لها وعنوانه مديرية تعاون اربد على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

هكذا من النظم

- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٢٧/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
لرر تصفية جمعية المحبة التعاونية للمنفعة المتبادلة محدودة المسؤولية/ عمان وذلك اعتباراً من تاريخه،
وتعيين السيد خليل عبد سيف مصفياً لها وعواله مديرة تعاون الزرقاء على أن تتم التصفية خلال سنة من
تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم
للمصلي المذكور.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٢٧/ب) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
لرر تصفية جمعية إسكان معلمي مديرية التربية والتعليم التعاونية في لواء العقبة محدودة المسؤولية/ العقبة
وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد جاد الله عبد الحميد المعاطة مصفياً لها وعواله مديرة تعاون العقبة
على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على
الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصلي المذكور.

إعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المناطق الحرة

السيد علي المداحه

- أعلن بان شركة (السايل للتجارة العامة) والمسجلة لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٦٠) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٥ قد أجرت التغييرات التالية:
١. رفع رأسمال الشركة من (٣٠٠٠) ثلاثون ألف دينار إلى (٧٠٠٠) سبعون ألف دينار.
٢. زيادة حصة الشريك محمد معد عيسى من (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار إلى (٥٠٠٠) خمسون ألف دينار أردني.
- أعلن بان الشركاء في شركة (سيد الله احمد حسين كنانة وشريكه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (١٩٨) تاريخ ٢٠٠٠/٨/٨ قد تقدموا بطلب لتصفية الشركة وتم تعيين السيد عبد الله احمد حسين كنانة مصفياً لها.
وعليه أعلن شطب الشركة اعتباراً من ٢٠٠٣/٢/١٩

- أعلن بان الشركاء في شركة (أبو راشد وشركاه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٣٣٩) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٧ قد تقدموا بطلب لتصفية الشركة وتم تعيين السيد عمر عبد الله سالم الأسمر مصفياً لها.
وعليه أعلن شطب الشركة اعتباراً من ٢٠٠٣/٢/١٨.
- أعلن بان الشركاء في شركة (المشهداتي والهاشمي) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٣٦) تاريخ ٢٠٠١/٦/٩ قد تقدموا بطلب لتصفية الشركة وتم تعيين السيد علي محمود نويديس المشهداتي مصفياً لها.
وعليه أعلن شطب الشركة اعتباراً من ٢٠٠٣/٢/٦.
- أعلن بان الشركاء في شركة (عامر سليم خواجا وشركاه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٣١٤) تاريخ ٢٠٠١/٧/١٩ قد تقدموا بطلب لتصفية الشركة وتم تعيين السيد عامر سليم محمد خواجا مصفياً لها.
وعليه أعلن شطب الشركة اعتباراً من ٢٠٠٣/٢/٢.
- أعلن بان شركة (خالد مصطفى سليل وشريكه) قد سجلت لدينا كفرع في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٤٦٤) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٥.
اسم الشركة: شركة خالد مصطفى سليل وشريكه.

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١	خالد مصطفى سليل	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢	فريال زوجة خالد مصطفى سليل	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار أردني.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.

تاريخ بدء العمل: ٢٠٠٢/١٢/٢٥.

رقم الإصدار المالي: (٣١٥٧٧٠).

تاريخ: ٢٠٠٢/١٢/٢٩.

هكذا من الزرقاء

- أعلن بان شركة (ياسين السيوري وشريكه) قد سجلت لدينا ك فرع في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٤٧٥) تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨.

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١	ياسين عبد الحميد شكري السيوري	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢	نضام عزمي عبد الحميد السيوري	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار أردني.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ بدء العمل: ٢٠٠٣/٢/١٨.

رقم الإيصال المالي: (٣٥٥٧٣٦).

تاريخ: ٢٠٠٣/٢/١٨.

- أعلن بان شركة (يوسف العيس وشركاه للصناعة والتجارة) قد سجلت لدينا ك فرع في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٤٧٤) تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦.

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١	يوسف محمود يوسف حاج عيسى	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢	هيا احمد محمد طائب	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٣	رامي يوسف محفوظ عيسى	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٤	سناء احمد محمد الحديد	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة: (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار أردني.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ بدء العمل: ٢٠٠٣/٢/١٦.

رقم الإيصال المالي: (٣٥٥٦٩٩).

تاريخ: ٢٠٠٣/٢/١٦.

- أعلن بان شركة (محمد وحسين الخريف) قد سجلت لدينا ك فرع في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٤٧٣) تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦.

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١	محمد احمد علي الخريف	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢	حسين عبد الله علي الخريف	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار أردني.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ بدء العمل: ٢٠٠٣/٢/١٦.

رقم الإيصال المالي: (٣٥٥٥٩٥).

تاريخ: ٢٠٠٣/٢/١٦.

- أعلن بان شركة (انترناشونال تraid انترفايس) قد سجلت لدينا ك فرع في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٦٤) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٦.

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١	سمير يعقوب خوري	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢	جرجس عزيز المصري	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٣	محمود (محمد خير) عبد	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة: (٣٠٠٠٠) ثلاثون ألف دينار أردني.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ بدء العمل: ٢٠٠٣/٢/٦.

رقم الإيصال المالي: (٣٥٥٥٩٦).

تاريخ: ٢٠٠٣/٢/٦.

- أعلن بان شركة (الأحمدين للصناعة والتجارة) قد سجلت لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٦٢) تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٩.

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١	احمد رشيد فرج	عراقي	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢	احمد حسن علي	عراقي	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (٣٠٠٠٠) ثلاثون ألف دينار أردني.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ بدء العمل: ٢٠٠٣/١/٢٩.

رقم الإيصال المالي: (٣٥٥٤٧٠).

تاريخ: ٢٠٠٣/١/٢٩.

- أعلن بان شركة (المصانع الهندسية لصناعة وتجارة المعدات والمكان) قد سجلت لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٦٣) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٥.

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١	اثير خليل ابراهيم	عراقي	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢	صفاء الياس لوما	عراقي	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار أردني.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ بدء العمل: ٢٠٠٣/٢/٥.

رقم الإيصال المالي: (٣٥٥٥٧٠).

تاريخ: ٢٠٠٣/٢/٥.

هكس: ١٣٦٩

- أعلن بان شركة (مطالقة وموسى للشحن وتخليص البضائع) والمسجلة لدينا كإعراج في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٦٦) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٥.

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١	ميخائيل دخل الله مطالقة	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢	عوض موسى إبراهيم عبد العال	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (لرغ).

مقدار رأسمال الشركة: (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار أردني.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ بدء العمل: ٢٠٠٣/١/١٥.

رقم الإصدار المالي: (٣٥٥٦٢٦).

تاريخ: ٢٠٠٣/٢/٨.

إعلان

- تعلن دائرة الجمارك بان البضائع والأشياء المدرجة بالذات قد مضى على وجودها في جمرع عمان المدة القانونية الممنوحة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية سداً لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور.

اسم صاحب العلاقة	نوع السيارة	الموديل
محمود السيد	مرسيدس ٢٣٠	١٩٨٨
جاسر عطيات	أوبل كاديك	١٩٨٨
محمد عثمان	أوبل كاديك	١٩٨٨
جاسر عطيات	جولف	١٩٨٧
جاسر عطيات	هولدا سفيك	١٩٨٣
جاسر عطيات	أوبل كاديك	١٩٩٠
محمد سليمان جابر فالح	أوبل كاديك	١٩٨٧
مجهول	أوبل كاديك	١٩٨٩
جاسر عطيات	أوبل كاديك	-
وائل عبد الهادي	أوبل كاديك	١٩٩١
مجهول	باصن ميتسوبيشي	١٩٨٨
أوبل فرعون	أوبل كاديك	١٩٩٠

١٩٩٠	أوبل كاديك	أبرصل غازي الوردات
١٩٨٧	أوبل كاديك	محمد عيسى محمود
١٩٨٧	أوبل كاديك	مجهول
١٩٨٩	جولف	مجهول
١٩٩١	فورد	محمد جميل هطاش
١٩٨٨	أوبل استيشن	محمد عبد الكريم احمد
١٩٩٠	أوبل كاديك	لزار عبد الكريم احمد
١٩٩١	أوبل كاديك	هاني مشيرج
١٩٩١	أوبل فيكترا	محمد عبد الله عواد
١٩٩٠	أوبل كاديك	لزار عبد الكريم احمد
١٩٩٠	أوبل كاديك	حاتم شفيق
١٩٨٥	أوبل كاديك	محمد عبد الله عواد
١٩٨٨	أوبل كاديك	لزار عبد الكريم احمد
١٩٨٨	أوبل كاديك	سرور أبو سرور
١٩٨٩	أوبل فيكترا	احمد سعيد أبو الهيجاء
١٩٩٠	ترك مرسيدس	سمير

إعلان

- تعلن دائرة الجمارك بان البضائع والأشياء المدرجة بالذات قد مضى على وجودها في جمرع عمان المدة القانونية الممنوحة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية سداً لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور.

الرقم	نوع البضاعة	عدد الطرود	اسم صاحب العلاقة
١ -	مجمونه	٣ طرود	مؤسسة اللمر للشحن
٢ -	حرامات + شرشف	٢ طرود	محمد فرحات
٣ -	حبيبات بلاستيك	١ طرد كيس	مؤسسة الرضا للتجارة
٤ -	حبيبات بلاستيكية	٢ طرد	آسيا الدولية
٥ -	حبيبات تفلونات ألعاب	١ طرد	AEP
٦ -	أمتعة شخصية	٢ طرد	DIPEX
٧ -	حبيبات عزل	١٠ كيس	شركة الحرة
٨ -	قطع غيار	٢ طرد	EXEACISES

هكمن الزميل

٩ -	أمتعه شخصيه	٣ طرود	DIPEX
١٠ -	حبيبات	١ طرد	الاتحاد للبلاستيك
١١ -	البسه + طواقم + احذية	٣٢ طرد	المؤسسة المصرية العربية
١٢ -	مراوح طاولة	٢ طرد	طارق للأعمال
١٣ -	أدوية بيطرية	١ طرد	ارامكس
١٤ -	اسطوانات غاز	٢ طرد	العالمية للتأمين
١٥ -	أدوية	١ طرد	مالترايس
١٦ -	العباب أطفال + تلفونات	١ طرد	AEI
١٧ -	عجلات مرابط	١ طرد	TNT
١٨ -	دراجة نارية	١ طرد	PREI
١٩ -	دهانات ولوازم لصناعة الدهان	٤ طرود	الأبواب للتجارة
٢٠ -	عجلات أرضيات وقطع	١ صندوق	احمد البديري
٢١ -	مواد تجميل	١ طرد	هشام حمد الله
٢٢ -	مصل	١٥ طرد	سامر أبو الراغب
٢٣ -	شاشات تلفون خلوي	١٠ شاشات	LOZER MOBELE
٢٤ -	معايير صناعة	١ طرد	الهلال للأخشاب
٢٥ -	عداد ماء	١ طرد	للنمر للشحن

صادرة عن مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

أمر تسوية

صادر بموجب المادة - ٥ - من قانون تسوية

الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

يعلن للعموم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع به في القطعة رقم (١ + ٢) مؤقتة من الحوض رقم (/) في قرية الرويشد التابعة لمحافظة المفرق. في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون أن الأشخاص الذين لهم أي حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه. المهندس عبد المنعم سمارة الزعبي مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة - ٦ - من قانون تسوية

الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- ١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه بدأ في اليوم ٢٠٠٣/٣/٢. الوصف: القطعة رقم (١ + ٢) مؤقتة من الحوض رقم (/) في قرية الرويشد التابعة لمحافظة المفرق المبينة حدودها على المخطط المعلق لسنة ١٩٥٢ في كل من الدائرة أراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي المفرق ومكتب مأمور التسوية المختص.
- ٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
- ٣ - أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو متنازعا فيه.

المهندس عبد المنعم سمارة الزعبي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

هــكـنـاـنـالـعـمـل

أمر تسوية

صادر بموجب المادة - ٥ - من قانون تسوية

الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- يعلن للصوم أن عمل تنصيب الأراضي سيشرع به في القطعة رقم (١ مؤقت) مؤقت من الحوض رقم (/) حي رقم (/) في قرية موقع الأصفر التابعة لمحافظة المفرق.
أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.
المهندس عبد المنعم سماره الزعبي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة - ٦ - من قانون تسوية

الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- ١ - يظن أن عمل التسوية للأراضي الموصولة أدناه بدأ في اليوم ٢٠٠٣/٢/٢٠.
- الوصف: القطعة رقم (١ مؤقت) من الحوض رقم (/) حي رقم (/) من أراضي قرية موقع الأصغر التابعة لمحافظة المفرق المبنية حدودها على المخطط المعلق نسخة عنه في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي المفرق ومكتب أمور التسوية المختص.
- ٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق ملفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
- ٣ - إن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق ملفعة سواء كان ذلك الحق معتزلاً به أو معتزلاً عنه فيه.

أمر تسوية

صادر بموجب المادة - ٥ - من قانون تسوية

الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- يعلن للعموم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع به في القطعة رقم (١) من الموض رقم (٩) بطين الصفي الشرقي حي رقم (/) في قرية دير يوسف التابعة لمحافظة أربد.
أن الأشخاص الذين لهم أي حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.
المهندس عبد الملمع سماره الزعبي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة - ٦ - من قانون تسوية

الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- ١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه بدأ في اليوم ٢٠٠٢/٢/١٦ (من أراضي الوصف: القطعة رقم (١) من الحوض رقم (٩) بطين الصفي الشرقي حي رقم) / من أراضي قرية دير يوسف التابعة لمحافظة أربد المبينة حدودها على المخطط الملحق نسخة عنه في كل من الدارة الأرضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي المزار الشمالي ومكتب مأمور التسوية المختص.
- ٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
- ٣ - أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو متنازلاً فيه.
- المهندس عبد المنعم سمارة الزعبي

المهندس عبد الملعم سمارة الزعبي
مدير عام دائرة الأراضي والمصاحبة

المطالبات

أَعْلَان

اعلن الى السادة المدرجة اسماؤهم بانءاءه بأنه بالاستناد لاحكام المادة رقم (٢٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وللنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٤/٩/١٩٩٢ قد تحقق عليهم ضريبة تحصيل وكذلك نفقات تعبيد وتزفيت عن عقاراتهم المبينة ارقامها اراء اسم كل منهم بانءاء وذلك نتيجة لارتفاع قيمتها بالتحسين الذي طرأ عليها بسبب الاستملاك الجاري على كل او بعض قطع الاراضي التي ادمجت بسعة الشوارع العامة المارة امام تلك العقارات ، ونتيجة لقيام الامانة باتءال اشغال فتح وتعبيد وتزفيت هذه الشوارع والدخالات .

وعليه فإني أرجو من المالكين المذكورة أسماؤهم تألياً دفع الضريبة ونفقات التعيد والتزيت المطلوبة منهم إلى صندوق الأمانة كما هو موضح تفصيلية إزاء كل أسم منهم بالنايه ، علماً أن الأمانة تمنح خصماً تشجيعياً مقدارها (٢٥%) لمن يبادر بدفع ضريبة التحسين خلال سنة واحدة من تاريخ نشر هذا الاعلان و(١٥%) لمن يبادر بالدفع خلال السنة الثانية كما ان نفقات التعيد والتزيت تزال بنسبة (٢%) عن كل سنة تلي انقضاء سنتين على الاعلان عن قرار فرضها دون تسديد .

امين عمان

المهندس نضال الحديد

[illegible]

الجريدة الرسمية

[illegible]

الجريدة الرسمية

[illegible]

مکملہ اعلیٰ

اعلن الى السادة المدرجة اسماؤهم بألوانه بأنه بالاستناد لاحكام المادة رقم (٢٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وللنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللانس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٤/٩/١٩٩٢ قد تحقق عليهم ضريبة تحسين وكذلك نفقات تعيد وتزفيت عن عقاراتهم المبينة أرقامها ازاء اسم كل منهم بأنه وذلك نتيجة لارتفاع قيمتها بالتحسين الذي طرأ عليها بسبب الاستملاك الجاري على كل او بعض قطع الاراضي التي ادمجت بسعة الشوارع العلمة المارة امام تلك العقارات ، ونتيجة لقيام الامانة بإتخاذ اشغال فتح وتعبيد وتزفيت هذه الشوارع والمداخل .

امين عمان
للمهندسين نضال الحديد

هــكـ ائـمـمـ الـاـئـمـمـ

[illegible]

هك افر الالحان

[illegible][illegible]

رقم الدفاتر	قيمة مربية	رقم الدفاتر	رقم الدفاتر	رقم الدفاتر	رقم الدفاتر
رقم الدفاتر	رقم الدفاتر	رقم الدفاتر	رقم الدفاتر	رقم الدفاتر	رقم الدفاتر

قـم	١٧	اراهيم داود فايز ابوعمري	١٠	٥٤٦٧	٣٥٦,٤٠
سـة	١٧	صاعد فايز ابوعمري	١٠	٥٤٦١	٣٥٠,٧١
سـق	١٧	محمد حسين حسن القدسي وشريكه	١٠	٥٥٦١,٦٠	٣٥٠,١٦
سـة	١٧	محمد عرت عبد الحميد عثمان	١٠	٥٣٢٤	٣٢٤,٣٢
سـة	١٧	صاحده محمد حبيب باغي وشريكه	١٠	٥٣٢٥	٣٢٢,١٣
سـة	١٧	اراهيم داود فايز ابوعمري	١٠	٥٥٩٨	٣٢٩,٦٢
سـة	١٧	يوسف محمد يوسف حسن وشريكه	١٠	٥٣٣٢	٣٢٧,٦٩
سـة	١٧	حسن علي محمد كحلول	١٠	٥٣٩١	٣٢٧,٢٥
ارـع	١٧	جبري سعود سماره الرمي وشريكه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	شروق النضاد والاسمين والا جماعي	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	كوشر عبد الرحيم احمد غرابيه وشريكه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	حسام احمد عبد الحميد الهندي	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
هـم	١٧	رمزي صافي محمود احمد وشريكه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
ها	١٧	عند احمد محمد ابراهيم الفراوي وشركاه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	عبد سلامه عبد اللطيف ابوعمري وشركاه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
بـادر	١٧	سامي خليل ابراهيم بواب	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	ابراهيم محمد سليمان شرخان وشركاه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
سـى	١٧	نحال احمد محمود حوده	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	خالد درويش مصطفى رمزي وشريكه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	ابراهيم داوود فايز ابوعمري	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	عبد الزواق خالد عبد العزيز حدان وشريكه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	فردوي محمد علي السويدي	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	ياسر احمد عبد الحميد فايز وشركاه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	علي احمد حسين الرفاعي وشريكه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	رندا يوسف عبدالله النوري وشريكه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	حنه عواد يوسف سليمان وشركاه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	عميس نورا الدين عيسى دعاء وشركاه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	رندا يوسف عبدالله النوري	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	وجيه حنا سلامه خوري	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	احمد طاهر محمد بدر وشريكه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	داود عبد الرحمن محمد ابووشله	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	جمال ابراهيم احمد سعاده خليل	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	فهام اكرم توفيق	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	فهام اكرم توفيق	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	فاله محمد سعيد جميل البعدي	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	خليل حسن طحان	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	وهب عبد اللطيف حيدر عوامله وشركاه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	رويدة سليمان طحان	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	محمد عبد الكريم الجيدر القوامله وشركاه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	محمد عبد الكريم الجيدر القوامله وشركاه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	محمد عبد الكريم الجيدر القوامله وشركاه	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	محمد صامح حسين عيسى الزفول	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	محمد راجي موسى حود	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	نعمان محمد حبيده سليمان	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	محمد فاروق محمد خليل جلاذ	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	محمد حرب عطيه حيد	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥
	١٧	مثنى حرب عطيه حيد	١٠	٥٣٩٠	٣٢٧,٢٥

هك امر النحل

أَعْلَان

اعلن الى السادة المدرجة اسماءهم بأدناه بأنه بالاستناد لاحكام المادة رقم (٢٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وللنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ولللاس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/١٤ قد تحقق عليهم ضريبة تحسين وكذلك نفقات تعبيد وتزفيت عن عقاراتهم المبينة ارقامها ازاء اسم كل منهم باناه وذلك نتيجة لارتفاع قيمتها بالتحسين الذي طرأ عليها بسبب الاستملاك الجاري على كل او بعض قطع الاراضي التي ادمجت بسعة الشوارع العامة المارة امام تلك العقارات ، ونتيجة لقيام الامانة بانجاز اشغال فتح وتعبيد وتزفيت هذه الشوارع والداخلات .

وعليه فأتى ارجو من المالكين المذكوره أسماؤهم تالياً دفع الضريبة ونفقات التعبيد والتزفيت المطلوبه منهم الى صندوق الامانه كما هو موضح تفصيليه ازاء كل اسم منهم بادناه ، علماً أن الاماته تمنح خصماً تشجيعياً مقدارها (٢٥%) لمن يبادر بدفع ضريبة التحسين خلال سنة واحده من تاريخ نشر هذا الاعلان و(١٥%) لمن يبادر بالدفع خلال السنه الثانيه كما ان نفقات التعبيد والتزفيت تزداد بنسبه (٢%) عن كل سنه تلي اقتضاء سنتين على الاعلان عن قرار فرضها دون تسديد .

أمين عمان
المهندس نضال الحديد

هڪ امير لکيل

[illegible]

هك افر النحل

141.

اعلن الى الساده المدرجه اسماءهم بأبنائه بأنه بالاستناد للنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٤/٩/١٩٩٢ قد تحقق عليها بدل نفقات تعبيد وتزفيت عن عقاراتهم المبينه ارقامها ازاء اسم كل منهم بأبنائه وذلك نتيجة لقيام الامانه بانجاز اشغال فتح وتعبيد وتزفيت الدخلات الماره أمام تلك العقارات .

وعليه فأني أرجو من المالكين المذكوره أسماؤهم تالياً دفع نفقات التعبيد و التزفيت المطلوبه منهم الى صندوق الامانه كما هو موضح تفصيليه ازاء كل أسم منهم بادناه ، علماً بأن نفقات التعبيد و التزفيت ترتد بنسبة (٢٠%) عن كل سنة تلي انقضاء سنتين على الاعلان عن قرار فرضها دون تسديدها

أمين عمان
المهندس نضال الحديد

هڪ ٻي ڪتاب

[illegible]

٢٥	اراهيم يوسف عبدالعزيز اعرب	٢٤	ام نسيه الشمالي	٣٦٧	٣٦٧
٢٥	احمد فويض عبدالله خوالده	٢٤	ام نسيه الشمالي	٣٦٦	٣٦٦
٢٥	محمد سعود سالم عطابله وخرگاه	٢٤	ام نسيه الشمالي	٣٦٥	٣٦٥
٢٥	مصن محمود حسين بارطلو وخرگاه	٢٤	ام نسيه الشمالي	٣٦٤	٣٦٤
٢٧	شركة البلاكستيل الاردنيه	٢٥	العماسيه	٣٥٨	٣٥٨
٢٧	صعين يوسف مطلق وخرگاه	٢٥	العماسيه	٣٥٤	٣٥٤
٢٧	محمد موسى صالح سيد	٢٥	الرواق	٣٥٤	٣٥٤
١	رشيد محمد رشيد راغب	٢٥	الرواق	٣٥٣	٣٥٣
١	عالم صن سعيد عراوي وخرگاه	٢٥	زربى	٣٥٣	٣٥٣
١	صالح عصم احمد مخازي ليدان	٢٥	زربى	٣٥٢	٣٥٢
١	احمد كريم حماد حماد	٢٥	زربى	٣٥١	٣٥١
١	احمد البارغ البريجي وخرگاه	٢٥	زربى	٣٥١	٣٥١
١	عواد علي حمام عود	٢٥	زربى	٣٥٢	٣٥٢
١٩	المؤسسه العامه للاسكان والتطوير الحضري	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان والتطوير الحضري	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان والتطوير الحضري	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	عليه محمود محمد عليان وخرگاه	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان والتطوير الحضري	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	خفري محمود عود صام وخرگاه	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	صن عبدالرسول جبر مطلق عبدالوهاب	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للتطوير الحضري	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان والتطوير الحضري	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	جود محمد محمود صام	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان والتطوير الحضري	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	عادل عديرة احمد الصالحه وخرگاه	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	سالم محمود توفيق اغايد	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	مروان عبدالله صن خلفه	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان والتطوير الحضري	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	حميل اراهيم عبدالقادر اموصف	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	المؤسسه العامه للاسكان	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	صالح عامر علي المنفلح	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١
١٩	عبدان احمد خالد صليبي وخرگاه	٢٥	المدوره	٣٥١	٣٥١

[illegible]

١٠	عنان احمد حاله لقماسي وخرگاه	١٠	٢٤٤٦	٨	العمالة	٨	٢٤٤٦	٨	٢٤٤٦
١١	احمد حسن احمد القرموضي	١١	٢٤٤٧	٨	العمالة	٨	٢٤٤٧	٨	٢٤٤٧
١٢	اسعد محمد حسن حطيد	١٢	٢٤٤٨	٨	العمالة	٨	٢٤٤٨	٨	٢٤٤٨
١٣	غاده ميحاح حسين شومط	١٣	١٧٤١	٨	العمالة	٨	١٧٤١	٨	١٧٤١
١٤	سعال محمد سعيد جاد الله	١٤	٢٤٧٨	٨	العمالة	٨	٢٤٧٨	٨	٢٤٧٨
١٥	كلمان علي محمود حجازي	١٥	٢٤٨٠	٨	العمالة	٨	٢٤٨٠	٨	٢٤٨٠
١٦	جهيل عبد الفتاح محمود مصلحي	١٦	٢٢٠٠	٩	برف	٩	٢٢٠٠	٩	٢٢٠٠
١٧	محمد خير ديب زعبيتر	١٧	٢٢٩٩	٩	برف	٩	٢٢٩٩	٩	٢٢٩٩
١٨	حاتم صالح امين عبدالقادر	١٨	٢٧١٠	٩	برف	٩	٢٧١٠	٩	٢٧١٠
١٩	سعاد حسن محمود	١٩	٢٧٠٩	٩	برف	٩	٢٧٠٩	٩	٢٧٠٩
٢٠	هدايا فاسد فوكشي وخرگاه	٢٠	٢٢٠١	٩	برف	٩	٢٢٠١	٩	٢٢٠١
٢١	فايز محمد احمد حسن	٢١	٢٧١١	٩	برف	٩	٢٧١١	٩	٢٧١١
٢٢	جهيل رانغب حسن عوي وشریکه	٢٢	٢١٨٨	٩	برف	٩	٢١٨٨	٩	٢١٨٨
٢٣	عبدالله حسين عدنان النجاره	٢٣	٢٤٠٣	١٠	عويي	١٠	٢٤٠٣	١٠	٢٤٠٣
٢٤	حسين حرب عدي	٢٤	٢٤٠٤	١٠	عويي	١٠	٢٤٠٤	١٠	٢٤٠٤
٢٥	مؤسس الاعمال للاسنان والتطوير الحفري	٢٥	٢٦٨٠	١٠	عويي	١٠	٢٦٨٠	١٠	٢٦٨٠
٢٦	محمود عديرب ابراهيم ابوحيث	٢٦	٣٣٤٥	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٥	١٠	٣٣٤٥
٢٧	فاتم احمد دباي وخرگاه	٢٧	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٢٨	سالم مرشد فلع رويان عيمان وخرگاه	٢٨	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٢٩	محي الدين محمد محسن الدين شريك	٢٩	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٣٠	محمد عبدالقادر عبد الرحمن المهيتر	٣٠	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٣١	عبد محمد عبد سواف وخرگاه	٣١	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٣٢	يوسف بايحين محمد حسين مصلح	٣٢	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٣٣	محمد محسن الدين شريك	٣٣	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٣٤	حاله سعوف فلاح البدارين	٣٤	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٣٥	عبدود محمد قاضي	٣٥	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٣٦	ابراهيم علي فلاح مسور وشریکه	٣٦	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٣٧	بجيج محمد بيوتي طاهر وخرگاه	٣٧	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٣٨	خليل مزيد محمد عموره وشریکه	٣٨	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٣٩	محمد اسماعيل ابراهيم احمد موبر	٣٩	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٤٠	عوده صالح حسين حمد وخرگاه	٤٠	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٤١	حسن عبدالرحمن فلع الحسين وشریکه	٤١	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٤٢	سليمان حامد صالح	٤٢	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤
٤٣	ابراهيم سلامه فلع حسين وخرگاه	٤٣	٣٣٤٤	١٠	ام سواره	١٠	٣٣٤٤	١٠	٣٣٤٤

هڪ امير انسان

أمين عمان
المهندس نضال الد

[illegible]

هك افن الانجل

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدنان

الرقم	اسماء المكلفين الذين لمديرية (غرب عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			دينار	قلس	
١	عزمي محمد احمد ابو غلاني	١٢٩٧١٨٠	٢٤٥		٨٨ - ٩٥
٢	انيل سليمان فايز الادهم	٣٠٠٩٤٧٥	١٣٠		٢٠٠٠
٣	عصام سليمان فايز الادهم	٣٠٠٩٤٩١	١٣٨		٩٩ - ٢٠٠٠
٤	لورما جورج يوسف شلهوب	٣٠١٣٤١٣	٢١٨٠		٩٧ - ٢٠٠٠
٥	لوسين جورج يوسف شلهوب	٣٠١٣٤٢١	١٩٨٠		٩٧ - ٢٠٠٠
٦	نقل جورج يوسف شلهوب	٣٠١٣٤٠٥	٣٦٠٠		٩٧ - ٢٠٠٠
٧	سامر سعد احمد خور	٣٠٢٥٩٧٧	٩١٠		١٩٩٩
٨	مروان خليل عمر حنا	٣٠٣٨٩١٢	٤٧١	٣٢٠	٢٠٠٠ - ٢٠٠١
٩	لافا جهاد عبد الصميعي صاحب	٣٠٤٩٩٩٠	١٣٨		٢٠٠٠
١٠	صلاح عيسى حنا صلاح	٥٠٩٨٩٠٤	٥٧٨	١٦٨٩٧	٩٥ - ٢٠٠٠
١١	كمال حسن طي الغلبي	٣٨٣٩٦٦٤	١١٠		٩٨ - ٩٩
١٢	مهدي موسى محمود جبكات	٧٨٤١٥٨٢	١٧٠	٢٠٥	٢٠٠٠
١٣	جمال عبدالرحمن عمر سالم	١٠٠٢٣١٩٤	٢٨٠		٩٩
١٤	صبران نعان عبداللحي الجولاني	٣٠١٤٦٥٧	١٦٨		٢٠٠٠ - ٢٠٠١
١٥	محمود عطيه احمد قلس	٢٧٣٨٠٥	٧٦٨		٢٠٠٠ - ٢٠٠١
١٦	لجلاد مكري اسطادي مكي	٨٠٢٣٠١	١٨٧٠		٩٥
١٧	زيه كامل أمين قنار	٨٠٢٣١٠	٢٩٠		٩٤
١٨	لافا عبدالله اسحق فكتور	٣٠٠٩٢٤٦	٢١٥		٢٠٠٠
١٩	يوليا بشير عبدالحفيظ ياسين	١٣٠٧٨٤٣	١٠٠		٢٠٠١
٢٠	لزار سمير حنا صوالحه	١٣٥٩١٨٥	٥٠٠	١٩١٩	٩٨ - ٢٠٠٠
٢١	فلاح سليمان احمد السويوف	١٣٠٠٣٦٨	٢٦٥	٦٠٠	١٩٩٩
٢٢	معين رستم عزيز الملقني	٢٣١٠٨٦٩	٤٦٦	٦٥٩	٨٩ - ٢٠٠٠

٢٣	اسعد ابراهيم اسعد زعتر	١٢٧٧٥١٠	٦٠٠	٧٢١	٢٠٠٠
٢٤	الواحد سامي ايليا زريق	٣٠١٩١٨٧	٥٠٠	١٤٤٦	٩٦ - ٩٧
٢٥	عمار محمود محمد طه	٢٠٣٦١٩٣	٧٢٠	١٢٤٥	٩٨ - ٢٠٠٠
٢٦	زيد لطيف عبدالمجيد حلاوه	١٣٣٩٨٨٥	٩٢٠	٢٦٨٩	٨٤ - ٢٠٠٠
٢٧	نبيل سالم خليل سمارة	٧٨٩٦٩٢١	٢٧٧	١٢١٠٨	٩٠ - ٩٧
٢٨	خلاد احمد مجلي محمد التعمات	١٩٥١٣٨	٧٩٠	٢٨٦٤٢	٩٥
٢٩	احسان لمر محمد ابو ضيه	٨٦٦٢١٠	٩٨١	٦٤٤٥٤	٨٧ - ٢٠٠٠
٣٠	عماد محمد عبدالفتاح كلوب	١٣٩٢٥٨١	٦٠٠	٦٩٦٩	٩٧ - ٢٠٠٠
٣١	خديجة محمد محمود مبروك	٣٠٣٠٧٢٥	٤٦٠	١٣٥٥٩	٩٣ - ٢٠٠٠
٣٢	شركة بشير حسين عيسى وشركاه	٣٩٠٧٧٠٨	٩٠	٩٢٣	٩٨ - ٢٠٠٠ + توزيع
٣٣	عبدالقادر سراج عمر الكباريتي	١٣٢١٥٥٢	٢٩٥	٩٩٥	٩٦ - ٩٨
٣٤	لؤال مغاليل عبدالمسيح كداني	٨٠٢٥٠٦		١٠٠٠	٢٠٠١
٣٥	مازن لقولا وديع لقولاموسي	١٠٩٤٦١٠	٦٠٠	١١١٧	٢٠٠٠
٣٦	سحر كريم سليمان ناصر	٣٠٤٥٧٥٧	٢٢٠	١٣١٧	٩٦ - ٩٩
٣٧	عبدالله الفضل ملاح السموور	٨٣٤٠٨٤	٦٥٠	١٣٩٧	٩٧ - ٢٠٠٠
٣٨	سهيل توفيق سليم مرار	٨٧٣٨٦١	٦٢٩	٣٠٥٦	٩٨ - ٩٩
٣٩	لوقيين زهير احمد شرعب	١٣١١١٨٢	٧٠٠	١٢٢٢	٩٥ - ٢٠٠٠
٤٠	عواطف شفيق اسماعيل التلاوي	٥١٨٥٠٦	٥١٠	٥٤٢	٢٠٠٠
٤١	صبيح عزت صبيح ملصور	٥٣٠١٨٢	٤٠٠	٥٢١	٢٠٠٠
٤٢	عاهد فؤاد عاطف الكركلي	٣٠٥٤١٠١	٦٠٠	١١٦	٢٠٠٠ - ٢٠٠١
٤٣	مصطفى محمد مصطفى البرغوثي	٣٠٨٤٥١٥	٣٤٠	١٣٥	٩٩ - ٢٠٠٠
٤٤	صلاح محمد صلاح الزعبي	٦٥٢٥٢٠		٧٢٠	٩٥
٤٥	حسين محمد سليم ابراهيم فشير	٣٦٩٠٧١	١٠٠	٦٥٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٣
٤٦	امل سعد صلاح عبداللبي	١٣٦٦٧٩٣	٦٠٠	٢٦٦	٩٩ - ٢٠٠٣
٤٧	سعد حامد سعد الجبالي	٦٩٢٩٦٤		٤٤٠	٩٩ - ٢٠٠٣

حكاية الرجل

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عديبات

الرقم الضريبي	المبلغ المستحق		السنون المستحقة	اسماء المكللين التابعين لمديرية (شرق عمان)
	فلس	دينار		
٢٣٥٤٢٣	٤٠٠	٨٠٧	٧٧-٧٤	نعيم احمد حمد بدوان
٢٥٦٠٤٨	٢٦٠	٥٠٥	٩٥-٨٦	محمد سعيد اسماعيل ابو ديه
٥٨٩٧٢١	٣٢٠	٦٢٠٠	٩٦	نعمان سليمان محمد الزغير
٥٩٢٤٨٠	٣٨٠	١٢٦٩٢	٩١-٩٠	عدنان محمد احمد العمري
٧٤٠٧٦٤		١١٨	٨٠	خليل عبده مصطفى عبده
١٠٢٢٧٤٩٠	٣٨٠	٤٠٠٥١	٩٨-٩٧	نايف سليمان عياد ابوسرحان
١٠٩٠٧٨٠	٤١٠	٤٨٢٣	٢٠٠١+٩٩+٩٦	هاني هار ميخائيل السمارنه
١١٤١٨٤٨	٧٠٠	١٩٤	٢٠٠١	افتكار سامي غالب شهاب
١٢٤٧٠٧٧	٢٠٠	٧٦١	٢٠٠٠-٨٧	ليلي صبحي عبد الحميد المصري
٦١٨٦٣٦٠	٦١٠	١٣٤٢	٩٩-٩٨	يسام عودة جفا المصري
٩٠١٥٥٠٧	٥٠٠	٨١٤١٦	٢٠٠٠+٩٩	اشرف عبد حسن حراوش
٩٠٤٠٦٦٨	٢٠٠	٥٥٢	٩٥-٩٤	جهيس تيسير محمد البيطار

٢٩٨٤١٧		٩٢٠	٢٠٠١+٩٦	عدنان فتوح حسن ارشيد
٥٩٠٦٠٦	٧٦٥	١٤٤١٩٩	٢٠٠١-٩٩	علي سعيد عبدالفتاح ملحق
٥٩٠٥٩٢	١٢٠	١٤٦٥٩٤	٢٠٠١-٩٩	عبدالله سعيد عبدالفتاح ملحق
٥٩٥٣٦٥	٥٠٠	٦١٢	٨٧-٨٣	محمد احمد العلي عبدالله
٦١٤١١٤	٣٨٠	٥٦١٤	٢٠٠٠-٩٠	نبيل فياض عبدالقادر ابوارميله
٦٨٩٢٣٨	٨٢٢	١٥٢٣	٢٠٠١-٨٢	عمر حسين عمر الطرشه
٨٠٢٦٤٦	٦٩٠	٥٥٦	٩٨	ماجد احمد محمد جوده
٨٦٠٥٠٦	٤٨٠	٢٧٧٦	٩٩-٩٣	مكي يوسف اسعد يونس
١٢٥٦٢٠٣		٢٣٤٨	٢٠٠٠+٩٩	عبدالحادي محمد الشيخ عبدالرملوي
١٢٧٩٨٠٧		١٠٣١٣	٩٥+٩٢+٩١	رامي يحي راتب الشامي
١٢٨٣٣٤٠		٣٥٨٧	٩٩-٩١	نبيل محمد عبدالله ابوشاويش
١٣٠١٤٣٧٤	٥٠٠	٧٠٨٧٨	٩٨	علي سليمان عياد ابوسرحان
٤٥٤٩٩٤٥	٢٢٥	١٥٦٢٤	٢٠٠١-٩٧	شركة سعيد ملحق واولاده
٩٠١١٦١٧		٦٦٠	٩٩-٩٥	صبحي عبدالجبار صبحي عبدالهادي
٩٠١٨٧٩٤	٧٨٢	١٨٩٢	٢٠٠١-٩٤	عبدالرؤف سعيد سيد الصغير
٩٠٢٤٨١٦	٥٣٥	٥٠٨	٢٠٠٠-٩٤	عمر عمر خليل الصراوي
٩٠٣٠٣٥٢	٥٠٠	١٥٥٦	٢٠٠٠-٩٩	فؤاد محمود خليل ابراهيم
١٠١٢٩٣٥٩	١٠٠	٦٦٨٥	٩٥-٨٢	عاطف درويش مصطفى اليرغوث

هكذا في الأصل

إعلان

عملا بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته وأحكام المادة (٦٧) لفقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٠٠١/١٩).

يرجى من السادة المذكورة اسماؤهم بالكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال فترة القصاها (٦٠) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الاجراءات القانونية اللازمة .

المدير العام

احمد عبدالفتاح

اسم المنشأة	اسماء المالكين	العنوان	المبلغ المستحق
مكتب المهندس صفر مروان نودين	صفر مروان نودين	غرب عمان	٣٧١٣٦,٠
روضة اطفال البراعم للمواطنة	محمد احمد محمد عياصرة سحر شائع رجا عياصرة	جرش/ ساكن	١٦٦,٠
شركة البركة الزراعية لزراعة وتاج الفطر	الحجز على موجودات الشركة	جرش/ الجبارات	٢٧٦١,٠
المعمل الوطني للبحاظ والطوب	عارف مصلح مصطفى ابوالشبط	جرش/ طريق اربد القديم	٢٠٧,٠
معدة الاقصى	سليم حسن عبدالهادي سلامة	جرش	٣٧٩٩,٠
شركة تريكو العليسي	سمير محمد يوسف عباس جمال محمد يوسف عباس	عمان/ القويسمة	١٠٥,٠
شركة جمال الفوار وشركاه	جمال ابراهيم عبدالسلام الفوار كيسر ابراهيم عبدالسلام الفوار عبدالسلام ابراهيم عبدالسلام الفوار	ابوخلدا	٨٧٩,٠
مؤسسة بيمرس الصناعية لسلاوات الكهربائية المنزلية	احمد محمد يحيى بيمرس	عمان/ المقابلين	٥٨٦٧,٠
الجمعية الفرح للتربية والتعليم الخاص	مصام محمد محمود المسدي	اربد/ غرب المجمع القديم	٢٨٥,٠

مصلح تريكو صفا	حسن محمود حسن صفا	اربد/ المدينة الصناعية	٣١٦,٠
مخبر الزينة الحديث	محمد عبد احمد المجالي	الكرك/ الزينة	٤٦٤٩,٠
مخبر الامراء	مصلح سلامة مطلق الضمور	الكرك/ مؤنة	١٥,٠
بقالة الوفاء	خالد حسن عودة الضمور	الكرك/ الغوير	١٣٤,٠
مكتب مصعب للتعميدات	خالد حسن محمد ابولواس	الطفيلة	٤٩٥,٠
جمعية مؤنة الخيرية	الحجز على موجودات الجمعية	الكرك/ مؤنة	٥٥٩,٠
شركة الابان للتعمارية	الحجز على موجودات الشركة	السلط	٥٨١٣١,٠
معمل الجبارات للبحاظ والرخام	ورثة/ صبحي محمد العلي	جرش/ مثلث الجبارات	٩١٢,٠
شركة هيمور وابناء عم	الحجز على موجودات الشركة	غرب عمان	٨٠٤٠,٠
شركة خالد عادل العتوم	وليد عادل محمود العتوم محمود عادل محمود العتوم خالد عادل محمود العتوم سلوى حلمي علي الكايد مها عادل محمود العتوم متال عادل محمود العتوم	جرش/ مجمع الباصات	١٦٢٥,٠
جمعية قفلانا	الحجز على موجودات الجمعية	قفلانا	٧٠٢,٠
شركة رياض احمد داود والحواته	رياض احمد داود عثمان عبدالباسط احمد داود عثمان عبدالعليم احمد داود عثمان عبدالحكيم احمد داود عثمان	جرش/ مخيم غزة	٢١١٢,٠
شركة عبدالرحيم السعيد وشركاه لصناعة القمصان	عبدالرحيم خضر حسن السعيد عماد عبدالرحيم خضر السعيد زكي عبدالرحيم خضر السعيد حامر عبدالرحيم خضر السعيد	عمان/ سلف السيل	٢٩٦٠,٠
معمل طوب الفلاح	سلمان عبدالسلام فلاح العيسات	الكرك/ سيل الكرك	٢٤٤,٠
شركة علي ابوخليل للنقل	علي احمد علي ابوخليل	عمان/ جامعة الاسرام	١٠١١٩,٠
لجنة تحسين مخيم جرش	الحجز على املاك اللجنة	جرش/ مخيم جرش	٤٩٠٠,٠
شركة الحارس الصناعية	اكرم سعيد حسين الحارس حسين سعيد حسين الحارس رائد سعيد حسين الحارس ابنلى ابراهيم حسين ابويعفور	غرب عمان	٤٠٨٦,٠

هكذا من النسخ

٢٤٩٠	جرش/ شارع الملك عبدالله	رمضان حسين عاقل ابوريا	كثيرا الرضا
٧٢٣٣,٠	جرش/ طريق المشيرة	رسمي عبدالله علي دودينا	كسارة رزق دودينا
٢٢٢٦,٠	جرش/ مخيم سوف	عبدالعزیز حسين سلامة ابوسل	محلات ابوسل التجارية
١٩٣٦,٠	جرش/ طريق ساكن	سامي عيسى رشيد حمدان	معمل طوب الرشيد
١٠١٥,٠	جرش/ مرصع	داود عبدالعزیز عبد الرحمن بركات	مزرعة داود عبدالعزیز للدواجن
٦١٤,٠	جرش	عبد الرحيم محمد عبد الرحمن النحاس	مخازن النحاس الآلية
٢٧,٠	عمان/ الاشرافية	عبد الفتاح روي القاروط	مشغل احذية القاروط
٤٣٠٠,٠	السلط	محمد عارف المسد المناصير	شركة العارف لمواد البناء
٤٧,٠	عمان	المطالين/ ورثة عبد المنعم سالم سليم البواق	ورثة المؤمن عليها/ خشبة مخلوف عويضة الشعار ارملة عبد المنعم سالم سليم البواق
٢٨٤,٠	المسدني/ صلالة الفريد	غازي جمال صالح قعوار وال جمال صالح قعوار داود سليمان نقولا عصرة	قعوار وعصرة

١٣٦٥,٠	اربذ/ شرق الملعب البلدي	محمد توفيق عبد الحفيظ حتاملة	مدرسة وحضانة وروضة براعم الايمان
١١٨١,٠	جرش/ باب عمان	سليمان محمد سليمان عتوم	معرض سليمان محمد العتوم (ابواب وشبابيك وبيوت بلاستيك)
٤٩٣,٠	جرش/ مقابل جامعة جرش	عادل محمد حسني الزطيمة	منشار التواء للحجز والرخام
٢٢٦١,٠	جرش/ الجباريات	رائت احمد محمد حمدان	منجرة الرائد للصناعات الخشبية
٢٥٣,٠	جرش/ شارع الملك عبدالله	فايز محمد حسن عبن	منجرة التواء
٤١٧٥,٠	جرش	محمد عبد الهادي سليمان السعاليين	كراج الرائد
٢٨٦٣,٠	جرش/ مخيم سوف	علي حسين سلامة ابوسل	معامل طوب ابوسل
٣٣٥٩,٠	جرش/ الجبيل الاخضر	احمد ذياب علي الاحمد	روضة الهدى
٤٠٢,٠	جنوب عمان	الحجز على موجودات المشغل	مشغل الدلال للخياطة
٤٩٢,٠	جنوب عمان	ابراهيم محمود محمد عدي	معمل دهان وموبيليا محمود عدي
٥٢٩,٠	جنوب عمان	الحجز على موجودات المشغل	مشغل يسام ابومرضية للاحذية
٥٢١٣,٠	الجزيرة	الحجز على موجودات الشركة	شركة الاتحاد لصناعة النشا والمواد الغذائية
٤٥٤,٠	جنوب عمان	الحجز على موجودات المشغل	مشغل الفتى النزيل للخياطة
٥٢,٠	جنوب عمان	الحجز على موجودات المشغل	مشغل احمد همام للصياغة والمجوهرات
٢٢٤,٠	جنوب عمان	الحجز على موجودات المؤسسة	المؤسسة الاردنية الحديثة لصياغة المعادن الثمينة

هكذا امر النزيل

إعلان

- ١ . تنفيذاً لحكم المادة ١٦ من قانون سلطة المياه رقم (١٨) لسنة ١٩٨٨ والمادة ٦ من قانون
تحصيل الاموال الاميرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٢، ننشر بالجريدة الرسمية في الملحق التالي اسماء
الاشخاص المكلفين بتسديد مبالغ متحققة لخزينة سلطة المياه وتخلفوا عن تسديدها رغم اشعارهم
بذلك ومقدار المبالغ المطلوبة من كل منهم.
- ٢ . في حالة التخلف عن دفع المبالغ المطلوبة خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في
الجريدة الرسمية فانه ستخذ اجراءات الحجز على الاموال حسب الاصول.

وزارة المياه والري

سلطة المياه

ملحق الاعلان باسماء المكلفين بتسديد مبالغ متحققة لخزينة سلطة المياه

رقم ملف الصرف الصحي	اسم المكلف	المبلغ المطلوب	
		دينار	للس
٦٣٤١	جميل محمد عبد القوي شحاده	١١٠	
٩٥٤٥	محمد خليل لوفل ملصور	٤١	٢٥٠
١٠٩٤	احمد عبد المجيد حسن الكردي	١٠٢	
١٠٦٢	عبد الرحمن حسن صديريه	٢٠	٢٥٠
١٩٣٧	عباس الملقب محمد صالح خضر عباس	١٨٢	٥٠٠
٤١٢٤	محمد ابراهيم مسعود	٤٨	
٨٢١٠	زيدان عبد المعطي ابو سيف	١٧٣	
٣٠٠٧	حسين عبدالقادر يوسف	١٣٥	
٥٦٧٢	محمود صالح محمد حماد	٦٠	
١١٨٢٢	خليل عبد الحفيظ حمس الدين	٢٦	٢٥٠
٩٣١٠	محمد ابراهيم سليم وشاح	٣٠	
١٣٩٧	صالح خليل دجسان	١٨	٧٥٠

إعلان

عملاً بأحكام المادة (١/٤) من قانون مؤسسة المتقاعدين العسكريين والمادة (١/٦) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ يطلب من السيد محمد شحده حسين شيوخ مبلغ (٥٥٠) خمسمائة وخمسين ديناراً اردنياً المستحقة عليه لحساب المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القداماء. يرجى تسديده خلال مدة (٦٥) ستين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية والا ستخذ بحقه الاجراءات القانونية اللازمة.

الفريق الركن المتقاعد

المدير العام/ رئيس المجلس التنفيذي

سالم الترك

* * * * *

* * * * *

* * *

هــكـاـفـنـالـشـمـل